وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيـــارت –
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة لنيل شهادة ماستر في تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر الموسومة بـــ:

# اثر المشروع الاستطاني على منطقة الغرب الجزائري 1850م-1919م

إشراف الأستاذ:
- حبيب رشيدة
- حروش أمينة

إعداد الطالبتين:
* ياقوت كلاخي

..... رئيسا
..... مشرفا
..... مناقشا

السنة الجامعية
1436ه-1437/2015م-2016

# شكر وتقدير


الله رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ وأن أعمل صالحا ترضاه.

فالجدير بالشكر الله عز وجل، فهو وحده المستحق للحمد والثناء، والذي عليه توكلنا واستعنا فكان حسبنا وهو رب العرش العظيم، وإلى حبيبه المصطفى الهادي إلى الصراط المستقيم.

إلى من احتضن هذا العمل ورعاه وكان صدرا رحبا لتقبله سواء كان بخطئه أو صحيحه، إلى الدكتورة الله يافوخ كلاخي الله، وإلى كل أساتذة علمنا حرفا وفتح أمامنا أبواب الدراسة والعلم.

وأخص بالشكر الأستاذ محرز زوبير والأستاذة حبيب خيرة.

نشكر كل من ساعدنا على تجاوز عقبة هذا البحث ولو بكلمة تشجيع.

## إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون "

صدق الله العظيم

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما تعالى "وقضى ربك ألا تعبدوا إلاّ إيّاه وبالوالدين إحسانا ،إمّا يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما ، وقل لهما قولا كريما " صدق الله العظيم

إيمانا بمكانة الوالدين عند الله سبحانه وتعالى وإجلالا وتقديرا لوالدي الكريمين أهدي هذا العمل إلى من حملتني في جوفها وهنا على وهن ،إلى التي منحتني عطفها وحنانها وعلمتني كيف أخط حروف اسمي ولقبي إلى التي تحملت لأجلي كل أنواع العذاب أمي الحنونة ،كما أهدي هذا العمل إلى روح والدي وأخي رحمهما الله ،إلى صاحب القلب الكبير والصبر الطويل وتاج الزمان الأخ والأخت الغاليين على قلبي خالد والزهرة أطال الله عمرهما ،

إلى كل من كانوا سندا لي طيلة مشواري الدراسي إخوتي وأخواتي :الحبيب ،جلول ،محمد ،نجاة وصليحة ،إلى زوجات إخوتي وأبنائهم وبناتهم إلى الكتاكيت الصغار أيمن وسمية ،بيان وحسام .

إلى إخواني وأخواتي التي لم تلدهن أمي :ياسمين ،فطيمة ،حنان . كما أهدي هذا العمل إلى خطيبي إسماعيل حفظه الله وأطال عمره إلى زملائي وزميلاتي الذين جمعني بهم الحرم الجامعي :جميلة وأمينة

بختة ،وحشية سهيلة

وربيعة ،فضيلة

إلى كل من ساندني وكان عونا لي من قريب أو من بعيد...شكرا جزيلا .

# مقدمة

تمكن الجيش الفرنسي من احتلال مدينة الجزائر سنة 1830م لتبدأ الإدارة الفرنسية في التفكير من أجل ترسيخ دعائم الوجود الفرنسي، الذي تمكن من السيطرة الواسعة عسكريا ومدنيا ،لتأسيس قاعدة إقليمية وإدارية مع تشجيع الهجرة الاستيطانية قصد بناء القاعدة الديموغرافية لتدعيم القوة العسكرية فتسهل بذلك عملية تدمير البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الجزائري و هكذا باشرت هذه الإدارة منذ السنوات الأولى للاحتلال سياسة استيطانية شرسة وواسعة جندت لها كل الإمكانيات المادية والبشرية والعسكرية .

القطاع الوهراني .بما أنه قد امتاز بأراضيه الخصبة فقد كان محل اهتمام الحركة الاستيطانية خاصة بعد نهاية مقاومة الأمير عبد القادر سنة 1847م التي فتحت المجال على مصراعيه للإدارة الاستعمارية للتصرف المطلق في البلاد، فتم تثبيت العديد من العائلات الأوروبية القادمة من فرنسا وبعض الكولون من المناطق المجاورة الراغبين في توسيع ملكياتهم وتضخيم ثرواتهم ،في محاولة منها تغليب العنصر الأوروبي على العنصر المحلي وفق إستراتيجية مدروسة هدفها غرس وإبقاء الكيان الاستيطاني فخلقت مناهج وأدوات ووسائل من أجل تحقيق جملة من الأبعاد ،فصاغت لذلك شروط قانونية ومادية لإضفاء الصبغة الشرعية لهذا الوجود .

من هذا المنطلق تسعى دراستنا لتناول أثر المشروع الاستيطاني على منطقة الغرب الجزائري (1850م-1919م) وقع اختيارنا على هذه الفترة باعتبارها مجالا زمنيا واسعا أحدث فيه الاستيطان تغيرات كبيرة مسّت كل أنواع الملكية مع طبيعة المجتمع الجزائري من جهة ، إلى جانب التحولات الاقتصادية والانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرأسمالي المرتبط بالسوق الرأسمالية العالمية،من خلال هذه الدراسة حاولنا اكتشاف واقع الاستيطان بالمنطقة وهدفه وحجمه وأثاره من خلال الانهيار الذي أصاب المجتمع الجزائري باستمرار من جراء مصادرة أراضيه وصدور قوانين أكثر تعسفية في حقه كالتجنيد الإجباري وما ترتب عنه .

لمعالجة هذا الموضوع تم طرح الإشكالية التالية :ما هي مميزات السياسة الاستيطانية في الغرب الجزائري ؟ وما مدى تأثيرها على الأوضاع السياسية والاقتصادية ،الاجتماعية والثقافية خلال الفترة الممتدة ما بين 1850 1919 ؟

انبثقت عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات منها :

- ما هي الأساليب التي اتبعتها الإدارة الاستعمارية في الغرب الجزائري ؟

- إلى أي مدى نجحت هذه السياسة ؟وما سبب نجاحها ؟
- هل كان للسياسة الاستعمارية أثار إيجابية أوسلبية على كلا الطرفين ؟

للإجابة عن الإشكالية المطروحة اتبعنا بعض المناهج التي تقتضيها طبيعة هذا الموضوع :المنهج السردي التحليلي والوصفي متبعين التقسيم الزمني والتتبع التفصيلي الذي يجعلنا نمس بعمق أثر المشروع الاستيطاني في الغرب الجزائري الذي انتهى بنا إلى تقسيم البحث إلى مقدمة ومدخل وثلاثة فصول وخاتمة، المقدمة كانت عبارة عن تمهيد للموضوع وإشكالية إضافة إلى أسباب اختيارنا للموضوع وأهميته مع ذكر المنهج والخطة أمّا المدخل فتطرقنا فيه إلى أوضاع الجزائر مع بداية الاحتلال وأهم الأساليب التي استخدمتها فرنسا لبسط سيطرتها ،ورد فعل الجزائريين على ذلك من خلال مقاومة الأمير عبد القادر وأحمد باي.

الفصل الأول عنوناه بالسياسة العقارية في الغرب الجزائري ،على هذا الأساس سنعرج في البداية على دراسة السياسة الاستيطانية خلال عهد نابليون الثالث والسياسة الاستيطانية في الغرب الجزائري من (1870م-1900م ) ركزنا أولا على دراسة أثر المشروع الاستيطاني وبصورة مميزة خلال المرحلة التي صاحبت الإمبراطورية الثانية (1850-1870م) باعتبارها تشكل حقبة هامة ،حيث أصدرت الإدارة الاستعمارية العديد من القوانين والقرارات المتعلقة بتأسيس العديد من المراكز الاستيطانية ،صحبتها فترة (1870م إلى 1900م) وهي المرحلة التي تم فيها فرنسة الملكية العقارية وصولا إلى المرحلة التي أصبح فيها الكولون أصحاب النفوذ الكبير والفعال بالمنطقة .

كما سعينا أثناء إنجاز هذا إلى توضيح الطرق والأساليب التي تمت خلالها عمليات نقل الملكية العقارية من الجزائريين إلى الأوربيين لنصل إلى نتائج أخرى تعلقت بالمجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

الفصل الثاني جاء تحت عنوان الشبان الجزائريين والتجنيد الإجباري، في البداية تحدثنا عن التجنيد الإجباري للجزائريين تطرقنا فيه إلى المناقشات والمشاريع التي سبقت تطبيق قانون 1912م على الجزائريين ،وظروف صدوره وما يحتويه هذا القانون الذي صدر في 03 فبراير 1912م أمّا الجزء الثاني من الفصل خصصناه للتحدث عن ردود فعل الجزائريين على هذا المرسوم سواء كانوا من العامة أو النخبة المثقفة ،وكذا موقف الفرنسيين من هذا القانون منهم الساسة وحتى المستوطنين، أمّا الفصل الثالث فهو موسوم ب الحرب العالمية الأولى وسكان الغرب الجزائري واندرج تحته عنصرين رئيسيين الجزائريين ومشاركتهم في الحرب العالمية الأولى ،وأثر هذه الأخيرة

على أوضاع عمالة وهران في مختلف المجالات فالمبحث الأول تطرقنا فيه إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى والظروف التي ساعدت على اندلاعها ،وصولا إلى مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى نتيجة ما طبقته السياسة الفرنسية من قوانين كان من أبرزها قانون 1912م المتمثل في التجنيد الإجباري، أمّا المبحث الثاني أسفر عن أثر الحرب العالمية الأولى على أوضاع عمالة وهران في مختلف المجالات منها الاقتصادية إذ دمرت بنيتها وألحقت بالاقتصاد الفرنسي خاصة في مجال الطاقة والصناعة واستغلال كل الإمكانيات الاقتصادية الموجودة بالغرب الجزائري ،ممّا انعكس عن الجانب الاجتماعي بتدمير البنية الاجتماعية ناهيك عن تفشي ظواهر أخرى أكثر سلبية كالأمراض الفتاكة والبطالة والسرقة والرشوة إضافة إلى الهجرة .

سياسيا تأثر المشاركين الجزائريين بالأفكار السياسية المنتشرة في تلك الفترة من حق تقرير المصير،والمساواة في الحقوق والقضاء على الأنظمة الديكتاتورية ما نجرى عنه تبلور الوعي السياسي –الديني والثقافي .

وقد استقينا المادة العلمية من مجموعة من المصادر والمراجع نذكر منها مصدر ألكسي دوطوكفيل في كتابه نصوص عن الجزائر في الاحتلال والاستيطان الذي أعطى أرائه حول احتلال الجزائر وذكر الأساليب التي لجأت إليها فرنسا أثناء دخولها للجزائر ،وكتاب المرأة لصاحبه حمدان بن عثمان خوجة الذي أفادنا في معرفة أسباب الاحتلال وأوضاع الجزائر عشية الاحتلال ،يعتبر من أهم المصادر التاريخية التي لها دور في تاريخ الجزائر أمّا المراجع فساعدنا كتاب القطاع الوهراني مابين (1850 م_1919م ) لصاحبه إبراهيم مهديد الذي يعتبر من أهم الدراسات المحلية التي قامت بدراسة المجتمع الجزائري مركزا على الثقافة و الهوية الوطنية خلال الفترة الممتدة (1850 م_1919م ) الذي أفادنا في معرفة أهم النتائج التي ترتبت جراء العملية الاستيطانية مع ذكر أهم القبائل المتضررة من ذلك مع التعرف على أهم الهجرات التي عرفتها منطقة الغرب الجزائري و على رأسها الهجرة التلمسانية و كذلك كتاب تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين (1881م-1914م) لصاحبه محمد بليل تناول أهم النماذج التشريعية في مجال العقار الجزائري وتطبيقاتها على الغرب الجزائري وأثرها على سكان عمالة وهران .

كتاب عدّة بن داهة بجزأيه تحت عنوان الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الذي أفادنا كثيرا في ذكر القوانين والمراسيم المتعلقة بالاستيطان والعقار إضافة إلى

Ageron charls robert .Les Algériens musulmans et laFrance1871.1919.

قدم لنا معطيات جد دقيقة للملكية العقارية والمجتمع خلال الفترة الاستعمارية، وسعد الله أبو القاسم في كتابه الحركة الوطنية الجزء 02 الذي غطى فترة طويلة واهتم فيها بالجانب السياسي للجزائريين ،كتاب شارل أندري جوليان الذي أفادنا هو الأخر في الحديث عن إصلاحات 1919م والمواقف المختلفة منها ،إضافة إلى الدراسات الجامعية التي أفادتنا بدورها في معالجة هذا الموضوع وهي عبارة عن أطروحات دكتوراه وماجستير و ماستر كما لا ننسى اعتمادنا على بعض المقالات المتخصصة في بعض المجالات التي ساعدتنا للإلمام بهذا الموضوع ،وفي الأخير تطرقنا إلى خاتمة وهي بمثابة حوصلة للموضوع مدعمة بمجموعة من الملاحق لها اتصال وثيق بالبحث.

و كأي بحث علمي لم تخلوا دراستنا من الصعوبات و العراقيل المتمثلة في قلة الدراسات الخاصة بالقطاع الوهراني وذلك باعتبار أن الدراسات المحلية هي دراسات جديدة لدى مؤرخي المدرسة التاريخية الجزائرية و لأننا طلبة مبتدئين في البحث العلمي صعب علينا الوصول إلى الوثائق الأرشيفية خاصة أنه مع بداية الاحتلال و الوثائق الأرشيفية الخاصة بموضوعنا تتطلب وقتا لقراءتها و تمحيصها،لأنها عبارة عن وثائق مكتوبة بخط اليد و ميكروفيلم ومخطوط و هي موجودة بدور الأرشيف.

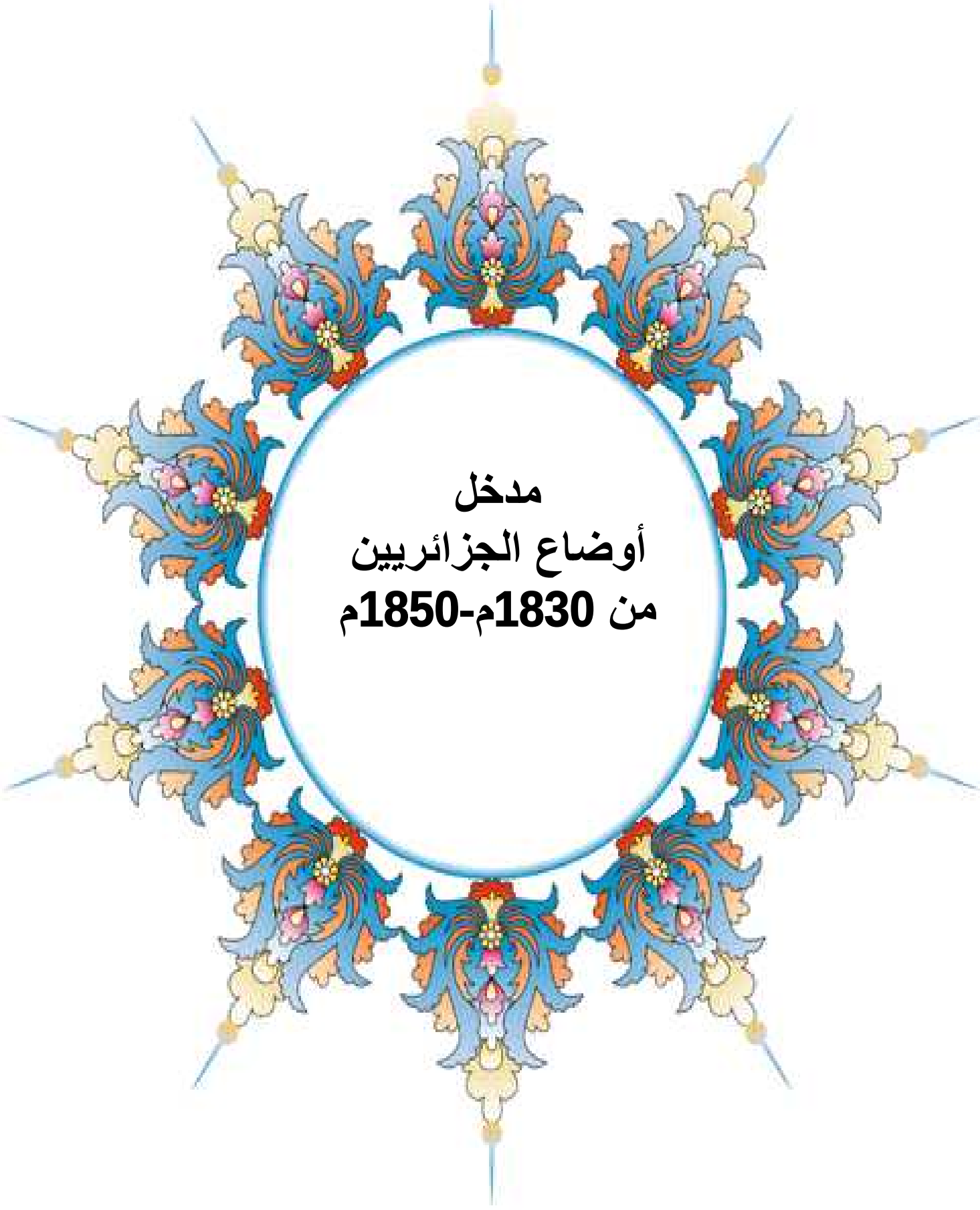

# مدخل
# أوضاع الجزائريين
# من 1830م-1850م

احتلت الجزائر مكانة هامة في ظل السلطة العثمانية وظلت قوة بحرية تسيطر على غربي البحر الأبيض المتوسط وعلى أجزاء مختلفة من شواطئ المحيط الأطلسي، مما جعلها تصد الكثير من الهجمات الاسبانية والبرتغالية.

حققت الجزائر انتصارات في مطلع القرن 16 و ازدهارا في كافة المجالات لاسيما المجال البحري ممّا جعلها في مصاف الدول الكبرى من خلال سيطرتها غلى البحر المتوسط ،وقيام رياس البحر بفرض الضريبة البحرية على كل السفن المارة خلاله وتنظيم القوانين الشرعية والأحكام اللازمة لذلك في المجالات كافة ، وتوسيع خزينة الدولة إلى حد قامت بمساعدة الدول المتضررة مثل فرنسا بعد ثورتها سنة 1789م .[1]

اتسمت الفترة العثمانية بظهور نفوذ اليهود بالجزائر من بينهم بوشناق وباكري كانا يقومان يحتكران الأسواق التجارية الجزائرية خاصة في ميدان تصدير الحبوب فامتد نفوذهما حتى في بلاط الحكم ،فأصبحت لهما قوة تأثير في القرارات السياسية والاقتصادية.

دخلت الجزائر مرحلة عنف واضطرابات لميول الداي لفرنسا وتحصلت هذه الأخيرة على امتيازات كبيرة في الجزائر خاصة في ميدان استغلال المرجان بالقالة مما دفع بعض السكان إلى الثورة ضد هذا التصرف ،منها ابن الأحرش الذي قاد ثورته بالشرق الجزائري بتحريض من إنجلترا ضد الحكم التركي فاستولى على مدن جيجل و القل وألقى القبض على الفرنسيين في القالة وهزم قوات عثمان باي في قسنطينة ،ونظرا لسوء تنظيمها لم تتمكن من بلوغ هدفها وفي نفس الفترة اندلعت ثورة أخرى سنة 1805م قادها محمد بن عبد القادر الشريف الدرقاوي بسبب إرهاق الفلاحين بالضرائب تمكن أنصاره من حصار مدينة وهران لمدة ثمانية أشهر ،زعزعت خلالها النظام التركي ولكن كسابقتها لم تنجح.

في هذه المرحلة من تاريخ الجزائر أصبحت النوايا الاستعمارية الأوروبية تتجلى في الأفق واختل ميزان القوى لصالح أوروبا،ففي الفترة التي شهدت فيها الدولة العثمانية الضعف قررت

[1]- مؤيد محمود حمد،أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518م-1830م،مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية،المجلد 05 ،العدد 16،جامعة تكرت،ص ص ،410-440.

الدول الأوروبية عقد مؤتمر فينا 1815م من أجل وضع حد لأعمال القرصنة البحرية الجزائرية في البحر الأبيض المتوسط واسترقاق المسحيين ،وكلفت بريطانيا بتطبيق مقررات هذا المؤتمر فوجهت فرنسا أنظارها إلى الجزائر و شنت حملة عليها انتهت برضوخ الداي عمر باشا لقرارات مؤتمر فينا [1].

عقد الأوربيون للمرة الثانية يوم 30-سبتمبر 1818م مؤتمر اكس لاشابيل قرروا فيه مطالبة كل الإيالات العثمانية بوضع حد للقرصنة واعتبروا أي مساس بالبواخر التجارية لإحدى هذه الدول المتحالفة يؤدي إلى رد فعل سريع،بعدها دخلت الجزائر في مرحلة ضعف وانحطاط خاصة بعد تحطيم أسطولها في معركة نافرين يوم 20-أكتوبر 1827م ففقدت الجزائر إلى جانب الإمبراطورية العثمانية قوتها وتراجعت مكانتها الدولية لفقدانها الأسطول البحري في المعركة السالفة الذكر هذا ما أدى إلى تنافس الدول الأوروبية عليها في مقدمتهم فرنسا التي كانت تريد أن تبني مجدها الضائع على حساب الجزائر.

ففرنسا كانت من ضمن الدول الغربية الاستعمارية التي تتسابق لاستعمار البلاد الآسيوية و الإفريقية لتصريف منتجاتها و سعيا وراء التوسع و بسط النفوذ و انتزاع المواد الأولية لاشتداد المنافسة بينها و بين الانجليز و الهولنديين و فقدانها لكندا و الهند و ضياع مصر من يديها بعد إخفاق حملة نابليون الاستعمارية[2]، كتب وكيل العلاقات التجارية الفرنسية إلى حكومته من ألمانيا يوصي بأن تعمل على غزو الجزائر قائلا"إن الفوائد المادية التي تعود على فرنسا من غزو الجزائر بغض النظر عن ملايين الفرنكات الذهبية التي تزخر بها الخزانة الجزائرية أجدى و أنفع لفرنسا من كل عمليات الغزو الاقتصادي التي قامت بها حتى الآن " و عدد الثروة الطبيعية التي تحتويها تربة الجزائر فقال " سهول طيبة ذات خصب عجيب و مناجم غنية بالحديد و الرصاص، و

[1] -عمار عمورة ،الجزائر بوابة التاريخ (ماقبل التاريخ إلى 1962م)،دار المعرفة ،ج2،الجزائر ص،ص 218،219.

[2] _محمد عاشوراكس،صفحات تاريخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلح ضد جبروت الاستعمار الفرنسي الاستيطاني 1500-1962م،منشورات المؤسسة العامة للثقافة،ص 117.

جبال من الأملاح المعدنية و ملح البرود، متناثرة هنا و هناك في كل مكان تنتظر الأيدي التي تقوم على استغلالها".[1]

كانت فرنسا إبان ثورتها قد أطاحت بطبقة النبلاء و الأشراف و جردتهم من أراضيهم فكان من مصلحتهم فتح أراضي جديدة في ما وراء البحار لتوظيف أموالهم و استعادة سلطانهم و مجدهم الضائع، هذا ما دفع فرنسا إلى العدوان على دولة الجزائر لأنها كانت تعاني نقصا شديدا في المواد الأولية على اثر حروب نابليون، واستبدت بها الشراهة لتغتصب ما أمكنها ذلك لبناء اقتصادها على حساب الجزائر خاصة و أنها رأت بريطانيا متقدمة في مجال الصناعة.[2]

طلع فجر القرن التاسع عشر على فرنسا و هي مطرودة من كندا في أمريكا و من الهند في آسيا و من مصر في إفريقيا،ثم توالت عليها الهزائم في أوربا في أواخر عهد نابليون و أخذت قواها تنهار في القارة بعد هزيمة نابليون في معركة " ووترلو" WOUTARLOعام 1815م.

بما أن فرنسا كانت تطمح لاحتلال الجزائر فقد اعتمدت على إثباتات منها ما كانت مباشرة وأخرى غير مباشرة.[3]

**الأسباب المباشرة:** تجمعت لدى فرنسا مبررات و لعلى أشهر هذه الذرائع ذريعة باكري [4] و بوشناق و قضية المروحة هما السببان الذين قدمهما الفرنسيون، تحصل بكري و بوشناق على سلفيات من الدا[5]ي وتوصلا إلى إقناعه بأنهما لا يستطيعان تسديد ديونهما في المفاوضات مع

---

[1]- بشير بلاح ،تاريخ الجزائرالمعاصر1830-1989م ،دار المعرفة للطباعة،الجزائر،2006م ص49

[2]-وليم سبنسر،الجزائر في عهد رياس البحر ،تع عبد القادر الزبا دية،دار القصبة للنشر،الجزائر،2006م،ص 20

[3]-محمد عاشوراكس ،المرجع السابق،ص 119.

[4]- **ميشيل كوهين باكري** المعروف باسمه المستعرب ،ابن زاهوت ،كان صاحب التجارة بأوروبا قبل أن يفتح سنة 1770م مركز بمدينة الجزائر ،أما بوشناق فهو صهره ،وعرف باسمه المستعرب بوجناح ،كاب أيضا من أسرة لها تجارة في الخارج إلى الجزائر سنة 1723م ،ينظر سعد الله أبو القاسم محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الاحتلال ،طبعة خاصة ،دار الرائد،الجزائر ،2009م،ص 14.

[5]- **الداي حسين**،هو أخر دايات الجزائر تولى الحكم رغما عنه سنة 1818م ،كان رجلا عالما .في عهده حدث زلزال بمنطقة البليدة ،وحادثة المروحة وحصار سنة 1827م ثم الاحتلال في 1830م ،ينظر ،حمدان خوجة،المرآة، تق،تع،تح،العربي الزبيري ،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع،ص 146.

فرنسا و كانت قيمتها الأصلية 24 مليون فرنك هي قيمة حبوب باعها المحتكران اليهوديان لفرنسا أواخر القرن 18 و بداية القرن19، كما نزلت تلك الديون بموجب اتفاقية 28 أكتوبر1819م إلى سبعة ملايين فرنك و نظرا أن هذا المبلغ كان في بداية الأمر 24 مليون من الفرنكات كما ورد في محضر اللجنة التي كونها الملك لويس فليب لهذا الغرض وقع اتصال المعنيين و جرت مفاوضات التي بمقتضاها نزل المبلغ إلى 7 ملايين أبرم في شأنها اتفاق أمضاه الملك نفسه نص هذا الاتفاق على أن الدين يدفع مشهرة في ظرف عام ابتداء من فاتح 1820م.[1]

حرص الداي على استرجاع الديون التي كانت بذمة الشركة لكن فرنسا رفضت تسديد كل المستحقات إضافة إلى تأمر ساستها مع الشركة اليهودية ومع قنصلها دوفال وهذا مازاد من تأزم العلاقات الثنائية .

أما قضية المروحة وقعت يوم 29أفريل1827م لما أشار الداي حسين بالمروحة على القنصل دوفال .[2]

**الأسباب غير مباشرة:** هي الدوافع الحقيقية و هي كالآتي بداية انهيار الإمبراطورية العثمانية و ضعفها و تهيئ الدول الأوربية لأخذ الأراضي التابعة لهاو خاصة الفرنسيين الذين كانوا يعتقدون أنهم سيحصلون على الغنائم الموجودة بخزينة الايالة[3]، و توجيه الرأي العام الفرنسي إلى الخارج لإسكات المعارضة ضد الملك شارل العاشر بالإضافة إلى طموح نابليون في إقامة محميات فرنسية في شمال إفريقيا، أما الدافع الاقتصادي فتمثل في تخلص فرنسا من الإعداد الفائضة من الفرنسيين و السيطرة على اقتصاد الجزائر[4].

---

[1]-عمار بوحوش ،تاريخ الجزائر السياسي من البداية ولغاية1962م ،دار الغرب الاسلا مي ،ط2007،1م ص 81.

[2]-عمار بوحوش ،المرجع السابق ،ص 83,

[3]-ch.A.julien.histoirde l'algerieconteporaine .paris .presse universitaire de la France 1954.p38.

[4]-عمار بوحوش ،المرجع السابق،ص 83.

إنّ الحصول على المواد الخام أصبح ضروريا خاصة بعد الثورة الصناعية لم تكن هذه الأسباب وحدها التي جعلت فرنسا تحتل الجزائر بل الدافع الديني الصليبي كان له دورا أيضا بحيث كانت فرنسا ترغب في التحكم الديني في القارة الإفريقية.

في 30جانفي قررت أسرة البوربون( شارل العاشر[1]) القيام بالاحتلال كانتقام لإهانة القنصل و وقف القرصنة في البحر، أقر الملك شارل العاشر مشروع الحملة و أصدر مرسوما ملكيا في 7 فيفري بتعيين الكونت دي بورمون قائد للحملة و بدأت الاستعدادات اللازمة لتنفيذ مشروع الحملة، و في صبيحة يوم 9 فبراير تمت الأوامر بتسليح الوحدات الحربية عاملا في طولون، براست، روشغو، شاربورغ، بايون، لوريان.[2]

أعدت فرنسا في هذا الشأن للهجوم على الجزائر حملة ضخمة تشتمل على حوالي سبعمائة باخرة ما بين حربية و تجارية، في 25 ماي 1830م أبحرت القوات الفرنسية من ميناء طولون في غزو الجزائر في مائة و ثلاثة(103) سفينة حربية و عدد كبير من السفن المستأجرة لحمل الجنود و البالغ عددهم 37 ألف جندي و 1700 بحار.

في 14جوان 1830م وصلت القوات الفرنسية وكان الإنزال بسيدي فرج وأنزل دي بورمون وجنوده فوق أرض الجزائر[3] و بعد قتال مرير و خسائر فادحة بين الطرفين أي القوات الفرنسية و قوات الداي التي استسلمت بسهولة الأمر الواقع في 5 جويلية و سقوط عاصمة الجزائر في أيدي جيوش الاحتلال في 5جويلية1830، أمضى كل من الداي حسين رئيس الدولة الجزائرية و الكونت دي برمون القائد الأعلى للجيش الفرنسي معاهدة تعرف باتفاق الجزائر نصت هذه المعاهدة على تسليم حصن القصبة و جميع الحصون الأخرى التابعة للجزائر مع ميناء هذه المدينة إلى الجيوش الفرنسية، يتعهد جنرالات الجيش الفرنسي بأنه يترك سمو الداي بكامل حريته في مغادرة الجزائر

---

- **شارل العاشر** ،تولى حكم فرنسا 1824م-1830م بعد وفاة أخيه لويس 18 استمر بسياسته الرجعية ولذلك تصاعدت المعارضة الوطنية المكونة من المثقفين ،والكتاب المؤيدين للجمهورية ،ومبادئ الثورة الفرنسية ،ينظر اياد هاشمي ،تاريخ أوروبا الحديث ،دار الفكر ،الاردن ،2010م ص 172.

[1]

[2]-أبو القاسم سعد الله ،محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ،دار الرائد ،طبعة خاصة ،الجزائر ،2009م ص 33.

[3]-محمد مبارك الميلي ،تاريخ الجزائر في القديم و الحديث ،مكتبة النهضة الجزائرية ،ج 3،ص 223.

مع كامل أسرته و أملاكهم[1].،و بعد مضي أشهر قليلة من احتلالها لمدينة الجزائر أصبح مشروع فرنسا الاستعماري في الجزائر يقوم على تكريس تبعية الجزائر لفرنسا باعتبارها جزء لا يتجزأ منها [2]وتحطيم المجتمع الجزائري و تفكيك أواصره و توطين العنصر الأوربي ليحل محل الجزائريين بعد طردهم و مصادرة أراضيهم و تغيير المعادلة الاقتصادية بما يلبي حاجيات السوق الفرنسية.[3]

كان احتلال مدينة الجزائر يوم 5جويلية1830يفرض على قائد الحملة الجنرال دي بورمون DE BOURMONTالمبادرة بإنشاء لجنة حكومية لتسيير الشؤون الجزائرية، و لأنها فشلت في أداء مهامها تم إنشاء لجنة أخرى متخصصة في مجالات محددة أهمها تنظيم الجيش أي القوة العسكرية العدالة الداخلية و المالية و تكون تحت تصرف القادة العسكريين و لكن نتيجة التصرفات الارتجالية لهؤلاء القادة و انفرادهم بالسلطة اضطرت فرنسا إلى إصدار مرسوم ملكي يفصل المسائل العسكرية عن المسائل الإدارية[4].

في الجانب العسكري ضلت فرنسا طيلة الفترة الممتدة ما بين (1830_1834م) مترددة في الاحتفاظ بالجزائر أو التخلي عنها و لكن كان عليها التفكير في تنظيم القوة العسكرية التي تمكنها من تحقيق هدفها الاستعماري في الجزائر من خلال تنظيم وحدات هذا الجيش و طرق تسييرها إضافة إلى تنظيم أساليب عمله[5]،أما الجانب الإداري فقد اختلفت أشكال الإدارة الاستعمارية في الجزائر بين الحكم العسكري و الحكم المدني، النوع الأول هو الذي ساد في بداية الاحتلال إلى غاية نهاية الإمبراطورية الملكية، على اثر انهزام نابليون الثالث أمام ألمانيا سنة1870م و قيام الجمهورية الثالثة، أصبحت الجزائر تحكم بطريقة عسكرية و هي خاضعة لوزارة الشؤون الحربية

[1]- بشير كاشة العربي ،مختصر ووقائع ,أحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م -1962م ،دط ،ص 16.

[2]- محمد بليل ،التوسع الفرنسي في المناطق الداخليةوالهضابالعليا الغربية وانعكاساته على الجزائريين،عدد خاص ،2009م ،جامعة تيارت،ص 01.

[3]- حمدان بن عثمان خوجة ،المصدر السابق ،ص 172.

[4]- عمار بوحوش ،المرجع السابق،ص 120.

[5]-صالح فركوس ،المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين ،(814ق-م -1962م )دار العلوم للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2002م،ص 197.

الفرنسية، أي أن السلطة المسيرة للبلاد هم القادة العسكريين سواء تعلق الأمر بالجزائريين أو الفرنسيين[1]و بذلك وجد تنظيم إداري خاص للشؤون الجزائرية.

مع بداية التوسع الاستعماري نحو المناطق الداخلية للجزائر ظهرت النواحي الثلاث، الجزائر في الوسط قسنطينة في الشرق، وهران في الغرب، يدير هذه النواحي مجموعة من الموظفين هم بمثابة مساعدين للحاكم العسكري وكانت الناحية مقسمة إلى مجموعة أقسام يخضع كل قسم منها إلى ضابط يأتمر بأوامر رؤساء النواحي إضافة إلى مجموعة من الموظفين الجزائريين الذين استعان بهم الحاكم العسكري في الشؤون الإدارية يحملون ألقاب موروثة عن النظام الإداري التركي كالخليفة، الأغا ،القايد والشيخ .[2]

حددت مؤسسات الإدارة الاستعمارية بالجزائر مابين سنوات 1830م-1845م بخمسة أوامر ملكية ومجموعة من التعليمات الوزارية محاولة منها ربط الجزائر بفرنسا إداريا وهيكلة الحكومة العامة للجزائر مع العلم أن التردد ظل قائما حتى سنة 1834م حول الاحتفاظ بالجزائر أو التخلي عنها ،إلى أن أقرت اللجنة الإفريقية التي قدمت إلى الجزائر سنة1833م الاحتفاظ بالجزائر إلى الأبد ،صدر القرار المؤرخ في 22جويلية 1834م الذي نص على أن الجزائر أرض فرنسية أطلق عليها اسم الممتلكات الفرنسية في إفريقيا .[3]

**المكاتب العربية :** مثل مشكل إدارة الأهالي طرحا على السلطات الاستعمارية خاصة وأنها تجهل لغة هذا المجتمع وعقيدته وتقاليده وطبيعة أرضه الجغرافية ،ونتيجة للفوضى التي أحدثها الجيش في البلاد فكر القادة في إيجاد مؤسسة تكون همزة وصل بين الأهالي الجزائريين فأحدث الدوق روفيقوDE ROVIGOعام 1833م فرعا في مكتبه يسمى المكتب العربي الذي أصبح يطلق عليه

---

[1]-أبو القاسم سعد الله ،المرجع السابق،ص 57.

[2]-صالح فركوس ،المرجع السابق،ص 57.

[3]-بوعزةبوضرساية ،الجزائر الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر ،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث ،الجزائر 2007م،ص 53.

فيما بعد مصلحة الشؤون العربية التي أسندت إدارتها إلى أحد الضباط الذي يحسن تكلم العربية ويساعده في إدارة هذه المكاتب زعماء الأهالي والمترجمون الذين يحسنون تكلم العربية أيضا.[1]

وبموجب دستور الجمهورية الفرنسية الثانية 1848م اعتبرت الجزائر مقاطعة فرنسية وبصدور قرار 09 ديسمبر 1848م أصبحت النواحي الثلاث (الجزائر،وهران،وقسنطينة )

تسمى عملات (ولايات) PREFCTURESواستحداث منطقة عسكرية في الجنوب [2].

تتميز العملات الثلاث باتساع مساحتها يرأس كل عمالة عامل يكون تابع للحاكم العام بجانبه مجلس يسمى مجلس العمالة يضم منتخبين من الفرنسيين والجزائريين،و قسمت كل عمالة إلى مجموعة مناطق تختلف حسب نسبة تواجد الأوربيين ،وهي ثلاثة أنواع ،نوعان في الشمال والثالث في الجنوب وهي كالأتي:منطقة مدنية حيث يتواجد المستوطنون، مناطق مختلطة تضم أقلية أوروبية وأغلبية من الأهالي وهي مناطق مؤقتة يمكن تحويلها إلي مناطق مدنية إذا زاد فيها عدد المستوطنون ومنطقة عسكرية تشمل الجنوب ،وينعدم فيها العنصر الأوروبي يديرها ضباط عسكريين يساعدهم القياد[3] .

بالرغم من تعهد السلطات الفرنسية من خلال البيان الذي وزع على الأهالي عند نزولهم يحثهم فيه على عدم الاعتراض والاستيلاء على الأملاك والأعراض ،إلا أن فرنسا مكثت هذه العهود واستولت على خزينة الدولة وافتكاكها أكثر من يوم 168ألف هكتار من الأراضي في منطقة الجزائر وحدها،كما أن فرنسا اصطدمت بوجود ما يخالف مشاريعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لوجود شعب يميزه عن إدارة الاحتلال وذلك بخصائص حضارية .[4]

[1]-يحي بوعزيز ،سياسة التسلط الاستعماري ،1830م 1954م ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2007م ص 11.

[2]-عمار بوحوش ،المرجع السابق ،ص 132.

[3]-العربي المنور وأخرون ،تاريخ الجزائر المعاصر 1830م 1889م ،ص،ص ،129،130.

[4]-عمار عمورة ،المرجع السابق ،ص 218.

استخدم النظام الاستعماري في عملية سلب الأراضي من الجزائريين ومنحها للمستعمرين عدة طرق وأساليب مختلفة إحداها قانونية وأخرى عسكرية عنيفة إضافة إلى غيرها من الأساليب الرأسمالية.

عملت الإدارة الاستعمارية جاهدة على إدخال تشريعات جديدة تخص العقار الجزائري لأن الاستيلاء على ممتلكات الجزائريين تمثل أحسن وسيلة لضمان النجاح لسياسة الاستيطان وبالتالي توسع الاستعمار .

اهتم الجنرال كلوزيلCLAUZELبمشروع الاستيطان الفرنسي بالجزائر وأصدر عدة قرارات أهمها :قرار 08سبتمبر 1830مالذي يقضي بضم أملاك البايلك وأراضي الموظفين العثمانيين الذين غادروا الجزائر،والأملاك المخصصة لأوقاف مكة والمدينة [1].

أحدث هذا القرار غضب واستنكار الجزائريين حيث لعب فيه مفتي الجزائر الحنفي ابن العنابي والمالكي ابن الكبابطي دورا مشهودا رأوا في هذا القرار انتهاكا صريحا للبند الخامس من معاهدة تسليم الجزائر يوم 05جويلية 1830م،لذا عدلت فرنسا عن مصادرة أوقاف الحرمين الشريفين ،في انتظار ظروف ملائمة،و لم تكتفي فرنسا بهذا القرار فحسب بل بعد شهرين من وثيقة الاستسلام تم إصدار قرار في21سبتمبر 1830م للاستيلاء على الحبوس رغم طابعها الخيري الخاص بالمدارس والمساجد والمؤسسات العمومية لأن فرنسا كانت بحاجة إلى مراكز استيطانية في المناطق التي خضعت للاحتلال [2].

في شهر أكتوبر 1831م قام "دوطوكفيل[3]"بزيارة للجزائر ولاحظ أشياء مذهلة وهي (الوحشية السريعة) التي تمت فيها مصادرة الأراضي من طرف الحاكم العام العسكري فستغل هذا المرسوم

---

[1] -عبد القادر سلاماني ،الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض مشروع الدولة الجزائرية الحديثة (1832م1847م )،وهران ،2009م ص 137.

[2] -محمد بليل ،المرجع السابق ،ص 119.

[3] - **ألكس دوطوكفيل :**هو احد كبار المفكرين الفرنسيين المحدثين ،مؤرخ وعالم اجتماع ،ومنظر سياسي ورجل سياسة معروف ولد 1805موتوفي 1859م ،ينظر ألكس دو طو كفيل ،نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال و الاستيطان ،تر،تق ،إبراهيم صحراوي ،ديوان المطبوعات الجامعية 2008م ص 07.

الصادر في 17أكتوبر1833مالذي بمقتضاه حول الإدارة الفرنسية أن تستحوذ في خلال أربع وعشرين ساعة على أية قطعة من دون تعويض ، أما في 28 أوت 1832م فرضت هذه الأمرية إخضاع جميع المعاملات بين الجزائريين والأوروبيين إلى القوات الفرنسية ، وفي شهر مارس 1833م صدر قرار يأمر الملاك الجزائريين والقائمين على المؤسسات الدينية والإسلامية بتسليم إدارة الدومين الفرنسية في آجال محددة ، قامت فرنسا بمصادرتها وتسليمها للمعمرين 1500 ملكية فقط لأوقاف الحرمين الشريفين (مكة والمدينة) حسب إحصائيات السلطات الفرنسية.

أما مرسوم 22جويلية1834م قام بتحديد طبيعة النظام الاستعماري في الجزائر وإمكانية البقاء فيها حيث ينص هذا المرسوم على إلحاق الجزائر بفرنسا بناءا على توصيات اللجنة الإفريقية ،وفي سنة 1839م صادرت الحكومة الفرنسية أراضي القبائل الثائرة في الساحل ومتيجة أي حول كل مدينة الجزائر[1]وأصدر بيجو Bugau تصريحا آخر في 14 ماي 1840م قال فيه "حيثما وجدت مياه غزيرة وأراضي خصبة يجب أن يقيم المستعمرون الأوروبيون بدون الاهتمام بالسؤال عمن يملك تلك الأراضي " وبالنسبة لأوامر بيجو[2]كانت واضحة وصارمة من خلال احتلال الأراضي الخصبة و المسقية وتمليكها للفرنسيين بدون تساؤل عن ملاكها الجزائريين ، كانت سياسته اتجاه الجزائريين جاءت بفكرة مغايرة عن سابقيه وهي استعمار الجزائريين بالبندقية والمحراث وفق نظرية المحراث والسيف.[3]

أما مرسوم 21جويلية1847م نص على تحويل جميع الأراضي التي ليس لها سندات ملكية إلى قطاع الدولة[4]،

---

[1]-محمد بليل ،المرجع السابق،ص،120.

- **بيجو**، من مواليد سنة 1748م ببلي موج ،تولى حكم الجزائر من 1841م وبقي إلى صيف 1847م مارس سياسة القهر والعنف نحو الجزائر وسياسة الحرب والإبادة ،توفي بفرنسا سنة 1843م ،ينظر سعد الله أبو القاسم ،الحركة الوطنية

[2] الجزائرية،ج،1،دار الغرب الإسلامي،بيروت ،ص،ص،216،217

[3]- سعدي بوزيان،جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بيجو إلى الجنرال أوزاريس ،دار الهومة ،2009م،ص،ص،22،23.

[4]-عدّة بن داهة ،الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830م-1962م،منشورات وزارة المجاهدين ،الجزائر ،2007م،ص،223.

وتحويل بعضها إلى مكاتب إدارية مدنية وعسكرية ، ومنه يصبح المجتمع الجزائري مجتمعا أميا ، استولت فرنسا على كل ما تحتويه المكتبات العامة والخاصة في المساجد والزوايا .

**ثانيا:** إنشاء المدارس الفرنسية من اجل تعليم لغتهم الفرنسية للأبناء الجزائريين بهدف القضاء على ما يسمونه بالتعصب الديني وغرس الوطنية الفرنسية في أذهان الشعب الجزائري وتسهيل التآلف مع الأوروبيين وكسب الأجيال الصاعدة لخدمتهم ، ومن أشهر المشجعين لذلك الجنرال بيجو الذي رفع شعار "السيف والمحراث والقلم" ركزوا في تعليمهم للجزائريين على التعريف بالحضارة الفرنسية الأوربية وإبراز أهمية فرنسا وأنها ستكون مستقبلهم القادم ، وعملوا على تشويه التاريخ الجزائري وجغرافيته[1] .

أكبر ضربة للمؤسسات التعليمية كانت بسبب الأمر الملكي الذي صدر في 23 مارس 1843م الذي يتضمن استيلائه على الأوقاف وضمها لأملاك الدولة.

كان التعليم من اختصاص وزارة الحربية يسيرها مفتشان أحدهما للتعليم العام وثانيهما للمدارس الابتدائية تحت إشراف الوالي العام وظلت مسائل التعليم العام من اختصاص وزارة الحربية إلى تاريخ 07 أوت 1848م باستصدار أول قرار يعيد تنظيمها ثم أعقبه القرار الثاني الصادر يوم 8 سبتمبر 1848م عن السلطات التنفيذية ، وليوضع بهذين القرارين حد للنظام السابق ولتربط مصالح التربية والتعليم في الجزائر بوزارة التعليم الفرنسية وتنشئ بعدها أكاديمية الجزائر يتولاها العميد الذي يشرف على المصلحة ويتولى أمورها ويحضر اجتماعات مجلس الحكومة ويراسل وزير التربية والتعليم مباشرة ، ويشرف على جميع مراحل التعليم ومستوياته بإنشاء المدارس الإسلامية التي بقيت تابعة مباشرة لوزارة الحربية الفرنسية.

وباستصدارها قرار 1848م تكون الإدارة الفرنسية ألحقت مصالح التعليم العربي الإسلامي ومؤسساته الجزائرية بها مباشرة ، ثم أتبعت هذه القرارات الاستعمارية قرارات وقوانين كثيرة

[1] - عبد القادر حلوش،سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ،دار المعرفة، د ط،صص،37-39

تهدف جميعها إلى إحكام السيطرة الفرنسية على القطاع التربوي والتعليمي والثقافي والديني في الجزائر.[1]

ركزت الإدارة الاستعمارية على الجوانب الثقافية خاصة وأن جميع الوثائق المتوفرة عن الجزائر قبيل عام 1830م تشهد بأنها ازدهرت فيها الثقافة التي تستمد قوتها من التراث العربي الإسلامي ، لكن الإدارة الاستعمارية ركزت على تخريب كل ما يتعلق بالجانب الثقافي فقد اتبعت أساليبها الخاصة من أجل القضاء على مقومات الشخصية الوطنية المتمثلة في اللغة والدين الإسلامي والتاريخ الوطني وكانت أهم القضايا المطروحة في سياسة فرنسا منذ البداية اللغة والدين[2]من أجل تدمير الشخصية الجزائرية ونجد في ذلك شهادة أحد كبار المفكرين الفرنسيين **دوطوكفيل** قال "لم يكن المجتمع الإسلامي في إفريقيا غير متحضر كان فقط ذا حضارة متأخرة وغير مكتملة كان يوجد فيه عدد كبير من المؤسسات الخيرية التي كان الهدف منها تقديم العون للمحتاجين والتربية العمومية وضعنا يدنا على كل عائداتها وحولناها عن مقاصدها السابقة ، أنقصنا من عدد المؤسسات الخيرية وتخلينا عن المدارس وفرقنا حلقات الدروس انطفأت الأنوار من حولنا وتوقف رجال الدين ورجال القضاء عن العمل بمعنى أننا أرجعنا المجتمع الإسلامي أكثر بؤسا أكثر فوضى ، أكثر جهلا وأكثر بربرية مما كان عليه قبل أن يعرفنا[3].

عملت السلطات الفرنسية على تحصيل الشعب الجزائري وعرقلة وإلغاء تعليمه العربي الإسلامي و ذلك بتطبيق أسلوبين هما :أولا محاربة اللغة العربية وإنشاء المدارس الفرنسية والتركيز على دراسة الحضارة الفرنسية ،حيث رأت أن اللغة العربية هي إحدى أبرز مقومات الشخصية الوطنية التي تنافس حضارتهم وتعرقل أهدافهم ومشاريعهم لهذا عملوا على القضاء عليها بمختلف الطرق والوسائل بهدف تفكيك المجتمع الجزائري وفصله عن ماضيه وعمدت إلى غلق بعض المدارس.

---

[1]-أحمد العيساوي ،واقع التربية والتعليم في الجزائر غداة الاحتلال الفرنسي ،مجلة الأفاق الثقافة والتراث ،العدد 50،يوليو 2005م،ص،47،48.

[2]-أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ،دار الغرب الإسلامي ،ج3،بيروت ،1989م،ص،32.

[3]-ألكسي دو طوكفيل،المصدرالسابق،ص ،08.

رغم توسع الاستعمار الفرنسي في الجزائر إلا أن الشعب اعتبره عدوا لا يمكن الاستكانة إليه أو الخضوع له بسبب العوامل الدينية والوطنية ، ونظرا لسياسة البطش والتنكيل والتدنيس التي كانت منتهجة ضد الشعب الجزائري اندلعت عدة مقاومات من بينها مقاومة الأمير عبد القادر ، وأحمد باي[1].

**ـــ مقاومة الأمير عبد القادر[2]:**مرت مقاومة الأمير بمرحلتين : مرحلة القوة والتوسع 1832م ـــ1840م ثم مرحلة الضعف والانحسار من 1841م ـــ 1847م.

حارب الأمير أول مرة تحت إمرة والده محي الدين حرب الكر و الفر ضد الفرنسيين المحاصرين في مدينة وهران ، وحين لم تنجح النجدة المغربية وتحت إصرار قادة الرأي على تولي زمام السلطة اقترح محي الدين ابنه عبد القادر ليكون هو السلطان بعده.

واصل الأمير الذي كان قد بدأ نشاطه تحت إمرة والده ونظم جيشه وإدارته ، وخزينته ، وعملته وعلمه واتخذ مدينة معسكر عاصمة له وعين عليها صهره مصطفى بن التهامي ليكون خليفة عنه ، وعين على تلمسان خليفة آخر وهو البوحميدي الولهاصي وعلى مليانة الحاج محي الدين بن مبارك ثم ابن جلال ، كما عين على المدينة أخاه مصطفى ثم محمد بن عيسى البركاني وانضمت إليه العشائر فضغط على الفرنسيين الذين كانوا مايزالون محاصرين في وهران وكان قائدهم فيها هو الجنرال ديميشال و رأى أنه من مصلحة فرنسا أن تتفاوض مع الأمير ، ففتح معه المفاوضات التي انتهت بمعاهدة ديميشال1834ماعتبرت المعاهدة انتصارا كبيرا للأمير فازدادت شعبيته [3].

حل الجنرال (تريزيل) محل الجنرال ديميشال حاكما على وهران فشرع في إفساد المعاهدة بتوقيع اتفاق الكرمة مع بعض القبائل التي ترغب في الدخول في حماية الفرنسيين لضمان تجارتها بينما هي

---

[1]-بشير بلاح ،المرجع السابق،ص،71.

[2]- **الأمير عبد القادر :**بن محي الدين الحسني الجزائري ،ولد في 1807مفي سهل مسكرة في المنطقة الوهرانية ،كان رجل دولة توفي في مارس 1883م ،ينظر برونو أتينيا ،عبد القادر الجزائري ،تر ،ميشيل خوري ،ط،1997،1م ،دار عطية للنشر ،ص،115.

[3]-أبو القاسم سعد الله ،خلاصة تاريخ الجزائر (المقاومة والتحرير 1830-1962م)،دار الغرب الاسلامي،ط،1428،1ه-2007م،ص،27.

داخلة في حماية الأمير حسب المعاهدة وكان هذا الاتفاق سببا في استئناف الحرب ،كما أن الحاكم العام على الجزائر (الجنرال كلوزيل) جاء متحمسا للتوسع

والاستعمار فهاجم بنفسه مدينة معسكر ثم تلمسان واكتفى الأمير بالانسحاب أمام الفرنسيين ثم العودة إلى مهاجمتهم عندما ينسحبون وأثناء ذالك وقعت معارك حامية بين الطرفين منها معركة المقطع ومعركة الزقاق.

وجه كلوزيل حملة على قسنطينة سنة 1836م لكنها كانت فاشلة فعزلته حكومته وعينت بدله الجنرال دامريمونDAMREMONT، كما عينت الجنرال بيجو على وهران وصادف أن كان الأمير والفرنسيين في حاجة ماسة إلى معاهدة جديدة وهكذا جرت الاتصالات بين الأمير وبيجو وتلتها مفاوضات رسمية انتهت بمعاهدة تافنة سنة 1837م.[1]

كانت مسيرة الأمير طويلة دامت 17 سنة جاب فيها الأمير البلاد من الغرب إلى الشرق ومن الشمال إلى الجنوب انطلاقا من معسكر المسيرة المنتصرة إلى وهران وإلى تلمسان 1833م،ثم الهجوم على الشلف 1834م في اتجاه المدية وملیانة ، وفي سنة 1840م وقعت معارك عديدة في المناطق الجبلية بين البليدة والمدية فاستولى الأمير عبد القادر على القمم ووضع فيها قطعة المدفعية ، وفي سنة 1842م عاد من جديد إلى شلف حيث قام بمعركة كبيرة في وادي الفضة ثم هاجم المتيجة وتوجه إلى الونشريس فبلغ الصحراء ودخل إلى معسكر وبعد سقوط زمالته سنة 1843م قام بمهاجمته انطلاقا من تاقدمت ، وفي سنة 1844م قام بالهجوم على التل إلى غاية تيارت وفي سنة 1846م صعد إلى الشمال وقطع وادي إستر وبلغ جرجرة وهاجم من جديد المتيجة ومن الجرجرة ذهب إلى أولاد نايل ثم أولاد سيدي الشيخ والمغرب ، وفي سنة 1847م فرض المغاربة على دائرته بالرجوع إلى التراب الجزائري فتقدم الأمير إلى غاية تيارت وهكذا كانت نهاية مسيرة دامت 17 سنة.[2]

---

1-أبو القاسم سعد الله،المرجعالسابق،ص،ص31،32.

-[2] محفوظ قداش ،جزائر الجزائريين تاريخ 1830م-1954م،تر ،محمد المعراجي ،طبعة خاصة ،وزارة المجاهدين ،منشورات ANEP،ص103.

**مقاومة أحمد باي[1]:** بعد انهزام الجيش الجزائري في معركة سطاوالي في 19 جوان 1830م وعقد معاهدة الاستسلام انسحب أحمد باي إلى بايلكه وفي طريقه إلى قسنطينة وصلته رسالة من ديبورمونdebouromon الذي أدرك قوة أحمد باي وقدرته القتالية طالبا منه الاستسلام والاعتراف بسيادة فرنسا على الجزائر مقابل الحفاظ على منصبه وأن يلتزم بدفع اللزمة التي كانت للداي حسين لكنه رفض.

عمل أحمد باي على مقاومة الاستعمار والتصدي له وإفشال مخططه فتمثلت مقاومته في مرحلتين:

المرحلة الأولى :من (1830م/1836م) والتي قام فيها بالقضاء على الفوضى والعصيان الذي قام به بعض المناصرين الذين اغتنموا فرصة غيابه محاولين إحداث انقلاب عليه [2].

شرع في تحصين المدينة وبناء الخنادق والثكنات ونصب لنفسه باشا خلفا للداي حسين ، فضرب السكة باسمه وباسم السلطان العثماني الذي جعله هو والشعب مرجعا لسلطته ، وعمل على مجابهة خصومه في الداخل وإحباط مؤامرتهم [3]ووجوده بقسنطينة أقلق الفرنسيين فاعتمدوا على سياسة سلمية للتفاوض مع احمد باي وإجباره على الاعتراف بالسيادة الفرنسية مقابل الاعتراف به حاكما على قسنطينة ، وقد تكررت هذه المساومة في عهد كل من دي بورمون وكلوزيلklozel و دوروفيغوderovigo ودامريمونdamremon ،إلا أن الباي أصر على رفض تلك العروض ونظرا لعدم استجابته لهم اتبعوا معه سياسة مناورة أخرى وهي ضرب الجزائريين بعضهم بعض وتشجيع أعدائه بالداخل ، فرحات سعيد بالزيبان ، وإبراهيم الكرتيلي بعنابة، بعد أن اكتشف تواطؤ الفرنسيين مع أعدائه وأن عامل التفاوض استعملوه فقط لتغطية أهدافهم التوسعية

---

[1] -**أحمد باي** :كان متزوجا من عدّة نساء كان يتخذ الزواج طريقة للنفوذ السياسي ،أملى مذكراته على الضابط المترجم روزي أثناء اعتقاله بمدينة الجزائر ودفن في زاوية عبد الرحمان الثعالبي بالعاصمة ،توفي في 30 أغسطس 1852م،ينظر سعد الله أبو القاسم ،الحركة الوطنية الجزائرية ،ج1،ص،139.

[3] - صالح فركوس ،الحاج أحمد باي قسنطينة ،1826-1850م،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2007م،ص67

[4] -عبد الجليل التميمي ،الحاج أحمد باي قسنطينة ،1830م-1837م،المجلةالتاريخية الغربية،العدد 15،16،جويلية1979م،ص،ص،84،85.

وكذا التمهيد لهجوم عسكري على قسنطينة[1] ولذلك قرر العمل على التحضير العسكري وإقامة كل التجهيزات فالتقى الجيشان في نوفمبر 1836م، إلا أن حصانة المدينة واستماتة أهلها كان سبب نجاح خطة أحمد باي ما أجبر الجيش الفرنسي على الانسحاب وطاردوه حتى ما وراء قالمة.

أما في الفترة الممتدة 1837م/1848م عكف على إصلاح وترميم ما أحدثه الهجوم من ثغرات في حوض المدينة حتى يستطيع مواجهة الفرنسيين إذا عاودوا الكرة ، وأرسل إلى السلطان محمود الثاني يعلمه بالانتصار ويطلب منه الدعم فكان له ذلك ، أما باي تونس فقام بحجز كل المساعدات لأنه كان مهدد من طرف فرنسا[2].

أصبح احمد باي محروما من الإعانة فاستغل حالة الهدوء التي عمت الإقليم الغربي بعد توقيع معاهدة تافنة مع الأمير 1837م لإعادة تنظيم جيشه ومدينته ولكن في 05 أكتوبر 1837م شن القائد دامريمونDamrémont المعركة التي لقي فيها مصرعه فخلفه فاليvalée ونظرا لعدم تكافئ القوتين هذه المرة ضعفت دفاعات المدينة ، وأدى ذلك إلى سقوطها في 13،14 أكتوبر 1837م.

رفض أحمد باي كل عروض الاستسلام التي قدمت له من طرف الفرنسيين وقرر مواصلة الجهاد مقترحا على أتباعه إقامة زمالة متنقلة في مكان آمن من الصحراء ، أما الباقي يتوجه معه إلى نواحي قسنطينة لقطع الاتصالات والإمدادات إلى العدو ، ولقي اقتراحه تأييد الجميع ماعدا خاله ابن قانة الذي اعترض طالبا التوجه إلى الزيبان لمقاتلة فرحات بن سعيد.[3]

عموما بقي أحمد باي متنقلا بين قبائل الاوراس والصحراء حتى سنة 1848م وطيلة هذه الفترة كان في حالة مطاردة مع الفرنسيين فاشتبك معهم في أكثر من مرة تباينت بين الانتصار والانهزام، فنتيجة للظروف التي مر بها أحمد باي من نقص الدعم وظهور عامل الخيانة بين أتباعه ضعفت مقاومته قرر الاستسلام وفقا لشروطه ، فالتقى حاكم قسنطينة الذي استقبله بحفاوة مؤكدا له على

[1]-محمد العربي الزبيري ،مذكرات أحمد باي ،حمدان خوجة و بوضربة ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1937م،ص 46.

[2]- بسام العسيلي ،المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي ،دار النفائس ،ط1،بيروت ،1982م،ص123.

[3]- محمد العربي الزبيري،المرجع السابق،ص47.

شروطه ، فانتقل أحمد باي إلى بسكرة ومن ثم بحرا إلى الجزائر التي وضع فيها تحت المراقبة الشديدة حتى وافته المنية سنة1851م ودفن بمقبرة سيدي عبد الرحمان الثعالبي.[1]

[1]-العربي المنور ،تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن19،دار المعرفة ،2006م،الجزائر ،ص178.

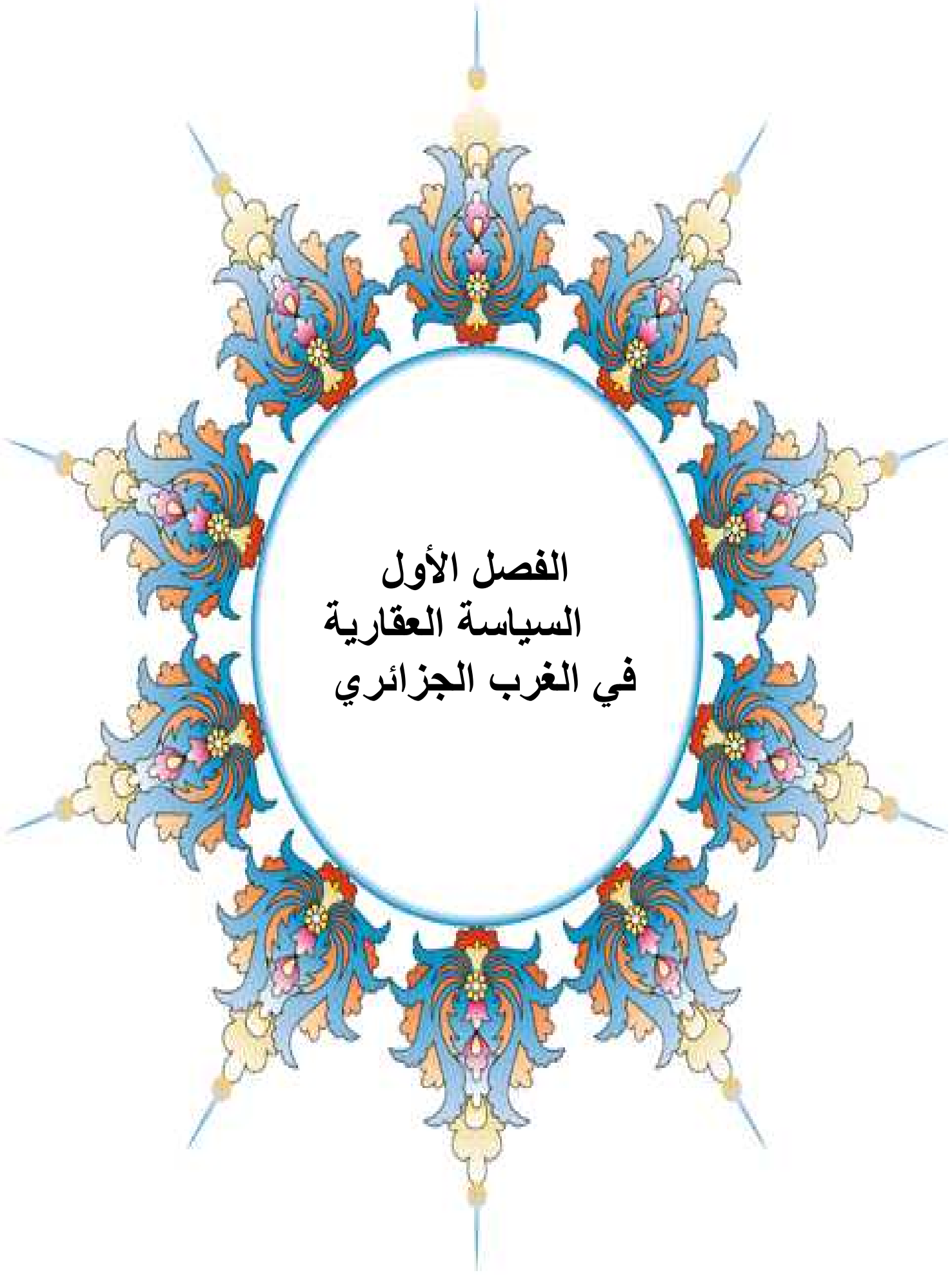

# الفصل الأول
# السياسة العقارية
# في الغرب الجزائري

**- المبحث الأول :السياسة الاستيطانية خلال عهد نابليون الثالث**

**1 - بداية الهجرة وتدفق الأوروبيين**

في سنة 1850م تكاثرت الهجرات الأوروبية بشكل ملحوظ وكذا بناء المستعمرات الفلاحية بالقطر الجزائري عامة وكان سقوط عرش لويس فيليب في 1848م قد زاد من تلك الهجرات، وفي ديسمبر 1856م أصبح عدد المعمرين 27382 معمر وبقيت الهجرة متواصلة وذات صلة قوية بتأسيس القرى الفلاحية .

من الأمور المدهشة أن المهاجرين إلى الجزائر من فقراء فرنسا وأوروبا قد تناسوا بسرعة بؤسهم، فبعد أن عززوا مراكز قواهم في الجزائر وتسلموا مقاليد الأمور الحساسة أصبحوا لا يعبئون بالجزائريين وقاموا بتجاوزات ضدهم لم تكن أبدا في مستوى ادعاءات "فرنسا للحضارة، وفرنسا موطن حقوق الإنسان "وعلى هذا الأساس لا يمكننا أن نستغرب ردود الفعل من الشعب الجزائري .

وعليه فإن الجهة الغربية من الجزائر وفد إليها الكثير من الأوروبيين المهاجرين خلافا للجهات الأخرى، حيث كان العنصر الإسباني يهيمن على العنصر الفرنسي ب 102.453 مقابل 78.888،كان عدد الإسبانيين يفوق عدد الفرنسيين بثلاث مرات في وهران، وسيدي بلعباس، بحكم أن الجهة الغربية من الوطن الجزائري كانت قريبة من إسبانيا، هذه المنطقة استفادت كثيرا من هجرة الإسبان لها[1] ويبقى الدافع الأساسي للهجرة ه والرغبة في تحقيق ثروات كبيرة، أما عن طريق استغلال المزارع والمضاربة العقارية مما شجع على ذلك وفرة الأراضي التي كانت تعتبر شاغرة لأن أغلبها غير محروقة [2].

[1]-عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م-1962م،طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، ج1،ص235.

[2]-شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871م-1919م،ج1،الجزائر، 2007م، ص131.

كانت الهجرة الأوروبية عامة والفرنسية خاصة سببا في التحول الذي عرفته الجزائر إذ كان لها التأثير المباشر على فلاحة الأرض [1].

**أهم المراسيم الخاصة ببناء المستوطنات بالغرب الجزائري :**

مرسوم 11-07-1858م صادرت فرنسا الأراضي الفلاحية التي كان يمتلكها مائة وستون فلاحا جزائريا لتوسيع دائرة الاستيطان، وكذا مرسوم 16-08-1859م ينص علي منح القسيس أبرام (مدير مأتم مسرغين بوهران ) المؤسس عام 1849م أرضا تقدر ب 54 هكتار منها 6 للمباني،و16هكتار للمشاتل، و32هكتار للزراعة تتكفل الدولة بتهيئتها وجلب المياه إليها وإلزام القسيس باستغلالها لمدة 20 سنة على الأقل [2].

فكر لاموريسيار في بناء مراكز استيطانية في إقليم وهران وذلك بتوطين 500 عائلة فلاحية، توزع على 22بلدية فوق أراضي تقدر بثمانين ألف هكتار تمنح للرأسماليين وأوكل لهم انتزاع الأراضي من الجزائريين عن طريق المقايضةأ والشراء بأثمان زهيدة وطلب لاموريسيارLAMORICIERE[3]مائتا ألف فرنك من الحكومة الفرنسية ب 2332 عائلة أوروبية [4]ووزع في نواحي وهران مائتا هكتار في تنازلات تتراوح في ما بين أربعة إلى مئة هكتار، واستقرت بالمرسى الكبير حامية تتألف من ثلاثمائة ألف 30000 فرنسي أقاموا حولهم عددا من الحصون الصغيرة، وحولوا المخازن الموجودة فيه إلى ثكنات .

قسم لاموريسيار الإقليم الوهراني إلى أربعة مقاطعات وهران، تلمسان، مستغانم، معسكر وذلك بتوطين خمسة ألاف عائلة فلاحيه، توزع على 22بلدية فوق أراضي تقدر مساحتها ب

---

[1] -عدة بن داهة،الاستيطان.....ج1،المرجع السابق،ص 254.

[2] -عبد الرحمان الجيلالي،تاريخ الجزائر العام، دار الأمة، الجزائر، ج5، 2005م، ص49.

[3] -**لاموريسيار:**تخرج من المدرسة العسكرية ملازما في الهندسة31-01-1829م،شارك في الحملة على الجزائر1830م،رئيس أول مكتب عربي تحت إمرة الجنرال أفيزار،سفير فرنسا بروسيا1849م،قبض عليه إثر انقلاب 02-12-1851م ونفي إلى بلجيكا، ينظر إلى عدة بن داهة،الاستيطان.....ج2،المرجع السابق، ص500.

[4] -عدة بن داهة،الاستيطان.....ج2،المرجع نفسه،ص49 .

80000هكتار، طلب من الحكومة الفرنسية قروضا مالية لتثبيت العائلات الأوروبية وتهيئة المواقع وتحديد الطرق، وحفر الآبار، وبناء الأحواض المائية والسدود.

| السنوات | عدد القرى الفلاحية المؤسسة | أراضي وزعت على المعمرين | المهاجرون الفرنسيون |
|---|---|---|---|
| 1841م-1850م | 126 | 113000 هكتار | 65437 |
| 1851م-1860م | 83 | 250000 هكتار | 103322 |

يمثل الجدول علاقة الهجرة بتأسيس القرى الفلاحية، تشجيع الهجرة وتدفق المستوطنات 1830م-1870م.

| السنة | المهاجرون | الزيادة بالنسبة المئوية |
|---|---|---|
| 1851م | 132708 | / |
| 1853م | 142379 | %7.28 |
| 1854م | 151712 | %6.55 |
| 1855م | 155607 | %2.65 |
| 1856م | 158282 | %1.72 |
| 1857م | 180471 | %14.02 |
| الزيادة لمدة 6 سنوات | 407766 | %35.99 |

الجدول يبين زيادة نسبة المهاجرين مابين سنتي 1851م -1857م.[1]

[1]-أعميراويأوحميدة،أثار السياسة الاستعمارية الاستيطانية في المجتمع الجزائري1830-1954،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر1954،الجزائر،2007،ص39.

## 2_ التشريعات العقارية والاستيطان (1851م-1862م ) بعمالة وهران:

منذ الغز و لم ينتظر الفرنسيون نتائج حملتهم لتقرير مصير هذه الأملاك بل أخذوا يتصرفون فيها كما ل وكانت ملكا لهم وطبقا لقوانين من خلال العديد من التشريعات :

أكد القانون 16-06-1851م أن الملكية حق مضمون للجميع دون تمييز بين الملاك الأهالي والملاك الفرنسيين أ وغيرهم،وقد حضرت له لجنة ترأسها الجنرال لامورسيار أحد مؤيدي فكرة ترحيل الجزائريين وحشدهم في جهات معينة وبمقتضى هذا القانون الذي ضم الأراضي الغابية إلى أملاك الدولة فإن 200ألف هكتار من الأراضي الغابية و60ألف هكتار من أراضي القبائل تابعة للدولة،أي أن قانون 1851م اعتبر الغابات ملكا للحكومة الفرنسية.

_قرار 19-08-1853م الذي نص على حجز أراضي الجزائريين المهاجرين في دوائر وهران،تلمسان،سبدو، لالة مغنية والغزوات.

_قرار 19-04-1854م القاضي بحجز ممتلكات المتغيبين في كل من دائرة عين تموشنت ومعسكر.

_ قرار 12-03-1855م القاضي بحجز ممتلكات المهاجرين من دائرة سعيدة .

_ قرار12-03-1855م القاضي بحجز أراضي الحساسنة.

_ قرار 15-06-1855م المطبق على الملكيات العامة والخاصة لقبيلة أولاد ميمون .

_قرار 18-11-1856م المطبق على المهاجرين من دائرة معسكر.

_قرار 01-11-1862م المطبق على أراضي قبيلة مسيردة والسواحلية[1]

## 3_السياسة الاستيطانية في القطاع الوهراني خلال حكم راندونRANDON[2](1852م-1858م)

عندما سقطت الجمهورية الفرنسية الثانية بزعامة الإمبراطور نابليون الثالث [1]أوائل عام 1852م الذي تحكم في أقدار فرنسا والجزائريين استعاد العسكريون نفوذهم بالجزائر بزعامة الحاكم العام

[1]- عدة بن داهة،الخلفيات الحقيقية.....، المرجع السابق، ص ص،136-138 .

[2]- **راندون جاك لويس:**عسكري،سياسي فرنسي وحاكم عام للجزائر انتقل إلى الجزائر(1838-1847)،عين حاكم على الجزائر11-12-1857،ينظر،عدة بن داهة،الاستيطان....ج2، المرجع السابق، ص495.

راندون RANDON الذي شجع عملية الاستيطان الأوروبي حيث اتخذ من الاستيطان العمل القاعدي للاستعمار وربطه بالمصلحة العليا لفرنسا [2].

قام راندونRANDON ببناء 56قرية استيطانية لكي يشجع حركة الاستيطان الأوروبي،حيث تمكن المستوطنون فيما بين 1852م-1853م من إقامة مستوطنات وقاموا بغز والأقاليم العسكرية ففي قسم وهران العسكري تم إقامة مستوطنات بسيق قطاع الوحدة الزراعية Unionagricol وبغربال جنوب شرقي وهران، ضيعة سان مور SainMaure وملكية فرانك وفيلFrancquevillفي تامسالمت.

خلال السنوات الأولى من حكم راندون للجزائر أصبح عدد الكولون في تزايد مخيفوذلك نظرا لأزمة العمل الموجودة في فرنسا من جهة، ومن جهة أخرى شهدت هذه الفترة كوارث طبيعية أتت على المحصول الزراعي كما ه والحال مع المناطق الشمالية لفرنسا التي قل فيها الإنتاج سنة 1845م ومناطق الراين التي غمرتها الفيضانات عام 1852م أ والتي هبت عليها موجات البرد القارس سنة 1835م، شهدت مصانع النسيج أيضا طرد للعمال وتخفيض أجور الباقين بسبب فائض الإنتاج وتقلصت الحيازات الأرضية بحوالي 50% من الفلاحين وفي 22أفريل1853م ألغي العمل بمرسوم 06 أكتوبر 1850م بعد أن أدخلت عليه تعديلات المادة الثانية إنشاء غرفة زراعية في كل عاصمة من عواصم العمالات الثلاث (الجزائر، قسنطينة، وهران).[3]

تشبه راندون في سياسته بمعلمه بيجوبحيث قام بمصادرة أملاك الأهاليوتفتيت أراضي الاعراش المشاعية وحصل على أكثر من58 ألف هكتار ما بين 1851م-1858م[4]،وكانت الفترة الممتدة من 1850م-1857م فترة انتعاش بالنسبة للمشاريع المقامة بحيث تم بناء الطرقات والسدود عام

---

[1]-**نابليون الثالث 1807م-1873م** ه وأول رئيس للجمهورية الفرنسية 10-11-1848م وثالث امبراطور فرنسي 1852م-1870م شهدت فترة حكمه مشاركة فرنسا في حرب القرم 1854م-1856م توسعت الامبراطورية في عهده ثلاث مرات، ينظر عدة بن داهة،الاستيطان.....ج2،المرجع السابق، ص504

[2]- يحي بوعزيز، المرجع السابق،ص15.

[3]-عدة بن داهة، الاستيطان.....ج1،المرجع السابق، ص ص 140- 144.

[4]-يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص،ص15، 16.

1854م والسكك الحديدية عام 1857م أمام هذه الوضعية حاولت السلطات الاستعمارية مضاعفة جهودها لربط المهاجرين الأوروبيين لهذا ارتكزت على توفير أراضي سكنية وتوفير أراضي زراعية ومنحهم إياها بالمجان وإيصال المياه لحقولهم.

سلمت في 20 أوت 1853م قطعة أرضية سكنية لعشرة مستوطنين أي وجدت الحافز المادي حلا للمهاجرين من أجل البقاء، وفي سنة 31 ديسمبر 1853م بلغ عدد المهاجرين في وادي الحمام 14 مستوطن (07 رجال، 04 نساء،03 أطفال).

في شهر مارس 1854م نزل بوادي الحمام 164 مهاجر من إقليم الراين الألماني يتألفون من 24 عائلة تم تشغيلهم في الطريق الرابط بين وهران، ومعسكر عبر جبال بني شقران.[1]

حسب قول راندون أن جميع الذين غادروا أراضيهم وهجروها أ وقوتلوا في المعارك أ وأهلكوا من الجوع والفقر قد تسقط حقوقهم المشروعة في أراضيهم وحتى حقوق ورثتهم، لتفتح بذلك شهية الكولون لتوسيع ملكياتهم بذريعة عملية مصادرة وحجز أملاك الغائبين وتوزيعها وتحويلها إلى مستوطنات[2]والمهاجرين المتدفقين باستمرار على الجزائر وحتى إلى الشركات الأوروبية .

ففي ربيع 1853م تحصلت شركة جنيف على مساحة هامة من الأراضي المحيطة بمدينة سطيف بالإقليم الشرقي، فلقت مساحتها 20 ألف هكتار ولطمأنة أرباب المال وأصحاب الثروة حرص الحاكم العام على إقامة البنوك والشركات المالية الكبرى، ومن أبرز هذه المؤسسات المالية بنك الجزائرالذي تأسس في مارس 1851م للاستيلاء على المزيد من المساحات الزراعية، قام راندون بتجريد القبائل الجزائرية الثائرة من مختلف أملاكها عملا بقانون العقوبات الجماعية الذي تسبب في فقدان الجزائريين لآلاف الهكتارات من الأراضي الخصبة في مناطق مختلفة من البلاد .

وفي عام 1864م أصدرت السلطات الاستعمارية مرسوما يلغي الهبات من الأراضي وطرحت للبيع مساحات واسعة فاقت 10 ألاف هكتار، وفي نفس الفترة ظهرت شركات فرنسية هامة حصلت على أراضي بسعر رمزي قدره فرنك واحد للهكتار إيجار ومن أمثالها "الشركة الجزائرية العامة

[1]-عدة بن داهة،الاستيطان.....،ج1،المرجع السابق، ص261 .

[2]-عدة بن داهة،الاستيطان.....ج2، المرجع نفسه، ص75.

"حصلت عام 1865م على 100 ألف هكتار من الأراضي الزراعية، والغابات في تلمسان، والمدية وملیانة وشركة الهبرة والمقطع LahabraetDeMacta .

تأسست عام 1864م شبكتها المصرفية وصلت تدريجيا إلى تغطية أغلبية المراكز الريفية وحتى الشبه حضرية للجزائر عرضت في مشروعها استصلاح أراضي وسهول المقطع، وشق قنوات الري وبناء خزانات المياه.[1]

حصلت شركة جمعية الغابات على 160 ألف هكتار من أراضي الغابات لتستغلها مدة 90 عاما .بمقتضى هذه السياسة سيطرت الشركات الرأسمالية على حوالي 600 ألف هكتار وسيطر المستوطنون على حوالي نصف مليون هكتار أخرى، كما سيطرت السلطات الاستعمارية على حوالي 200 ألف هكتار من أراضي الغابات [2]وكان المفروض أن تعمل الشركات على استغلال الأراضي وتهجير العناصر الأوروبية لتوطينها بالجزائر ولكنها لم تقم بذلك وفضلت استخدام الأهالي بأجور منخفضة وبأعداد كبيرة لتوفير المزيد من الأرباح لكي تسهل حياة المستوطنين الأوربيين وتقلل مصاعبهم الاقتصادية تم إلغاء الحواجز الجمركية بين الجزائر وفرنسا واهتمت السلطات الاستعمارية بإنشاء شبكة من الطرق البرية والسكك الحديدية والجسور الكبرى منذ مطلع الخمسينات .

ابتداءا من 1857م تم التوسع في إنشاء المكاتب العربية وتقوية أجهزتها الإدارية والسياسية نظرا للنجاح الذي صادفته خاصة فيما يخص حكم الأهالي فارتفع عددها من 40 مكتب عام 1857م إلى 49مكتب عام1870م، ومع ذلك لم يرتح المستوطنون الأوربيون لسياسة المكاتب العربية هذه لأنها تحد من نفوذهم وسيطرتهم فشنوا ضدها حربا وانتهت بقيام نابليون بإلغاء الحكم العسكري بالجزائر وإنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات.[3]

---

[1]-يحي بوعزيز،المرجع السابق،ص،ص16، 17.

[2]-فرحات عباس، ليل الاستعمار،تر،أب وبكر رحال، وزارة الثقافة، الجزائر 2005م،ص85 .

[3]- يحي بوعزيز،المرجع السابق،ص18.

## 4_السياسة الاستيطانية في عهد وزارة الجزائر والمستعمرات(1858م-1860م):

بعد عشر سنوات من تطبيق سياسة الإدماج الإداري والسياسي الأولى التي بدأتها الجمهورية الثانية عام 1848م وواصلتها الإمبراطورية الثانية في بداية عهدها حاول نابليون الثالث أن يطبق سياسة إدماج جديدة في إطار إنشاء ما عرف بوزارة الجزائر والمستعمرات وهي وزارة خاصة بالشؤون الجزائرية يشرف عليها الأمير جيروم نابليون ابن عم الإمبراطور، وادعى الإمبراطور أن دور الجيش الفرنسي في الجزائر قد انتهى[1]وتحقيقا لهذا الهدف ونتيجة لمطالب المعمرين بمزيد من الأراضي وضغطها الكبير على السياسة الإمبراطورية تأسست وزارة القطر الجزائري حسب النصوص القانونية فإن المهمة الأولى لهذه الوزارة هي توحيد جميع المصالح لسلطة مركزية واحدة والمهمة الثانية لهذه الوزارة هي أنها تحل محل الحاكم العام للجزائر، أما مهمتها الثالثة فهي إعادة تنظيم الأمور الإدارية بالجزائر[2] وقد تم خلال هذه الوزارة إنشاء 17 قرية استيطانية وزعت 4600قطعة أرض زراعية مجانا على المهاجرين وهذا ما يكشف مزايا هذه الوزارة وخدماتها اللامحدودة للمستوطنين سياسيا، اقتصاديا وإداريا.

أما نشاطها في الغرب الجزائري ففي 14سيبتمبر صادق نابليون الثالث على إنشاء مركز استيطاني في مقاطعة وهران تحت اسم عمي موسى ليرتفع عددهم في مراحل لاحقة إلى 419أوروبي بهذا المركز والمراكز الأخرى المجاورة له ولحاجة الكولون للمزيد من الأراضي ونظرا لجشعهم ونهبهم المتواصل قامت الإدارة الاستعمارية بالاستيلاء على الأراضي من قبيلة الجازح وأولاد إبراهيم، أولاد سليمان وركزت على قبيلة الحساسة[3].

بالرغم من كل المجهودات المبذولة من قبل الإدارة الاستعمارية إلا أن هذه السياسة لم تنجح لغموضها ورفض المستوطنين والعسكريين وضباط المكاتب العربية لها لأنهم كانوا يرونها لصالح

---

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق،ص 127.

[2]-صالح فركوس،إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي في ضوء شرق البلاد1846م-1871م،منشورات جامعة باجي المختار، عنابة،2006،ص160

[3]-عدة بن داهة،الاستيطان.....ج2،المرجع السابق، ص161.

الجزائريين، وعند نزول نابليون بمدينة الجزائر في ماي 1860م استقبل بحماس كبير من طرف الجزائريين لأنهم كانوا ينظرون إليه نظرة المتفهم لحضارتهم وهويتهم لكن الإمبراطور رجع بسرعة إلى فرنسا، ونظرا لضغوطات الكبيرة الممارسة عليه من طرف العسكريون وضباط المكاتب العربية وقيام هؤلاء بشرح مساوئ هذه الوزارة قرر يوم 24-11-1860م إلغاء وزارة الجزائر وأعيد منصب الحاكم العام.[1]

## 5_ السياسة الاستيطانية في القطاع الوهراني خلال عهد بيليسيPELISSER[2](1860م-1864م)

بعدأن ألغى نابليون الثالث وزارة الجزائر والمستعمرات في شهر نوفمبر 1860م قرر في الشهر الموالي إعادة نظام الحكم العسكري السابق وتدعيمه وتقويته فعين الحاكم العام بيليسي(1860م-1864م)،الذي جمعت في يده كل السلطات تقريبا مع أنه كان عازما على إتباع سياسة راندون فيما يخص مصادرة الأراضي ومد الطرق البرية والسكك الحديدية لخدمة مشاريع الأوروبيين الاقتصادية ومستقبلهم السياسي،لكن نابليون أخذ يفكر في تطبيق سياسة جديدة اتجاه الأهالي بعد أن اشتدت عمليات انتزاع الأراضي ومصادرتها منهم واستقر رأيه على إقرارهم في الأراضي التي يستغلونها ويستقرون بها،فأرسل رسالة إلى بيليسي في الموضوع يوم 06-02-1863م ذكر له فيها "بأن الجزائر مملكة عربية وأنا إمبراطور العرب مثلما أنا إمبراطور الفرنسيين"،بمعنى أن تصور نابليون لهذه المملكة أنه يعتبر العنصر الأهلي كقوة عمل لفائدة خدمة الزراعة بينما يقوم الأوروبيون بالعمل في مجال الصناعة والتجارة والمؤسسات الكبرى والبناء وعلى هذا الفرد أن يعمل بكد وبذل جهد كبير، في حين ينتظر من الأوروبيين المساهمة بكفاءته في التنظيم ونجد الكولون بصفتهم يملكون رؤوس أموال والعلم والعلاقات التي تخدم مصالحهم حيث يقيمون

[1]-عمار بوحوش، المرجع السابق،ص128.

[2]- **بيليسي( 1794م-1864م)** درس في الاكادميةالعسكرية،شارك في حملة اسبانيا 1823م، وحملة الجزائر 1830،أباد قبيلة بأكملها في الظهرة قرب مستغانم في 18-06-1845م وعين حاكم للجزائر1860م-1864م،وبعد مماته سمي مركز استيطاني باسمه صيادة حاليا، ينظر عدة بن داهة الاستيطان.....ج2،المرجع السابق، ص491.

بدور قادة الصناعة والثقافة أ ووسطاء التجارة مع العالم الخارجي، جاء أيضا في رسالة للحاكم بيلسي في 06-02-1863م من طرف الإمبراطور نابليون يطلب منه "أن يجبر الأهالي بالعيش تحت الهيمنة الفرنسية بالاجتهاد على جعلهم يقدرون المنافع العملية المترتبة عن ذلك وتحسين وضعهم المادي".[1]

نظرا لاعتراف الإمبراطور باتساع عملية اغتصاب الأراضي من الجزائريين أعطى أمرا بالتوقف عن سياسة الحشد والتمركز وهذا ما سينتج عنه إصدار القرار المشيخي في 22-04-1863م والذي أقر بالملكية الفردية للقبائل وفق القانون العقاري لعام 1851م وضمن لها حقها في أراضي الملك والعرش.[2]

**القرار المشيخي SENATUSCONSULTE[3] 22-04-1863م:**

يعتبر هذا القرار منعرجا حاسما في تاريخ الملكية العقارية نظرا لما نتج عنه من أثار بالغة الخطورة على مستقبل البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، فاستحل حق استفادة القبائل الجزائرية من أراضي العروش بملكيتها وفرض تقسيمها على الدواوير والأفراد لتفتيتها وتحويلها إلى ملكيات فردية بغرض تحقيق الترقية الثقافية للجزائريين بجذبهم إلى الحضارة الفرنسية وذلك من خلال تكثيف المعاملات العقارية مع المستوطنين وتأثرهم بهم وبذلك انتقلت مساحات هائلة من الأراضي إلى السلطات الاستعمارية والكولون بلغت قرابة 6ملايين هكتار سنة 1866م منها 508000هكتارمن الأراضي الزراعية للكولون وتحول كثير من الجزائريين من ملاك إلى خماسين في

[1]- جمال خرشي،الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر1870م-1962م،تر.عبد السلام عزيزي،دار القصبة، الجزائر، 2009،ص،ص256،257.

[2]- عدة بن داهة،الاستيطان.....،ج1،المرجع السابق،ص،ص347، 348.

[3]- **سيناتوسكونسيلت:** 1863م اسم مشتق من لفظ سينات وه ومصطلح يطلق على مجلس المشيخي المشكل حول الإمبراطور والدي يقوم بدور البرلمان في سن القوانين والمصادقة عليها،ولقد كان لهدا القانون أثره في تهديم البنية الاجتماعية التقليدية للجزائريين القائمة على أساس القبيلة،ينظر يحي بوعزيز،المرجع السابق،ص35.

حقولهم لا يحصلون سوى ما يسد رمقهم، فاضطر الكثير ممن احتفظ ببعض الملكيات الصغيرة إلى الاستدانة لشراء البذور من الأوروبيين أ واليهود بفوائد بعضها 20% شهريا.[1]

لتنفيذ قرارات المشروع اتبعت السلطات الاستعمارية الخطة التالية :تحديد أراضي القبائل. ثم توزيع الأراضي بين الدواوير.

أثناء القيام بهذه العملية كانت تفرز أراضي الملك من أراضي العرش، بمعنى آخر أن تنفيذ هذا القرار قد مكن من الفصل بين الأراضي خاصة كانت أم جماعية وأراضي البايلك لتقضي هذه العملية فيما بعد إلى إنشاء الملكية الفردية التي تعد هدفا أسمى للقرار المشيخي 1863م،لأنه عن طريق إنشاء الملكية الخاصة سيتم وضع حد للملكية المشاعية الجماعية (ملكية القبائل) غير القابلة للتقسيم تم تحديدها بدقة وتثبيتها بسندات غير قابلة للطعن ومن ثم تمكين الفلاحين الجزائريين من بيع أراضيهم بسهولة وبكل ثقة وأمان وصولا في النهاية إلى تفكيك القبيلة، طبق هذا القرار على بعض الدوائر في الجهة الغربية من الجزائر، نذكر منها مستغانم، سيدي بلعباس،وهران.[2]

ومن بين القبائل التي استهدفها القرار المشيخي 1863م في الإقليم الوهراني نجد 48قبيلة منها 17قبيلة في جبال المكاحلية، وفي تلمسان أولاد ميمون وبني وزان،أولاد علي وهذا ما سيؤدي إلى تنافس حول تسويق الأراضي وتفكيكها،

نجد أعيان قرية الصحاري يحتجون بشدة على التخطيط الاستعماري الذي كان يعمل على استدراج الفلاحين البسطاء عن طريق القرار المشيخي وجعلهم يبيعون أراضيهم ولكن الإدارة الاستعمارية رغبة منها في اكتساب الفلاحين واستمالتهم وحتى لا يعتبروا الاستيطان خطرا على مستقبلهم تملصت من المواجهة، وعوضت الذين اغتصبت أراضيهم ومن هؤلاء 148فلاح في

[1]- بشير بلاح،المرجع السابق، ص159.

[2]- محمد بليل، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين1881م-1914م،دراسة نماذج من التشريعات وتطبيقاتها على الجزائريين بالقطاع الوهراني "عمالة وهران"،دار سنجاق الدين للكتاب، وزارة المجاهدين، الجزائر،ص،ص70،71. [2]

دائرة مستغانم بأولاد معاطف، 05فلاحين من قبيلة بوكامل[1] في إحدى المقاطعتين لمنطقة وهران (وهران،سيدي بلعباس)، ومن القبائل الحزرج وأولاد سليمان وخمس مجموعات في دائرة الملحقة .

كانت السلطات الاستعمارية تجبر عبر الأراضي هذه المجموعات وجميع الملاك القدامى على دفع الأجور، في حين كانت القبائل بعد رجوعها من المغرب جد متعبة وبدون وسائل مادية وغالبا ما تكون قد أنهكتها المجاعة وطول الأسفار بغض النظر عن ضياع غنمهم تلك حالة قبيلة الحزرج الذين شاهدوا موت العديد من ذويهم وأولاد زاير الذين تحملوا نكبات كبيرة في هجرتهم إلى المغرب وأولاد إبراهيم الذين قل عددهم بصفة كبيرة ونتيجة لتضييق فإن أولاد خلف بعد أن فقدوا جزءا من أملاكهم لصالح المساحة الفلاحية بعين خيال "عين تيموشنت"وقطعا أرضية أخرى لم يحتفظوا إلا ب 25684هكتار منها 9777هكتار يطالب بموجب الملك 178من ذوي الحقوق و8513هكتار يطلبها البايلك والباقي أي 7300هكتار يطالب بها أهل القبيلة، أما أولاد زاير الذين لم يحتفظوا إلا ب 45397هكتار فإنهم أجبروا على التخلي عن 19280هكتار و لم يبقى للقبيلة إلا 2722هكتار بينما تسلم الباقي أي 3609هكتار إلى 3974ساكن بالقبيلة أي أقل من هكتار واحد لكل شخص.[(2)]

قسمت الأرض بموجب قانون مجلس الشيوخ إلى ثلاث فئات:

أرض خاصة بالفلاحة التي تعود وجوبا إلى الدواوير والعشائر، وأرض خاصة بالرعي وتعود إلى النشاط الرعوي الذي تعيش به القبائل المتنقلة عبر أصفاح البوادي، ثم أسس لمبدأ أرض الملك وعلى ما يعود تمليك أفراد قطع أرض حيث لم يكن عادة أمامهم حل إلا استغلالها فكانت تباع بأثمان زهيدة إلى المعمرين.[(3)]

---

[1]- عدة بن داهة، الاستيطان.....ج1،المرجعالسابق،ص،ص 272، 273.

[2]- جيلالي صاري،محفوظقداش،الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية 1900م-1914م، الطريق الثوري، تر.عبد القادر بن الحراث،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1987،ص،ص131،132.

[3]- محمد الطيبي،الجزائر عشية الغز ووالاحتلال، دراسة في الذهنيات والثبات والمآلات، ابن نديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1،2009،ص195.

أهم ما نستخلصه من هذا القرار أنه ثبت إنصاف الرحل وجزأ القبائل إلى أقسام تدعى بلديات مختلطةDOUARSCOMMUNSحتى تسهل عملية مراقبتها، وأرسى نهائيا القاعدة الشرعية للملكية الفردية وألغى عملية الحجز من دون أن يتراجع عن منح الأراضي التي صودرت من أصحابها بصفتهم متمردين وثائرين إلى الأوروبيين أ والمتعاونين مع فرنسا من أبناء الجزائر، وضم جميع الأراضي الشاغرة إلى قطاع الدولة فضمن ذلك احتياطا ثمينا لتوطين الأوروبيين، وصدر مرسوم إمبراطوري في 20-06-1866م ينص على تعيين73قبيلة يجري عليها تطبيق القرار المشيخي 1863م من بينها خمسة قبائل في الجهة الغربية من الوطن هي على التوالي : المحال،أولاد أحمد، عكرمة، الشراقة، أولاد عباس،أولادخويدم.[1]

**السياسة الاستيطانية خلا ل حكم ماك- ماهونMAC-MAHONE[2]:**

المرسوم المؤرخ في 09-12-1865م قضى بإعفاء 13 قبيلة في إقليم وهران.

المنشور المؤرخ في 21-05-1866م أصدره الحاكم العام ماكماهون،والذي يقضي على تطبيق التعليمات الصارمة لحكام الأقاليم بشأن تحرير مناطق الاحتلال.

مرسوم 25-04-1866م الذي جدد أراضي أولاد سعيد بني شقران.

مرسوم 16-06-1866م المحدد لأراضي قبيلة الغراقة (معسكر) .

مرسوم 22-03-1865مالذي مس تقسيم أراضي العرش لأراضي فردية ل 124 قبيلة في كامل الجزائر [3].

بعد وفاة بيليسي عام 1864م شغل ماك ماهون المنصب فقام بتمرير رسالة طويلة تتضمن أفكاره السياسية الجديدة من بينها ينبغي الاعتماد على الجزائريين في التطوير والسماح لهم بالانضمام إلى الوظائف العمومية والعسكرية وعدم تهجير الأوروبيين بتكاليف باهظة ومراقبة الزوايا والأهالي

---

[1]- عدة بن داهة، الخلفيات الحقيقية.....،المرجع السابق،ص145.

[2]- **ماك ماهون (1808-1893)**ماريشال وثالث رئيس للجمهورية الفرنسية من أصل ايرلندي، عين حاكما على الجزائر1864م في عهده دشن ميناء وهران 27-07-1867م ينظر إلى عدة بن داهة،الاستيطان.....ج2،المرجع السابق، ص501.

[3]- عدة بن داهة، الاستيطان.....ج1، المرجع نفسه، ص352 .

عن طريق الجواسيس، شجعه الإمبراطور على فكرته إلا أنها وجدت اعتراضا من قبل العسكر والمستوطنين، وإزاء استمرار المواجهات ينتهي الأمر بالمؤسسة العسكرية إلى الاحتكام لقضاء نابليون الثالث[1].

**زيارةنابليون إلى غليزان** :بعدما تم إخماد ثورة سيدي الأزرق بالحاج[2]تعرضت مدينة غليزان وضواحيها لكل أنواع القمع ومنها فرض الضرائب وتحديد المحتشدات واغتصاب الأراضي، وواجهت مشكلة نفي بعض أبناءها إلى كوتي بكورسيكا رغم هذا القمع الوحشي إلا أن أحداث ثورة سيدي الأزرق بالحاج ورموزها ظلت حية في وجدان سكان مدينة غليزان الذين صمموا على مواصلة المقاومة الشعبية، فكانت زيارة الإمبراطور نابليون الثالث للمدينة فرصة للتعبير عن سخطهم على الاحتلال الفرنسي ولعرض مطالبهم السياسية المتمثلة خاصة، في العف وعن الثوار المنفيين

إلى المستعمرات الفرنسية، بعد زيارة نابليون الثالث لمدينتي وهران ومستغانم قصد الإمبراطور مدينة غليزان التي وصلها يوم 21-06-1865م وغادرها في نفس اليوم راجعا إلى مدينة مستغانم، وكان الهدف من زيارته لمدينة غليزان ه والدعاية للسياسة الاستعمارية وكانت المناسبة فرصة لإطلاع الإمبراطور على أعمال المعمرين الذين استولوا على الأراضي الخصبة ولمعاينة السد الذي قرر استغلال مياهه في سقي سهل مينه المقدرة مساحته ب25000 هكتار .

أثناء زيارة نابليون الثالث إلى غليزان حدثت مظاهرة شعبية كبيرة أدخلت الرعب في قلب نابليون الثالث ومرافقيه (الماريشال ماكماهون، الجنرال فلوري،الجنرال دوليني والعقيد لاباسي )، وهي تعتبر استمرار لثورة سيدي الأزرق بالحاج، لم يضيع سكان المنطقة هذه الفرصة التاريخية فوفدوا

---

[1]- يحي بوعزيز، المرجع السابق،ص21 .

[2]- **سيدي لزرق بلحاج:**عالم وصوفي ومجاهد قاد سنة 1864م ثورة كبرى ضد الاحتلال الفرنسي، ولد سنة 1809مبالحمومية (دوار تعسالت) لبلدية وادي السلام دائرة منداس من ولاية غليزان، كان من أقطاب الطريقة الدرقاوية له أضرحة كثيرة بمنطقة غليزان والولايات المجاورة لها، أعلن ثورته بجامع زاوية الحمومية، قاوم الاحتلال إلى أن سقط شهيدا ببلدية دار سيدي بن عبد الله بمنطقة جداين يوم 05 جوان 1864م، ينظر محمد مفلاح (أعلام من منطقة غليزان أعلام التصوف، الشعراء الملحدون بمنطقة غليزان )،دار المعرفة 2008م،الجزائر،ص29 .

إلى المدينة وحاصروا عربة الإمبراطور بمظاهرة حاشدة، قدر عدد المشاركة فيها بحوالي عشرين ألف متظاهر حضرها شيوخ ونساء وأطفال وأعراش غليزان طالبوا خلالها بإطلاق سراح حوالي 200 أ و300 ثائر ثم نفيهم إلى كورسيكا وكاليدونيا الجديدة.

كادت المظاهرة الشعبية أن تشكل خطرا حقيقيا على حياة الإمبراطور ومرافقيه لأن المتظاهرين كانوا واعين بالظروف السياسية التي كانت تمر بها البلاد، وفي هذه الأثناء أرغم الإمبراطور على التنكر في برنوس أبيض ونقل على عربة غير العربة التي دخل بها المدينة، و لم يزر الإمبراطور السد الذي كان مبرمج أن يزوره وحين عودته إلى فرنسا قام بإطلاق سراح المتظاهرين .[1]

قرار مارس 1865م مس هذا القرار 124قبيلة من بينها 43 قبيلة في إقليم وهران :الزمالة، الدوابر، التحالبت .مستغانم:عكرمة، أفرابة، زمورة، الحرارطة، أولاد سويد، الحساسنة وبن درقون .

عمي موسى :أولاد عباس، أولاد دبوايقي، أولاد علي، الضاية، أولاد سيدي خليفة.

الجعافرة:الجعافرة، أولاد بن جعفر، التوامة، المحامد.

معسكر :عتبة، الحيالة، بنيناير، بنيعزو، القلعة .

تيارت:بنيمدين،أولاد الشريف الشراقة، أولاد الشريف الغرابة، أولاد مسعود.

سعيدة:بنيمنيارينالفواقة، بني منيارين التحاته، أولاد دخالة الغرابة، ذوي ثاب

تلمسان: بني ورنيد

الغزوات : سواحلية التحاته، السواحلية الفواقة، ندرومة، زاوية الميراث

مغنية :بني واسين، أولاد سيدي مجاهد، جويدات، زمارة.

سبدو: أولاد اوباح، بني هديل، العزايل، القط.

إن قبيلة الحازج التي تبلغ مساحة أراضيها الفلاحية 18306هكتار لم تبق فرنسا لهذه القبيلة سوى 4846هكتار بصفتها أراضي الملك، أما باقي المساحات فقد تعرضت للحجز والمصادرة بناءا على

[1]-جمال خرشي،المرجع السابق،ص258 .

القرار الإمبراطوري الصادر في 25-04-1866م بحيث أصبح متوسط مساحة الأراضي للشخص الواحد من أبناء القبيلة لا يتعدى أربع هكتارات .[1]

نجد أراضي البايلك التي استخدمها الأمير عبد القادر في تاقدمت _تيارت_ صادرتها السلطات الاستعمارية الفرنسية لاعتبارها أراضي مخزنية وأدخلتها ضمن أراضي أملاك الغائبين إلى جانب ثلاث قطع أرضية بقبيلة أولاد عوف _قرب سعيدة_ التي كانت تحت تصرفه.

وضعت فرنسا نفسها حارسا على أملاك الجزائريين المهاجرين إلى حين عودتهم إليها مطالبين باستردادها، إلا أن مرسوم 12-05-1866م نص على عدم رفع الحجز على هذه الممتلكات وتساءلت فيها يجب اعتبارها أملاكا تابعة للبايلك أ وأملاك خاصة، وللعلم فإن هذه الأراضي استخدمها الأمير عبد القادر لأغراض اجتماعية وعسكرية حيث أقام بها مجمعا سكنيا (الزمالة) ومخيما عسكريا.

منحت مصلحة الأملاك العامة بمعسكر الأراضي التي كان يستولي عليها الأمير عبد القادر في قبيلة أولاد عوف إلى محمد بن برجي، إلا أن أحد أهالي أولاد عوف طالب بحقه في ملكية هذه الأراضي التي يعتقد أنها مخزنية على أنها ملكا خاصا جردته منه السلطات الاستعمارية لأنه ينظر أن تجرى عليها الإجراءات القانونية.[2]

بمقتضى المرسوم الإمبراطوري الصادر في 21-06-1866م تم تقسيم قبيلة الفراقة (دائرة وهران) إلى دوارين يجمع كل منهما ثلاث فصائل، إلا أن مساحة الأراضي الجماعية التي كانت بحوزة هذه القبيلة والمقدرة ب12556هكتار وتضمن العيش ل2385ساكن قسمت إلى ملكيات فردية على 948شخص.

أما في عام 1867م قام أولاد بوحنيفية وأولاد سليمان باحتجاجات على هذه السياسة يقول المتصرف الإداري للبلدية المختلطة في تقريره الموجه إلى عامل عمالة وهران كانت احتجاجات أولاد بوحنيفية وأولاد سليمان تعود إلى أربع مرات متتالية، حيث تم مرافقتهم جيرانهم أولاد

[1]- عدة بن داهة،الاستيطان.....ج2،المرجع السابق،ص،ص74، 75 .

[2]-عدة بن داهة، الاستيطان.....ج2،المرجع السابق،ص75

بوهادي وتجمعوا عند باب المكتب بعضهم يحمل محراثه الخشبي والبعض يحمل حبلا من الحلفاء على رقبته ويطلبون من السلطات الاستعمارية الكف عن مصادرة الأراضي وحجزها والعدول عن حشد السكان، وهنا يظهر أن الفلاحين عازمون على استرجاع أراضيهم فنذكر في الجهة الغربية من البلاد قبائل الزمالة والدوابر وقسم من البرجية الذين سبق لهم أن تعاملوا مع الأتراك، ثم انحازوا إلى الفرنسيين فوسعت ممتلكاتها الأرضية على حساب ممتلكات صغار الفلاحين مقابل أراضيهم التي انتزعت منهم بحجة المنفعة العامة وسلمتهم عقودا تثبت أحقيتهم في ملكيتها [1]، إلا أنه بعد مرور سنوات ألغت اعترافها بصلاحية هذه العقود وفسختها مما يثبت ذلك العثور على عرائض جماعية وفردية تؤكد هذه الحالة، منها عريضة احتجاجية تقدم بها تسعة فلاحين من دوار حاجة بلدية معسكر المختلطة إلى الحاكم العام للجزائر يذكرون فيها أن السلطات الاستعمارية قد صادرت منهم أراضيهم الواقعة بعين فارس وتنازلت لهم عوضا عن الأراضي بالمالح في دوار بحرارة وبعد مرور عشرين سنة طردهم منها، وعريضة فردية تقدم بها المدع وزنين عبد الرحمان ولد محمد من دوار سجرارة التابعة لقبيلة أولاد بوعلام يحتج فيها لدى المتصرف الإداري لبلدية معسكر حول الأراضي التي منحت له بوادي المالح وذلك منذ عشرين سنة بمقتضى عقد مكتوب تعويضا عن الأرض التي صودرت في إطار توسيع مركز عين فارس الاستيطاني إلا أننا نتساءل عن السبب الذي أدى إلى طردهم من هذه الأراضي التي منحت لهم كتعويض عن أراضيهم التي انتزعت منهم، وما هي الأسس القانونية التي استندت عليها إدارة الاحتلال لإبطال حقهم فيها وإن كان المالك لأرضه لا يحق له الاحتفاظ بها إلا من قدم إثباتات على تصرفهم فيها منذ عشرين سنة ومع هذا أسقطت إدارة الاحتلال حقهم فيها وأخرجتهم منها.

إن عدم رد السلطات الاستعمارية على شكاوي هؤلاء الفلاحين يعتبر نفيا لسيادتهم عليها وعلى امتلاكهم إياها ويبدوا أن الإدارة الاستعمارية بهذا الأسلوب تجاهلت مكاتبات الأهالي حول ملكية الأراضي لاعتبارها نشاطا معاديا لحضور الفرنسي إلى الجزائر يجب التصدي له وعلى عكس

[1]-عدة بن داهة،الاستيطان.....ج2،المرجع نفسه،ص ص،87-89 .

المواقف السلبية حيال مطالب الجزائريين، فإن العرائض الاحتجاجية التي تقدم بها الكولون كانت تلقى استجابات سريعة كما ه والحال للمطلب الذي تقدم به المستوطنون من أجل اقتطاع جزء من أراضي البلدية لإنشاء بساتين لإلحاقها بالمدرسة والمعبد.[1]

في سنة 1866م ارتقى مركز عمي موسى إلى بلدية مختلطة لتمكين الإدارة المالية من الاستيلاء على عدة مساحات بحجة المنفعة العامة صودرت أراضي أولاد عباس وأولاد بويكي سنة 1866م، وأولاد علي وأولاد زامر وأولاد موجارنة سنة 1867م، وتوسعت عملية المسح والتجديد لتشمل تراب أولاد أوعيش، أولاد صابر، وأولاد دافلتن سنة 1868م وألحقت بها أراضي العجامة والشكالة سنة 1869م.

قام 32 فلاح من نمط (معسكر) بإمضاء مذكرة احتجاج على اثر مصادرة أراضيهم الغابية، فقبل 28 منهم بالتعويضات بينما 04 المتبقيين اعترضوا بشدة على قرار التعويض وهم :البشير بالحبيب،سي محمد بالمكي، عبد القادر ولد سي أحمد،والطاهر بن عبد الرحمان، بهذه الطريقة تكون إدارة الاحتلال قد ألحقت أراضي غابية بأملاك الدولة دون اللجوء إلى حكم القانون والشرعية وإنما اعتمادا على الحكم الأمر الواقع وعلى المبدلات الفردية للحاكم .بمعنى اكتساب الحق بالجوء إلى الوسائل الاستعمارية حتى لا تثير الشبهات .لجأت إلى أسلوب التعويض الذي قبل به بعض الفلاحين مكرهين، بينما رفض آخرون لاعتبارهم إياه استحقاقا بهم واحتقارا لهم واستهتارا بحقوقهم ولكن لنتيجة واحدة وهي الاستيلاء على أراضي أهالي الجزائريين وحرمانهم من حقوقهم في ملكية الأراضي .[2]

قامت إدارة الاحتلال الفرنسي بمصادرة الأراضي الفلاحية التي يتمتع أصحابها بسندات رسمية تثبت امتلاكهم لها، كما ه والحال مع أراضي دوار سيدي أحمادوش (معسكر)،أدى هذا التصرف إلى إحداث احتجاج بين الفلاحين وجعلهم أكثر إحساسا بحقوقهم المغتصبة من جانب الإدارة فرفعوا مذكرة احتجاج جماعية إلى الإدارة الاستعمارية فيها إمضاءاتهم وأسمائهم مدعمة بسند

[1]- لحسن محمد مفلاح،تاريخ إقليم عمي موسى القرنان 19-20م،دار أم الكتاب،الجزائر،2010،ص،ص75، 76.

[2]- عدة بن داهة،الاستيطان.....ج2،المرجع السابق،ص98 .

ملكية يعود إلى العهد العثماني تثبت أحقيتهم في امتلاكها وعلى أنهم اشتروها من الباي محمد بن عثمان الكبير في سنة 1771م ورد فيها صراحة أن الأرض التي صادرتها فرنسا قد اشتراها السيد الحاج محمد بالعيد وسيدي معمر بن عيسى وسيدي علي بن موسى وجميع أولاد سيدي أحمادوش ومن تتصل بهم من ذكور دون الإناث من البائع لهم،كما ورد في النص مولانا المؤيد السيد الباي محمد بن عثمان المجاهد في سبيل الله جميع الأراضي المنسوبة لبني عامر المعروفة ب المدوة [1].

أخذت بعض الاحتجاجات منحى أخر، ففي مدينة غليزان وبالضبط بعد زيارة نابليون الثالث إلى المنطقة كثرت الحرائق في مزارع المعمرين وفي الغابات احتجاجا على أسراهم المنفيين إلى المستعمرات الفرنسية وعلى مصادرة أراضيهم .

ففي يوم 25 أوت 1865م نشبت الحرائق بثلاث نقاط مختلفة من بلدية غليزان اندلع الحريق الأول داخل مدينة غليزان والتهم 150 قنطار من أكياس العلف ونشب الحريق الثاني في القرابى (الحي الكبير)قرب المستشفى ثم انتشر بالجهة الجنوبية للمدينة شمل المناطق الجبلية ووصل إلى غاية زمورة، أما الحريق الثالث اندلع في جهة يلل وانتشر بالسهل الواقع شمال غليزان ثم تجاوز قرية بالعسل، وفي يوم 27-08-1865م نشب حريق بأولاد دافلتن بدائرة عمي موسى واستمر لمدة ثلاثة أيام .[2]

[1]- عدة بن داهة، الاستيطان.....ج2،المرجع السابق،ص،ص99، 100.

[2]- مفلاح محمد، سيدي لزرق بلحاج ثورة1864المندلعة بمنطقة غليزان،دار هومة،الجزائر،2005،ص،ص92،93 .

**المبحث الثاني:السياسة الاستيطانية من1870 م-1900م**

**قانونفارني warnier[1]1873م** :ارتبط نظام الملكية العقارية في الجزائر بظاهرة الاستيطان لأن عملية المصادرة كانت تفرض على إدارة الاحتلال إيجاد صفة قانونية تضمن بها إبقاء الأراضي بيد الأوربيين ولهذا سعت جاهدة للوقوف في وجه المحاولات التي من شأنها أن تعيد الأرض للجزائريين وقيام إدارة الاحتلال بإصدار مجموعة من القوانين التي من شأنها السماح للكولون بأخذ أراضي الجزائريين، ولتحقيق هذه الغايات صدر قانون جديد "قانون فارني warnier" سنة 1873م .

كان هذا القانون من ضمن المراسيم الاستيطانية كان من الناحية الشكلية خادعا يوضح عزم فرنسا على تحديد ملكية الجزائريين مما أعطى انطباعا أوليا بأن هناك تغيير في السياسة الفرنسية خاصة أن الوعي لدى المواطنين لم يكن قادرا على فهم أبعاد السياسة الفرنسية، عرف قانون فارني بقانون المعمرين والمستوطنين بناءا على تقرير قدمه وارني بهدف القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش و لم يعد ملاك الأرض تحت صفة أ وسند ملكية العرش أ والملك وإنما ملاك عقاريون لا غير.

يهدف قانون 1873م إلى غايتين هما: تمكين الجزائريين من استعادة قوتهم الإنتاجية القديمة بفضل قاعدة أفضل للملكية ووضع حد لحالة اللاعدالة التي تعتمد عليها الإدارة الاستعمارية في توزيع الأرض بين الأهالي والمعمرين الذين قدموا إلى الجزائر عن طريق الهجرة سواء كانوا فرنسيين أ وأوروبيين، فهذا القانون يرمي إلى تجزئة الملكيات التي هي تحت طائلة الشيوع لتسهيل عملية الاستعمار الحر ووضع حد لأولوية السلطة العسكرية لصالح الكولون المدنيين، فما بين 1871م-1880م فقدت الأراضي الزراعية بنيتها التقليدية وخلال هذه الفترة تحول الكلون المدنيون إلى مجموعة ضغط ذات تأثير قوي على شعب المستعمرة المشكل في أغلبه من الفلاحين.[2]

---

[1]- **فارني اوغست ايبرت(1810-1875)** :طبيب وسياسي،سانسيموني(فرنسي)،نائب عن الجزائر(1871-1875)تخرج طبيبا من المستشفى العسكري بليل(1832)،عارض بشدة مشروع المملكة العربية،كان عض وفي لجنة مصادرة أراضي الفلاحين الجزائريين،وقد حمل اسمه قانون1873ينظر عدة بن داهة، الاستيطان.....ج2،المرجع السابق ص،ص506،507.

[2]-عدة بن داهة،الاستيطان.....ج1،المرجع نفسه،ص368.

_ تطبيقات قانون فارني بالقطاع الوهراني في بعض المناطق كانت من خلال قرارات الحاكم العام وهي كالأتي :

- قرار21- 01-1880م باقتراح من والي وهران بتطبيق القانون على دوار بلدية سوق الأحد بطون قبيلة أولاد زاير بالبلدية المختلطة عين تيموشنت وكذلك دوار خلفة بنفس المنطقة .

- قرار 25-07-1881ملألبارقريفي بتقديم عقود الملكية الفردية لسكان دوار بلدية بني يحي بعمالة وهران، وكذلك دوار قربوسة لضرورة تطبيق القرار وإرسال لجان التحقيق

- قرار 03-07-1882م بدوار بلدية القصر قبيلة أولاد علي بالبلدية المختلطة "سانت لوسيو" بعمالة وهران.

- قرار الحاكم العام "ترمان" قرار05-08-1882م القاضي بتطبيق قرار 1873م بدوار بلدية عين الشرقة.

وفي تقرير لوالي وهران رقم 36 سنة 1886م حول ملكية الأهالي عين فيه المناطق التي يمكن تطبيق فيها قرار فارني 26-07-1873م بدواوير البلديات المختلطة من البداية إلى غاية 30-06-1886م والجدول يوضح الأتي:[1]

| نوع العملية | مجموع الهكتارات |
|---|---|
| -الأراضي التي شملها التطبيق | 750283هكتار |
| -ملكيات المثبتة (سبق أن مرت عليها لجان التحقيق) | 42562 هكتار |
| -ملكيات تم تأسيسها من خلال عمل لجان التحقيق | 37456 هكتار |
| -الأراضي المتبقية التي لم تمر عليها لجان التحقيق | 72073 هكتار |

[1]- محمد بليل،التشريعات.....،المرجع السابق،ص،ص73، 74.

خلال هذه العملية تم إحصاء 27073 عقد مسلم و128205 شهادة فردية شملت الملكيات التي مر عليها لجان التحقيق حيث بلغت مصاريف هذه العملية 75680367 فرنك فرنسي، كما أن عمليات تنفيذ قرار فارني 1873م استمرت بالقطاع الوهراني لمدة طويلة وشملت العديد من الدواوير، وهذا ما يوضحه الجدول الأتي :[1]

| السنة | عدد الدواوير | مجموع المساحات بالهكتار |
|---|---|---|
| 1876م | 03 | 8334 |
| 1880م | 02 | 19005 |
| 1881م | 12 | 68893 |
| 1886م | 13 | 142095 |
| 1890م | 03 | 49849 |

رغم أهمية قانون فارني إلا أنه تعرض لانتقادات عديدة أهمها قلة خبرة وكفاءة المحققين وارتفاع تكاليف عملية التحقيق وتسجيل العقود والعجز على تحديد عقود نهائية وذلك بسبب تشابه الأسماء وعجز المشرع الفرنسي عن تحديد عقد ملكية لشخص محدد، وقد يلتقي عدة أشخاص في نفس الاسم وكثيرا ما كانت الإدارة تحرر عقدين مختلفين لنفس الشخص أوتمنح لنفس المالك عدة عقود بأسماء مختلفة ولهذا كان من صعب تطبيق قانون فارني1873م.[2]

**-قانون 22-04-1887م :**

جاء هذا القانون لترميم القانون السابق وه وقانون فارني، فهذا القانون يساعد الإدارة الاستعمارية على امتلاك بعض آلاف الهكتارات إضافة إلى ما تملكه خاصة الأراضي المحتجزة، ولهذا عمل المشرع الفرنسي في الجزائر من خلال هذا القانون يعمل على إلزامية فرنسة الأراضي الجزائرية واستخلاص ملكيتها بحيث هدف هذا القانون إلى بيع الأراضي المشاعة بالمزاد العلني بأثمان زهيدة.[3]

---

[1]-محمد بليل،التشريعات.....،المرجع السابق، ص74.

[2]- خديجة بختاوي،التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران1870-1939،مذكرة دكتوراه2012-2013،ص18 .

[3]-جيلالي صاري،تجريد الفلاحين من أراضيهم1830-1962،تر:قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،ص30 .

**من أهم إجراءات قانون 22-04-1887م الأساسية تمثلت في:**

- العودة إلى العمل بالإجراءات التطبيقية الخاصة بتحديد أراضي القبائل والدواوير وفقا لما نص عليه القرار المشيخي، والتي أهملت عام 1870م أعيد العمل بها وفق المادة 02 من هذا القانون بحيث صدر مرسوم تنفيذي في 22-09-1887م يحدد الأشكال الجديدة التي قيم وفقها تحديد الأراضي.

- عملية التنازل وبيع الملك المشاع بالمزاد العلني وتجزئة الميراث التي تمس الأملاك الخاضعة لقانون 1873م ولا يمكن أن تتم إلا وفق الأشكال التي تحدد في المادة 04 من هذا القانون.

- الدائنون الذين رهنوا عقاراتهم والأشخاص المدعون لحقهم في العقار بمقتضى قانون 1873م أصبح لزاما عليهم تسجيل سنداتهم في ظرف لا يتعدى 45 يوما.

- السماح للأوروبيين والإسرائيليين فيما بعد بحق الحصول على عقارات داخل أراضي العرش، وهذا قبل إتمام الإجراءات المتعلقة بإنشاء الملكية الفردية.[1]

تم تطبيق هذا القانون بعمالة وهران في دوائرها الثلاث :

- دائرة معسكر: بدواوير بلديتين هما فرندة وبالكاو

- دائرة تلمسان: 05 بلديات وهي سبدو، تلمسان، نمورس، رمشي ولامارسيار، وكانت المصادقة على تطبيق هذا القانون تبدأ من1890م وتنتهي سنة 1895م

| السنة | عدد القبائل التي خضعت لعمليات القانون | عدد القبائل التي تم عقابها بسبب التطبيقات | عدد الدواوير المؤسسة | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | العدد | المساحة | عدد السكان |
| 1888م | 08 | — | — | — | — |
| 1889م | 09 | — | — | — | — |
| 1890م | 10 | 03 | 03 | 65133 | 84282نسمة |

[1]-عدة بن داهة،أبعاد التشريعات العقارية الفرنسية بالجزائر في ضوء قانوني 28-04-1887م و16-02-1897م،الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي1830-1962،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المنعقد بولاية سيدي بلعباس 20-21ماي2006،ص،ص225، 226.

- الجدول يبين نتائج العمليات التي بدأت منذ 1888م بالقطاع الوهراني.

نلاحظ المزيد من نفاذ الأراضي العرش وتحويل ألاف الهكتارات منها إلى ملكيات الفردية، وبداية تعاملات داخل هذه الأرض بمجرد حصول أحد المشتركين في أراضي العرش، فالقانون سمح ببيع حصته وفق إجراءات إدارية وقضائية [1]

قانون 1887م أباح بيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بمبالغ زهيدة لصالح الكولون، ودون شرط الإقامة، بالنظر لهذا القانون نلاحظ بعض المواد التي جاءت في قانون السيناتوسكونسيلت وقانون فاري مع إدخال بعض التعديلات عليها، فالقرار الثاني من قانون 1887م استئناف للقرار الأول والثاني من قانون 1863م والذي تم على إقامة لجنة تحقيق مهمتها تسهيل الإجراءات الخاصة بتحديد طبيعة الملكية العقارية من الفردية إلى أملاك الدولة.

كما حدد هذا القانون نوعين من الأراضي خصصت الأولى كل الأراضي الخاضعة لقانون الملكية الفردية، أما الثانية تعلقت بالملكية الجماعية، تعرض هذا القانون إلى انتقادات الأوروبيون الذين لم يتمكنوا من تحقيق أهدافهم وأتهم بأنه جاء ليخدم رجال الأعمال والمضاربين [2].

**- قانون 16-02-1897م:**

أبطل هذا القانون بمقتضى مادته الأولى الإجراءات العامة والجزئية التي أقرها الفصل الثاني والثالث من قانون 1873م واستبدالها بإجراء لا يميز بين الملاكين مهما كانت جنسياتهم ومهما كان أصلهم (المادة 04)، وبذلك أصبحت طلبات الأوروبيين والجزائريين على حد سواء وجاءت المادة 13 من هذا القانون من أجل احتفاظ الإدارة القضائية بصلاحياتها فيما يتعلق بالممتلكات التي تم تصنيفها ضمن أراضي العرش من قبل السلطات الاستعمارية، فإن مخطط التجزئة لا يصبح نافذا إذا كان مطابقا للقرار الصادر عن الحاكم العام.[3]

---

[1]- محمد بليل، التشريعات.....،المرجع السابق،ص،ص76،77.

[2]-خديجة بختاوي،المرجع السابق،ص19 .

[3]- عدة بن داهة، أبعاد التشريعات.....،المرجع السابق،ص230 .

تضمنت المادة 14 من قانون 1897م أنه يسمح للملاك الذين يريدون بيع أراضيهم أ وتقديمها كضمان للحصول على قروضأ ويرغبون في فرنسة حقهم في الملكية أن يحصلوا على سند ملكية أراضي تؤكد حقهم في ملكيتها سواءا في أراضي العرشأ وأراضي الملكالأمر الذي وسع قاعدة ثرية بإعطاء كل فلاح حق حيازة الأرض كضمان مما يضاعف إمكانية شرائها بالنسبة للمعمرين[1].

اقترح قانون 1897م سجل خاص بالملكية العقارية الفردية مع تسجيل ترقيم لكل عقار دون استثناء، وجاء هذا القانون ليصحح الأخطاء التي كانت في القوانين السابقة من حيث القرارات والإجراءات التطبيقية وه ويهدف إلى مواصلة تأسيس الملكية الفردية في العمالة، نص على ضرورة إحصاء الأراضي سواء الأملاك الخاصة أ والعامة التي من شأنها أن تساعد على إقامة المراكز الاستيطانية الجديدة .[2]

قانون 1897م جدد مسألة التمييز بين أراضي العرش وأراضي الملك التي أهملت في قانون 1873م – 1887م وكان هذا القانون قد حل محل قانون 1887م.[3]

صدرت بعد هذا القانون قوانين أخرى أدت كلها إلى ارتفاع مساحة الأراضي الزراعية التي يملكها المستوطنون، والجدول التالي يبين ملايين من الأراضي الفلاحية بالهكتارات التي شملتها القوانين الزجرية التي صدرت بعد 1897م[4]

| السنة | أراضي المستوطنين |
|---|---|
| يناير 1870م | 565000 هكتار |
| 1880م | 1245000 هكتار |
| 1900م | 1682000 هكتار |

[1]- إبراهيم مهديد،القطاعالوهراني ما بين 1850-1919،دراسة حول المجتمع الجزائري،الثقافة والهوية الوطنية، منشورات دار الأديب، وهران،ص48 .

[2]-خديجة بختاوي، المرجع السابق،ص22.

[3]_عدة بن داهة،أبعاد التشريعات .....،المرجع السابق،ص،ص229، 230 .

[4]-بشير بلاح،المرجع السابق،ص91 .

قانون 1897م كان حل وسط بين الفئتين لإنهاء بعض التهالكات التي جاءت في كل من قانون 1873م وقانون 1887م وكذلك لتجنب البيع بالشيوع فالإجراءات التي وضعت في هذين القانونين السابقين قد ألغيت.[1]

**- قانون 13-09-1904م:**

انصبت مجهودات الاحتلال الفرنسي للجزائر فيما بين (1890م-1904م) على العمل بكل قوة وعزم من أجل فرنسة أراضي الجزائريين، وتحقيقا لهذا جاء قانون 13-09-1904م ليمكن الكولون من الاستئثار بالأراضي وامتلاكها بطرق شرعية تضمن هذا القانون حيثيات انتقال الأراضي العمومية المعنية بالاستيطان والشروط الواجب توفرها في المستفيد من قطعة أرض ويتضح من خلال مادته الرابعة مثلا:على أن الفرنسيين من ذوي الأصل الأوروبي وكذا الأوروبيين المتجنسين والذين يتمتعون بحقوقهم المدنية و لم يسبق لهم أن استفادوا من قطعة أرض عن طريق الامتياز ولا عن طريق التنازل لهم الحق وحدهم في الحصول على مساحات أرضية تمنح لهم مجانا، ويتضح من خلال هذه المادة أن الفلاح الجزائري قد أقصي من الاستفادة من الأرض بأي شكل من الأشكال والسيطرة المطلقة للكولون على الأراضي .[2]

اعتمد القانون على قواعد جديدة في تطبيق الحركة الاستيطانية، وحتى في كيفية انتقال الأراضي إلى الكولون [3]، وتسهيلا لانتقال الأراضي من أيدي الجزائريين إلى الكولون فإن المواد من 05إلى 12لهذا القانون نصت على تحول الأراضي المعينة للاستيطان، يتم نقلها إلى الأوروبيين عن طريق:

البيع بأسعار ثابتة، البيع بالمزاد، التنازل المجاني .

تكريسا لاستيطان فإن المادة21من هذا القانون نصت بشكل واضح على أن يرتبط الكولون بالأرض التي منحت لهم ويقيموا بها، ومنعتهم من بيعها أ وتأجيرها للفلاحين الجزائريين إلا بعد انقضاء مدّة 10سنوات من تاريخ الحصول عليها،

---

[1] -جيلا لي صاري، المرجع السابق، ص 72.

[2] -عدة بن داهة،الاستيطان .....،ج،1،المرجع السابق، ص،396.

[3] -خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص،24.

أمّا المادة 32 من ذات القانون نصت على استفادة الأهالي مجانا من الأراضي التي لا تتعدى مساحتها 200هكتار مقابل الخدمات الخاصة التي يقدمونها لإدارة الاحتلال،يستفاد من هذه المادة الأخيرة أن فرنسا كانت تريد استغلال عناصر جزائرية من الأهالي لتعتمد عليها كقوة عملية تساعدها وتدعم وجودها في الجزائرمع علم أن الممثلين الرسميين للجزائريين لدى الحكومة الفرنسية في المجالس العامة،والبلديات والدواوير قد أسندت لهم الإدارة الاستعمارية مهام المحافظة على الأمن وجمع الضرائب، إلاّ أن الفلاحين الجزائريين ظلوا ينظرون إليهم بعين الحيطة والحذر لأن فرنسا منحتهم أراضي انتزعت من أصحابها الشرعيين.[1]

**- انعكاسات التشريعات الاستعمارية على الجزائريين:**

**-انعكاساتها على البنية السياسية:**

اعتبرت الإدارة الفرنسية الجزائريين مجرد رعايا فرنسيين يحتفظون بقانونهم الإسلامي في ظل القانون الفرنسي من خلال القرار المشيخي الذي يعتبر أول قانون استثنائي وضع عراقيل عديدة أمام حصول الجزائريين على تسهيلات المواطنة الفرنسية، في حين وضعت الإدارة جميع التسهيلات أمام الأجانب الآخرين للحصول على الجنسية الفرنسية وتتمادى هذه الإدارة في تطبيق القوانين الخاصة لتعيق النشاط السياسي وتسلط على الجزائريين عقوبات جماعية[2] .

تمثلت هذه الانعكاسات في العرائض والاحتجاجات الخاصة بالأهالي وجدت مذكرات وعرائض لأشخاص ولعائلات اغتصبت أراضيهم أثناء غيابهم منها.

نجد على سبيل المثال تلك التي تقدم بها المدع وطيبي الحاج حمزة الذي تحولت أراضيه الرعوية والمقدرة مساحتها بمائتي وسبعة وعشرين هكتار إلى أملاك الدولة التي يستعطف فيها عامل عمالة وهران بأنه أخلص في ودّه لفرنسا بأدائه الخدمة العسكرية ووضع نفسه رهن السلطة الاستعمارية خلال الحرب العالمية الأولى.[3]

---

[1]-عدة بن داهة، الاستيطان .....ج1، المرجع السابق،ص،ص397، 398.

[2]-محمد بليل، التشريعات .....، المرجع السابق، ص،ص 277، 278 .

[3]-عدة بن داهة، الاستيطان .....،ج2،المرجع السابق،ص،137.

في معسكر احتج بعض فلاحي عين فارس ضد إجراءات المصادرة بعثوا بعرائض للمتصرف الإداري لدائرة معسكر يعبرون فيها عن عدم رضاهم بالتعويضات المالية، ومن هؤلاء المدع والطاهر ولد محمد الساكن بدوار أولاد بوعلام التابع لبلدية حجاجة الذي تقدم بشكوى في 08 أوت 1878م يرفض فيها المبلغ المالي المقدر ب 729 فرنك كتعويض له عن أرضه المصادرة منه المقدرة مساحتها ب 40.50هكتار، بينما تقدم آخرون بعرائض يطالبون فيها بتعويضات تتطابق مع القيمة الحقيقية لأراضيهم كما ه والحال مع المدع وعبد القادر ولد سي مصطفى ولد العربي وأخوه علي من قبيلة أولاد عثمان ببلدية حجاجة الأهلية اللذان طالبا بمبلغ مالي يقدر ب 1.385فرنك تعويضا للقطع الأرضية الثلاثة التي صودرت منهما، وعليه نجد أن احتجاجات الفلاحين بناحية الغرب الجزائري اتخذت طابعا حضاريا سلميا.[1]

في 31 جويلية1873متقدم سكان قرية زموري الذين طردوا من أراضيهم بمذكرة احتجاج إلى الحاكم العام للجزائر يطلبون منه النظر في حالتهم المأسوية لم تبق لهم السلطات الاستعمارية سوى بعض أشجار التين والبساتين ويناشدونه التدخل حتى يسمح لهم بالبقاء فوق ما تبقى لهم من مساحات أرضية .[2]

تقدم سكان قرية تاورة مطالبين بشراء مساحة أرضية تقدر ب 2.570 هكتار تمت مصادرتها، إلّا أنّ السلطات الاستعمارية وضعت عقبات أمام الفلاحين وأخضعت جميع المذكرات الاحتجاجية إلى ما يسمى بالقانون العامLaloicommune.

[1]-عدة بن داهة، الاستيطان.....ج1،المرجع السابق، ص 246.

[2]- عدة بن داهة، الاستيطان.....ج2،المرجع نفسه،ص83

| الشخص- الدوار –القبيلة | المساحة المطالبة بها | تاريخ الاحتجاج | قرار المصادرة | المرجع | الملاحظة |
|---|---|---|---|---|---|
| دوار زموري | 5349 هكتار | 08-01-1873م | | | الطلب مرفوض |
| جماعة قرية تاورة | 2570 هكتار | 12-01-1873م | 27-06-1871م | Bulloffn°368 | الطلب مرفوض |
| ضواحي دلس | 1301 هكتار | 12-01-1873م | 14-09-1871م | Bulloff n°375 | الطلب مرفوض |
| أولاد سمير | | | 12-08-1871م | Bulloffn°371 | الطلب مرفوض |
| الحاج أحمد محي الدين | | 03-08-1873م | | | الطلب مرفوض |
| بلعيد بوراس | | ؟-08-1873م | 27-06-1871م | Bulloffn°368 | الطلب مرفوض |

_ الجدول يبين أسماء بعض الأشخاص والقبائل التي وجهت رسائل إلى الحاكم العام للجزائر سنة 1873م تطلب منه شراء الأراضي التي صادرتها إدارة الاحتلال منهم

نلاحظ من خلال الجدول أن الفلاحين الجزائريين لم يفلحوا في استعادة أراضيهم بالاعتماد على وسيلة العرائض والمذكرات الاحتجاجية والطلبات الكتابية الجماعية أ والفردية، خلال الفترة الممتدة من 1871م1875م.

كان رد فعل الإدارة الاستعمارية على جميع العرائض والطلبات الخاصة بشراء الأراضي التي تمت مصادرتها سلبيا.[1]

[1]-عدة بن داهة، الاستيطان .....ج2،المرجع السابق،ص ص،83-85.

## 2-تأثير التشريعات الاستعمارية على البنية الاقتصادية:

يعتمد الاقتصاد الجزائري في أساسه على ما تنتجه الأرض من خيرات لأن أغلب الجزائريين فلاحين، لهذا أولت الإدارة الاستعمارية أهمية كبرى للأراضي الزراعية واعتبرها الركيزة الأساسية لهيكلتها الاقتصادية[1].

عملت فرنسا على إصدار قوانين عقارية أدت إلى زعزعت حياة الجزائريين نتج عنها أثار متلاحقة منها تفكيك النسيج الاجتماعي القبلي، حاول الأوربيون النفاذ إلى عمق أراضي الجزائريين من خلال عملية الاستيطان رغم محاولة بعض المسؤولين الفرنسيين بالجزائر اعتبار هذه العملية قانونية وليست اغتصاب لأنها تهدف في النهاية إلى خدمة المصلحة العامة لكنها تخدم الاستيطان الاستعماري في نظر الجزائريين، لاستيلائها على ملايين الهكتارات .

عملت السلطات الاستعمارية على الاستيلاء على المزيد من الأراضي بصدور القرار المشيخي في أفريل1863م الذي كان يهدف إلى حصر القبائل والقضاء على الحقوق المكتسبة سابقا بإعادة توزيع الأراضي من جديد بين الدوار والبلدية والدولة .

لهذا الغرض قامت الإدارة الاستعمارية بعملية مسح أغلب القبائل الجزائرية التي قدرت ب 659 قبيلة حسب دراسة هبار Habard(1865م-1869م) كان الهدف من العملية إحصاء الأراضي ومصادرة غير الخاضعة للقبائل، رغم أن العملية لم تخل من احتياجات الجزائريين بناءا على تقرير من مصلحة الرهن العقاري بوهران، حيث تم تسجيل 147 طعن من قبل الإدارة ضد التحقيقات الأولية، في حين بلغ عدد طعون الجزائريين 875طعن في إحدى القبائل بالقطاع الوهراني،

أمّا القانون العقاري الصادر في 26جويلية1873م جاء ليتم عملية فرنسة أراضي الجزائريين، شرعت فرنسا في تطبيق القانون الذي سماه فارني بقانون المستوطنين للاستيلاء على الأراضي وإضعاف المجتمع والتوسع وأحكام السيطرة على الجزائريين.[2]

---

[1]- مصطفى الأشرف،الجزائر الأمة والمجتمع، تح،حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،الجزائر، 1983م، ص،202.

[2]-محمد بليل، التشريعات....،المرجع السابق،ص ص،298-301.

فقانون 1873م حدد ملكية الجزائري بثلاث هكتارات وأتاح للإدارة الفرنسية فرصة سحب المساحات المتبقية وإعادة توزيعها على المستوطنين فسح هذا النظام المجال للبيع والشراء بين الفرنسيين لهذه الأراضي وسلمت أراضي الجزائريين إلى السوق الفرنسية من خلال هذه السياسة[1]،كما صادرة الأراضي التي تمت في عمالة وهران جراء تطبيق قانون 1873م،حيث أشار تقرير 1877م أنّ دائرة سيدي بلعباس تمت فيها 829 عملية بيع للأوربيين أحدث هذا القانون انهيار للعنصر الأهلي الذي باع عدد كبير من أراضيه تحت تأثير هذا القانون [2].

عندما لم تتحقق النتائج الكاملة بالاستيلاء على أراضي الجزائريين واصل قانون 1887م بيع الأراضي المشاعية في المزاد العلني بمبالغ زهيدة جدا لصالح الأوروبيين شرط الإقامة فيها، كما تمكنت الإدارة الاستعمارية من الاستيلاء ما بين 1887مو1893م على حوالي 957ألف هكتار [3]بصفة مجانية وسلمت للمهاجرين الأوروبيين أكثر من 180ألف هكتار مابين 1891مو1900م وهكذا أقامت الملكيات الكبيرة المساحة التي تتراوح مابين 4و5ألاف هكتار بدل الملكيات الصغيرة. [4]

كان هدف قانون 1887م الاستيلاء على المزيد من الأراضي التي لم تشتملها القوانين السابقة فمثلا القطاع الوهراني تم إحصاء 31قبيلة بمنطقتي مستغانم ووهران إلى غاية 1899م في مساحة قدرت ب3745733هكتار تم توزيعها على المجموعات الخمسة :أملاك الدولة، أملاك البلدية، الملكية الخاصة والملكية الجماعية والملكية العمومية، فقانون 1887م أثر سلبا على الجزائريين بانتزاع أراضيهم وكذلك الإدارة الاستعمارية استخدمته كأداة فعالة لمصادرة أراضي الأهالي وجعلها قابلة للتبادل[5].

---

[1]-عبد المالك خلف التميمي،المرجع السابق،ص،26.

[2]-محمد بليل، التشريعات ....،المرجع السابق، ص، 301.

[3]-أحمد محساس، الحقائق الاستعمارية والمقاومة،دار المعرفة، الجزائر، 2007م، ص،162.

[4]-عميراوياحميدة، السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة 1838م-1839م،دار الهدى، الجزائر، 2004م،ص، 54.

[5]- محمد بليل، التشريعات ....،المرجع السابق، ص، 302.

سعى قانون 1897م بدوره إلى إعطاء قوة فعالة للإدارة الاستعمارية في إطار تطبيقها للقوانين السابقة الذكر عدّة أساليب وحيل قانونية وممارسات غير شرعية للاستيلاء على الأراضي وتشجيع الاستيطان الحر وامتلاك الأراضي وفق إجراءات جد معقدة، فمن خلال تقرير "لشوفو" نبه فيه بأن القانون أحدث انتهاكات في حق الجزائريين مذكرا بمثال عن فقدان أحد دواوير منطقة مستغانم ملكيتهم العقارية بسبب تواطؤ احد اليهوديين حين اشترى ب20فرنك حقوق قطعة أرض وباعها فيما بعد ب80فرنك بمساعدة رئيسه.

استفاد المستوطنون من نتائج تطبيق القوانين العقارية التي سمحت لهم باغتصاب أراضي عديدة حيث ارتفع متوسط الزيادة السنوي منذ عام 1908م فوصل خلال 3سنوات من1911م إلى 1913م الحد الأقصى أي على التوالي 67481هكتار،76365هكتار،86536هكتار[1]، وبالتالي فإن القوانين التشريعية أثرت سلبا على الأوضاع الاقتصادية للجزائريين ففي فترة 1871م-1895م أخضعت مصلحة الاستيطان عدّة هكتارات من الأراضي التي اكتسبتها الدولة بواسطة المصادرة الناجمة عن تطبيق القوانين العقارية .[2]

| الدوائر | أراضي تابعة للدولة | | | أراضي تم امتلاكها بواسطة | | | | أراضي محصورة | المساحة الإجمالية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ممتلكات البايلك | غابات مصرح بها | حجز | ممتلكات مجانية | بيع بالتراضي | مصادرة | تبادل | | |
| معسكر | 5027 | // | 135 | // | 4831 | 10928 | 1654 | 1207 | 28782 |
| مستغانم | 4205 | 695 | // | 14766 | 10090 | 10592 | 5804 | 1225 | 47377 |
| وهران | 7468 | 1574 | // | // | 6443 | 4702 | 6815 | 3750 | 30753 |
| سيديلعباس | 1267 | 1784 | // | 277 | 12203 | 661 | 5205 | 288 | 32885 |
| تلمسان | 4989 | // | // | // | 2386 | 590 | 429 | 564 | 8958 |
| المجموع | 34156 | 4053 | 135 | 15043 | 35953 | 27473 | 19907 | 7034 | 148755 |

[1]-جيلالي صاري، المرجع السابق، ص، 83.

[2]-محمد بليل،التشريعات.....،المرجع السابق،ص307

_ الجدول يوضح مختلف الوسائل التي استخدمتها الإدارة الاستعمارية لتبادل العقار بهدف تشجيع الاستيطان، وبناء المزيد من المستوطنات بالقطاع الوهراني، وتم تسجيل مختلف البرامج، تم إنشاء عدة مراكز استيطانية ما بين 1871م-1890م منها:

مركز لاباسي يضم 10 ملكيات فلاحية.

مركز فرناكة يضم 65 ملكية فلاحية ومنطقتين صناعيتين .

في برنامج إضافي في سنة 1891م تم تسجيل المشاريع التالية :

40 ملكية فلاحية بفرندة.

80 إلى 90 ملكية فلاحية بالداموني.

16 ملكية فلاحية بسيدي يوسف.

04 ملكيات فلاحية بحمام ب وجمعة.[1]

إرهاق الجزائريين بالضرائب:

أجمعت مختلف الدراسات الخاصة بالضرائب المفروضة على الجزائريين مدى تأثيرها المباشر على الفرد والمجتمع معا في الجزائر وتوفير الإدارة الاستعمارية كل الوسائل المختلفة من أجل التحصيل الضريبي الذي ارتبط بالتشريعات المختلفة[2].

تعددت الضرائب بين ضريبة الزكاة والعشور هذه الأخيرة استزفت في حدود عام 1873م ما بين 13و14%من مداخيل الفلاحين وقدرت قيمتها السنوية مابين سنة 1877م - 1892منحو12.8مليونفرنك[3].

أما السجلات الإحصائية العامة للجزائرفتقدم لنا الضرائب العربية التي كان يدفعها الجزائريون بالقطاع الوهراني من 1880م -1886م والجدول التالي يوضح ذلك:

---

[1]-محمد بليل، التشريعات .....،المرجع السابق،ص،ص308، 309.

[2]-محمد بليل، التشريعات....،المرجع نفسه،ص،318.

[3]-Charles robert Agèron ..les Algèriensmusulmanset la France t1 paris-puf.1968,P201.

| السنة | عشور | منكور | زكاة | لزمة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| 1880م | 2151437 | / | 1794744 | / | 3946181 |
| 1881م | 345289 | / | 1764705 | / | 2309994 |
| 1882م | 1595094 | / | 1102353 | / | 269493 |
| 1883م | 1564383 | / | 1175108 | / | 2739493 |
| 1884م | 2373287 | / | 1288956 | / | 3662243 |
| 1885م | 1792417 | / | 1383004 | / | 3173421 |
| 1886م | 2099408 | / | 1637261 | / | 3736669 |

الوحدة :مليون فرنك

الجدول يعكس لنا الآثار السلبية للضرائب على المجتمع الجزائري والفلاح بشكل كبير لأنه كان يدفع أغلب الإنتاج الفلاحي إضافة إلى قطعان الحيوانات التي كانت تشكل مصدر قوته.[1]

أمّا الضرائب العامة أي الفرنسية فهي تشمل الضرائب المباشرة وغير المباشرة فالأولى عبارة عن ضرائب تفرض على الأشخاص الماديين والمعنويين، وتقتطع مباشرة كضريبة المهنة وضريبة الدخل العام والعقارات وضرائب البلدية التي دفع الجزائريون نسبة 76% من قيمتها الإجمالية عام 1907مثلت ضرائب البلدية أكثر من ربع قيمة الضرائب المفروضة على الجزائريين الذين كانوا يدفعون ما بين 80و86% من إجمالي الضرائب البلدية [2].وفيما يخص الضرائب غير المباشرة كانت تفرض على بعض المواد والنشاطات والخدمات كحقوق الطوابع والتسجيلات والرخص المختلفة وحقوق الصيد وغيرها.

[1]-محمد بليل، التشريعات...،المرجع السابق، ص،317.

[2]-رابح لونيسي،تاريخ الجزائر المعاصر،دار المعرفة، الجزائر،2010،ص ص97-99.

حررت مصلحة الغابات 96750 محضر عقوبة ضد الجزائريين بتهمة الرعي غير الشرعي ما بين 1883م-1890م وفرت للخزينة الاستعمارية 1658000 فرنك عام 1890م .[1]

كانت لهذه الضرائب المتنوعة أثار سلبية على الجزائريين ازداد فيها الفلاح الجزائري بؤسا وعجزا بتعرضه لدفع الغرامات أحيانا والسجن أحيانا أخرى .

### 3-تأثير التشريعات الاستعمارية على البنية الاجتماعية :

تفقير المجتمع الجزائري :أرجع المستعمر الفرنسي أسباب فقر الجزائريين إلى افتقار الأراضي الفلاحية الجزائرية إلى المواد العضوية وقلة المردود الهكتاريو كثرة عدد الفلاحين واستخدام الوسائل التقليدية وارتفاع نسبة المواليد، والواقع يثبت أن الفقر الذي أصاب المجتمع الجزائري يرد إلى عوامل منها استمرار الكولون في الاستيلاء على أغلب الأراضي الفلاحية الخصبة وتقلص الأراضي الزراعية والرعوية وانخفاض إنتاج الحبوب ب20% أمام تضاعف عدد السكان في الجانب الجزائري .[2]

سبب تقلص الأراضي الزراعية والرعوية راجع إلى قانون الغابات فلم يعد للجزائريين الحق في ترك قطعانهم ترعى في الغابة كانوا في بعض السنوات يدفعون غرامات تفوق بثلاث مرات المداخيل التي مست 169000هكتار حتى وصلت سنة 1890م إلى 40800000 فرنك يدفعها الأهالي كضريبة [3].

أدى صدور هذه القوانين وتطبيقها إلى انخفاض في تربية الماشية بسبب الاستيلاء على الأراضي التي كانت صالحة للرعي ما انعكس على النشاط التجاري المترتب على تربية وتجارة الماشية، إضافة إلى تأثيرها على غذاء الأهالي الذين كانوا يعتمدون على اللحوم في غذائهم .إلى جانب تراجع قطعان المواشي كان هناك أيضا انخفاض في إنتاج الحبوب،هذامازاد من تأزم الوضع فا انخفض الإنتاج ب 20%أمام تضاعف عدد السكان المحليين وإفساح المجال لتوسع المساحات لزراعة الكروم وإهمال

[1]-رابح لونيسي، المرجع السابق،ص،99.

[2]-عدة بن داهة،الاستيطان...،ج2،المرجع السابق،ص،ص13، 14.

[3]-محفوظ قداش، المرجع السابق،ص ص، 225-227.

زراعة الحبوب وضعف متوسط المردود للحبوب في القطاع الفلاحي، الذي انتقل من 5.9قنطار للفرد الواحد سنة 1870مإلى4.9قنطار للفرد الواحد سنة 1911م .[1]

كان هدف فرنسا تكوين طبقة فقيرة من الجزائريين تساهم بجهدها في تطوير الاقتصاد الرأسمالي والعمل لدى المستوطنين بثمن زهيد ترتب عن تلك التشريعات المختلفة إيجاد يد عاملة كادحة في الأرياف والمدن والهجرة إلى فرنسا لخدمة الصناعة الفرنسية

ففي القطاع الوهراني وجد المشروع الاستيطاني غايته فاستغل اليد العاملة الجزائرية بشكل كبير منفذا عليها عدّة ضغوط في منطقة سيدي بلعباس جلب المستوطنون اليد العاملة الأجنبية المغربية والاسبانية بدلا من الفلاحين الأهالي الذين انتزعت منهم أراضيهم.[2]

إلى جانب هذه السياسة الاستيطانية الاستعمارية تعرض الأهالي لنكبات ومصاعب في الأعوام 1867-1868م-1893م-1897م منها تفشي الأمراض والأوبئة المعدية كالكوليرا والتيفوس وهجمات الجراد وضرب القحط والجفاف، ما جعل الأهالي يفقدون كل محاصيلهم وأراضيهم وتحول أغلبهم إلى خماسين ومزارعين وعمالا موسميين بأبخص الأثمان لا تفي أبسط الضروريات بأطفالهم وعائلاتهم [3].

تم إخضاع الشعب الجزائري للأقلية الأوروبية وقوانينها وتسخيرهم لخدمة المشاريع الاستعمارية بصفة عبيد وعزلهم عن العالم خاصة محيطهم العربي الإسلامي[4]، وطبقوا سياسة العنصرية في الأجور التي يتقاضاها العمال كان الجزائري سواء فلاح أ وحرفي يتقاضى أجر يتراوح ما بين 0.50 فرنك و1.50 فرنك في 14 ساعة عمل لن تصل في أقصى ارتفاعها في بداية 1900مإلى04 فرنكات .

استغلت فرنسا هذه الطبقة في مشاريعها الضخمة كشق الطرقات ومد السكك الحديدية والنقل البحري وتأسيس الشركات واستغلال المناجم [5]،نتيجة لكل هذه المشاكل عرف العنصر المحلي

[1]-عدة بن داهة،الاستيطان...،ج2،المرجع السابق،ص ص،11-13.

[2]-محمد بليل، التشريعات...،المرجع السابق،ص ص،322-324.

[3]-يحي بوعزيز،المرجعالسابق،ص،ص،23،24.

[4]-رابح لونيسي، المرجع السابق،ص،ص،101، 102.

[5]-محمد بليل،التشريعات.....،المرجعالسابق،ص،ص322-324.

وضعية بؤس، ترجع أسبابها إلى المجاعات ونقص الحبوب وإرهاق الأهالي بالضرائب المتنوعة ومختلف الأمراض إلى غاية سنة 1914م.[1]

**الهجرة التلمسانـــــــــية :**

عاش المجتمع الجزائري بعد الاحتلال الفرنسي وخلال القرن التاسع عشر كله جميع أنواع التقهقر الاجتماعي والاقتصادي كما أسلفنا إلى جانب القوانين الاستثنائية المسلطة عليه، وفقدان حريته السياسية مع ثقل الضرائب ومراقبة المؤسسات الدينية ومصادرة الأوقاف وإدارة الشؤون الدينية والقضائية من طرف المؤسسة الإدارية الاستعمارية، إضافة إلى عرقلة المجالس المحلية للتعليم العربي وتعليم أبناء الجزائريين رسميا .

تزامنت الهجرة الجزائرية تجاه المغرب والمشرق العربيين مع الاحتلال الفرنسي طيلة القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين سواء في شرق الجزائر ووسطه وجنوبه أ وغربه، ففي الغرب شهد القطاع الوهراني سنتي 1910مو1912منزوحات جديدة تجاه سوريا من معسكر (32 مهاجرا )ومستغانم مهاجرا واحدا وسيدي بلعباس (04 مهاجرين)[2]تخللتها أهم هجرة عرفتها الجزائر في عام 1911م وهي الهجرة التلمسانية وهي الحجة الوحيدة التي بقيت لدى شعب حرم من كل الوسائل المشروعة لإسماع صوته .

مثلت الهجرة التلمسانية الهلع الحقيقي الذي أوشك أن يكون وباءا أخلاقيا نتيجة حكم فرنسي قاس ومضطهد ومستغل للجزائريين، مما أدى إلى رد فعلهم المقاوم بتلك الهجرة الجماعية في سبتمبر 1911م والتي بلغت حوالي 1200 شخص حسب تحقيق صحيفة صدى وهران (Echod'Oran ) من ضمن 25.000 من مسلمي المدينة [3].

---

[1]-بوعلام نجادي، المرجع السابق، ص،80.

[2]-إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني .....،المرجع السابق، 169.

[3]-شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة1871م إلى اندلاع حرب التحرير 1954م، دار الأمة، ج2،ط2008،1م، ص374.

فسرت الهجرة الجماعية بأسباب دينية ثقافية أخرى خاصة بعد ظهور مايعرف بمشروع فصل الدين عن الدولة ومن جهة أخرى إن الإشراف الفرنسي سيباشر رسميا على الشؤون الدينية مع إدارة الأوقاف الإسلامية، كما أحدث الإعلان عن الإحصاء المتعلق بالتجنيد العسكري عام 1908م وقبله في سنة 1907م حركة هيجان حقيقية في الأوساط المسلمة خوفا من تعبئة أبنائهم ضد إخوانهم في المغرب.

ففي ديسمبر 1908م احتشد 200 متظاهر أمام مبنى دائرة تلمسان في ظل هذه الظروف الصعبة والمملوءة بالقلق تدفقت طلبات جوازات السفر في تلمسان ومن مستغانم بلغت 321 طلبا سبقها نزوح 140 مهاجرا يصحبهم مقدمان من الزاوية الدرقاوية كان من بينهم 75 مريدا و03 عائلات من أغنى السكان التلمسانيين .[1]

مع نهاية 1910 م سجلت الإدارة الاستعمارية هجرة مفاجئة لأحد أعوان إدارتها المتمثل في "القايد لخضر" من دوار "أولاد شيلي "ببلدية سبدومرفوقاب27 فردا من عائلته .[2]

بررت السلطات الاستعمارية أسباب الهجرة التلمسانية خصوصا وهجرات الجزائريين عامة إلى تونس والمشرق أنها تعود إلى دعاية الجامعة الإسلامية من جهة وإلى شدة الارتباط بين المسلمين في الجزائر والعالم الإسلامي ماديا وروحيا من جهة أخرى، فسجلت مثلا زيارة بعض الشخصيات الإسلامية إلى تلمسان والتي كانت مؤثرة على السكان حتى يهاجروا، كان من بينها "فريد باي " عام 1904م الذي قام بنشر مقالات ندد بها ونقد سياسة فرنسا في الجزائر، في هذا الصدد أيضا زار شيخ الأزهر محمد عبده الجزائر وكانت له تأثيرات إيجابية في نفوس المثقفين داخل المجتمع الجزائري المسلم،زار السيد "أحمد بن أحمد بن عبد القادر " مفتي المدينة المنورة القطاع الوهراني لكل من أعيان مدينة تلمسان ومشرية وعين الصفراء

[1]-إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني.....المرجع السابق، ص170.

[2]-شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر.....ج2،المرجع السابق،ص376.

في كل مناسبة كان المثقفون التلمسانيون والممثلون السياسيون يطالبون بإعادة القضاء الإسلامي ومناصب القضاة الشرعيين وبتخفيف الضرائب الغربية، وفتح المدارس العربية والمكاتب الخيرية وإلغاء نظام الاندجينا (قانون الأهالي)التعسفي.

عبر أيضا التجار التلمسانيون ضمن تقرير باربوديت RapportBarbedette وتحقيق أوجين قروسEugéneGrossعن كل ما تعرضوا له من إذلال وإهانات بسبب الضغينة والكراهية التي يمارسها المسؤولون من الموظفين بحكم وحجة تطبيق "قانون الأهالي "والمحاكم الاستثنائية والاعتقالات الإدارية، مع اضطرار التجار والحرفيين للجوء إلى المقرضين من المرابين نتيجة رفض المؤسسات المالية تقديم قروض وإعانات لهم، في حين أشار بعض الأعيان إلى أراضي الحبوس التي تحولت إلى ملكيات منحت إلى الأوربيين رفقة عمليات نزع ومصادرة ملكيات من الجزائريين، كانت هناك أيضا شكاوي لرفض التجنيد العسكري المفروض على الشبان المسلمين وهي القضية التي أفاضت الكأس.[1]

**تأثير التشريعات الاستعمارية على البنية الثقافية :**

عملت مختلف التشريعات السالقة الذكر على إرساء قواعد جديدة تعتمد على أساس ربط فرنسا للعملية التعليمية بسياستها الاستعمارية وقيم نظام المدرسة الفرنسية على أنقاض المدرسة العربية الإسلامية[2]،فالأساليب التي استخدمتها السلطة الفرنسية تهدف إلى إبقاء الاستعمار لمدة أطول فلقد سلب هذا الأخير من الشعب الجزائري كل ما يملك من أراضي وأملاك وخيرات ما انعكس سلبا على الحياة كلها ومنها الحياة الثقافية.[3]

عرفت الجزائر بانتشار التعليم فيها بشكل يشمل جميع مناطق الجزائر وحتى المناطق النائية منها خاصة داخل النواحي العريقة في الميدان الثقافي كتلمسان وندرومة ومعسكر ومازونة وغيرها من المدن فكان التعليم الابتدائي منتشرا بينهم -أي الجزائريين- بمقدار انتشاره في فرنسا فتوجد

[1]-إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني.....،المرجع السابق، ص ص174، 175.

[2]- محمد بليل،التشريعات العقارية.....،المرجع السابق،ص333.

[3]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط.....،المرجع السابق،ص59.

مدارس للقراءة والكتابة في معظم الحواضر والقرى فعملية مصادرة الأبنية الخاصة بالمساجد استترفت بصورة خاصة كل موارد التدريس .[1]

رفض الاستعمار الفرنسي تعليم الجزائريين وانعكس ذلك على التعليم بعدة أشكال من الصعوبات والعراقيل وكان من أهم خصائص هذا التعليم، قلة المدارس والأقسام الخاصة للجزائريين وضعف مستوى التعليم المعطى لهم وأكثر من ذلك وقوف الأوروبيين ضد هذا التعليم وذلك لردهم على الجزائريين وعلى أعقابهم، مما زاد في تدني وفشل هذا التعليم ه والموقف الوطني المتردد والمتخوف والرافض أحيانا للمدرسة الفرنسية[2]

لقد أهمل الفرنسيون تعليم العربية للجزائريين واكتفوا باستعمالها لأغراض إدارية استعمارية فقط. بدؤوا أولا بإزالتها من المدارس الابتدائية والثانوية وتعليمها في الدراسات العليا لم يكن تثقيفيا ولكن فقط لتحضير بعض الإداريين والمترجمين لإدارة الجزائريين قصد الإدماج.[3]

في عام1870م تميز التعليم الابتدائي بالتقلص وتشتت تلاميذه خاصة أثناء ثورة المقراني 1871م وفي هذه الظروف اغتنم المعارضون الفرصة لتعلم الجزائريين فقاموا بإغلاق العديد من المدارس العربية الفرنسية الإسلامية التي تم إنشاؤها بمرسوم 1850م وذلك بحجة أن رجال الدين شاركوا في ثورة المقراني فهم من خريجي هذه المدارس،وما يلاحظ أن مرسوم 1875م الذي أقر بمجانية التعليم في المدارس العربية الفرنسية بقي دون تنفيذ في المناطق العسكرية .ومهما كان الأمر فإن معظم المدارس الابتدائية كانت تحت تصرف الجمعيات الرهبانية،ولذلك رفض المسلمون أن يرسلوا أولادهم إلى هذه المدارس[4]

ظهرت بعد 1880م قوانين جديدة تحاول فيها الجمهورية الثالثة تحقيق غايتها الاستعمارية من خلال سياسة تعليمية عقيمة اتجاه الجزائريين، ظهرت نتائجها عندما تم تطبيق القوانين الأولى

---

[1]- إبراهيم مهديد،القطاعالوهراني.....،المرجع السابق،ص71.

[2]- عبد القادر حلوش،المرجع السابق،ص56.

[3]- أب وقاسم سعد الله،الحركة الوطنية.....،ج2،المرجع السابق،ص76.

[4]- شارل روبير أجيرون،الجزائريون المسلمون.....،ج2،المرجع السابق،ص588.

للتعليم العمومي في 16جوان1881م وقانون 28مارس1882م الذين ألغيا التعليم الديني بالمدارس العمومية وفرض إجبارية التعليم ومجانيته، فهذه القوانين كانت تحقق أهداف ما أقرته هذه الجمهورية وهي إدماج الجزائر وفرنسة الجزائريين وتطبيق مبدأ التعليم اللائكي، لكن هذه المبادرة تظل عديمة الجدوى بالنسبة للجزائريين خاصة بالقطاع الوهراني نظرا لعدم اهتمام الإدارة المحلية بتوفير الوسائل الضرورية لتعليم الجزائريين بشكل عام وإنما اقتصرت على فئة قليلة فلم يكن في العمالة في نهايةالقرن19سوى مدارس قليلة منها مدرسة تلمسان بـ43 طالب سنة 1896مو44 طالب سنة 1906م ورغم توفير ثانويتين و3مدارس تكميلية بمستغانم وتلمسان، تواجد الجزائريين فيها كان قليلا،حسب تقرير المجلس لوهران فإن المؤسسات الاكمالية الثلاثة للعمالة كانت تضم 732 تلميذ موزعين كالأتي :

534 فرنسي،108 أجنبي، 48 إسرائيلي، 42 مسلم[1]

في هذا المجال تمثل رد فعل الجزائريين خاصة بعد 1885م عندما تراجع عدد التلاميذ "بأن بلادنا ليست بحاجة إلى كل تلك المدارس وإن بعض الأكواخ قد تكفي بالغرض" فطلب الوزير بإجبارية التعليم إلا أن الإداريون لم يطبقوها وتركوها لرؤساء القبائل لضبط القوائم، وبعد سنة 1887م تم إعادة المدارس الوزارية وإلغاء إجبارية التعليم .[2]

توفر التعليم الابتدائي على 122مدرسة سنة 1890م فلم يكن في عمالة وهران إلا القليل من المدارس الابتدائية بسبب انتشار القطاع العسكري والجزائريين الرحل حسب جول فيري الذي عبر عن المعمرين المعارضين لتعليم الجزائريين بالفرنسية معتبرينهم جنس بشري منحط فجعلهم يثورون على فتح مدارس للجزائريين.[3]

كانت مواد التدريس وتجنيد المدرسين تتوقف على إذن السلطات العسكرية، وعند مجيء الجمهورية الثالثة ظهرت شعارات حماسية تخص الاندماج ووصل الجزائر بفرنسا وأصبحت اللغة

---

[1]- محمد بليل،التشريعات.....،المرجع السابق،ص،ص،333، 334.

[2]- شارل روبير أجيرون،الجزائريون المسلمون .....،ج2،المرجع السابق،ص ص338-340.

[3]- محمد بليل، التشريعات.....،المرجع السابق،ص،ص334،335.

العربية عقبة في نظر الفرنسيين وصدر قانون 18أكتوبر 1892م أوجب الحصول على رخصة لفتح مدرسة عربية.[1]

وضعت السلطة الاستعمارية عراقيل مالية لعدم تدعيم هذا التعليم بالأموال في نقص القروض الخاصة ببناء هذه المدارس بوهران مثلا من أصل 660 طفل قابل للتمدرس لا يزاول الدراسة سوى 300طفل ويضاف إلى ذلك عدم تطبيق الإدارة في الكثير من الحالات قانون إجبارية التعليم بالإضافة إلى اكتظاظ أقسام التعليم، فكان هدف الإدارة والمستوطنين دفع الجزائريين نح والدراسة في المدارس المهنية فتم بناء مدرسة عليا للفلاحة بسيدي بلعباس وكان هناك بعض التقارير تطالب بضرورة مساهمة رؤساء الدوائر الخمسة في هذا المشروع بهدف إدماج الأهالي في التعليم المهني،إضافة إلى مدارس أخرى في تخصصات حرفية عديدة للبنات بوهران ومستغانم وندرومة وتلمسان وسعيدة وبلعباس ومعسكر مثل الخياطة وغيرها من الحرف الأخرى.

عملت الإدارة الاستعمارية بفرض مختلف التشريعات لفرض رؤيتها ووضع نظام تربوي يخدم مصالحها وبذلك يكون التعليم وسيلة لإدماج الجزائريين في الثقافة الفرنسية ومحاربة التعليم العربي الإسلامي، ركزت الإدارة الفرنسية على التعليم الفرنسي العربي من خلال مرسوم 13فيفري1883م، فكان جد قليل فالمدارس الرئيسية تضم 3أقسام على الأقل ومدارس عادية من قسم أ وقسمين أ وأقسام تحضيرية وكان التدريس يتم بواسطة معلمين فرنسيين فأصبحت تسمى بالمدارس الأهلية وهناك تقارير رسمية محلية للقطاع الوهراني تبين أن هذا التعليم الخاص بالجزائريين من مدارس وأقسام لم يكن له أهمية في سنة 1872م وتطور في سنة 1906م[2]

كان هدف الحكومة الفرنسية من وراء سياستها التعليمية القضاء على الشخصية الجزائرية بصورة رئيسية عن طريق مح ومقوماتها الأساسية لإذابتها في المجتمع الأوروبي وتجريدها نهائيا عن انتمائها العربي الإسلامي وصبغ الجزائر بصبغة فرنسية حتى تنقطع جميع الروابط التي تربط الجزائر

[1]- أب وقاسم سعد الله،الحركة الوطنية .....،ج2،المرجع السابق،ص62.

[2]- محمد بليل، التشريعات.....،المرجع السابق،ص، ص 336، 337.

بماضيها وحاضرها ومستقبلها بثقافتها العربية الإسلامية وفصلها عن دول المغرب والمشرق بذلك تصبح الجزائر أسهل انقياد وأكثر قابلية لسياسة الفرنسة والإدماج النهائي.[1]

عانت الثقافة الجزائرية فالمواسم الوطنية والتاريخ واللغة إما اختفت وإما اضطهدت وكانت المساجد قد حولت إلى كنائس أ ومستشفيات أ ومتاحف، والمثقفين الجزائريين فقدوا تدريجيا الاتصال بماضيهم نتيجة لفقدانهم للكتب والمدارس بلغتهم وأما الفلاحون فقد تركوا للخرافات والجهل.[2]

فكانت الخطوط العامة لسياسة الفرنسية هي:

- محاربة اللغة والثقافة العربية محاربة عنيفة.
- فرنسة التعليم في جميع مراحله.
- اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر.
- تشويه تاريخ الجزائر والتشكيك في انتمائه العربي الإسلامي بل حتى في وجوده، كانت تسعى إلى مح والهوية العربية الإسلامية للجزائريين انطلاقا من القضاء على مقوماتها الواحدة بعد الأخرى عن طريق تطبيق الأساليب الآتية :قوانين التجنيس،عمليات التبشير والتنصير،محاربة التعليم العربي والديني وفرنسته إلى جانب اقتصار المعاملات الإدارية والرسمية على اللغة الفرنسية وحدها وعزل الجزائر عن الأقطار العربية الأخرى.[3]

استهدف المشرع الفرنسي المقومات الأساسية للمجتمع الجزائري في صميم كيانه بمحاربة ثقافته الدينية والوطنية بحجج دائمة كدعوة نشر الحضارة،حيث كانت هذه الإدارة تحاول إقناع الجزائريين بالحضارة المسيحية وأن الإسلام دين تعصب والمسيحية دين تسامح وبذلك كان

---

[1]- عبد القادر حلوش،المرجع السابق،ص63

[2]- أب وقاسم سعد الله،الحركة الوطنية.....،ج2،المرجع السابق،ص60

[3]- عبد القادر حلوش، المرجع السابق،ص،ص65، 66

سلاح الأفكار من أخطر الأسلحة التي استخدمتها فرنسا في الجزائر وعملت الحكومة الفرنسية على محاولة إخراج الجزائريين عن دينهم الإسلامي وإحلال الديانة المسيحية.[1]

قامت الإدارة الاستعمارية بإصدار قانون خاص بالحالة المدنية للجزائريين وفرنسة المناطق والبلديات فالنظام الاستعماري حاول جاهدا سلب الجزائري تاريخه الوطني وحاولت إبعاده عن جزائريته ولكنه لم يصبح فرنسيا وأصبح بدون وطن يعيش في العراء لا في الجزائر ولا في فرنسا، كانت هذه الأحداث قد أثرت على الجزائريين بالقطاع الوهراني،حيث تعرضوا لمضايقة شديدة في المجال الثقافي والديني فالتعليم الديني كان مرفوضا وتم تحديد مدارسه القرآنية بواسطة قرارات الوالي ومراسيم الحاكم العام.[2]

بعد سقوط نابليون الثالث 1870م تولى المدنيون السلطة في الجزائر وراحوا يتبنون سياسة تنصيرية وتبشيرية منظمة ورسمية ضد سكان الجزائر،ففي عهدهم انتشر التبشير انتشارا واسعا بتأسيس للمدارس الدينية وخاصة في عهد الحاكم العام دوغيدون كان يرى أن الإسلام وراء كل ثورة وانتفاضة فقام بمنع تقديم رخص السفر إلى البقاع المقدسة للجزائريين،كما عمل على تقييد حرية تنقل زعماء الطرق الدينية وهناك حكام قد استخدموا مختلف الوسائل من أبرزها الرقابة الشديدة على رجال الدين الإسلامي عامة في إطار مشروع إعادة تنظيم المدارس الإسلامية لإعطائها الطابع الفرنسي المحض.[3]

نتج عن تطبيق التشريعات المختلفة في هذا المجال أوضاعا دينية وثقافية سيئة داخل المجتمع الجزائري خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حيث قلصت الإدارة الاستعمارية من المساجد واستولت على الأوقاف الإسلامية وقضت على دورها وأعطت للحاكم العام الحق في التصرف في هذه الأملاك وأهملت التعليم الوطني وحضرت التعليم في بعض المساجد والزوايا

---

[1]- محمد بليل، التشريعات .....،المرجع السابق،ص338

[2]- محمد بليل،التشريعات.....،المرجع السابق،ص ص،336-338.

[3]- عبد القادر حلوش،المرجع السابق،ص70

وحاربت التعليم القرآني، حيث فرضت الحراسة على المدارس الدينية فانخفض عدد المعلمين واتجه الجزائريون بوسائلهم الخاصة نح ومدارس البلدان الإسلامية.

أما المجلس العام لوهران تطرق إلى الشخصيات الدينية الفاعلة في القطاع الوهراني مثل الزاوية السنوسية التي يترأسها الشيخ بن عدة والشيخ غلام الله بزاوية سيدي عدة بأولاد لخضر ومختلف فرق الشراقة وزان الساكنين ببني يسنس بعمي موسى فهم لا خوف عليهم لعدم عداوتهم لفرنسا حسب مداولة المجلس العام لوهران، وكان هدا المجلس أيضا تطرق إلى مسألة الجمعيات الثقافية المنتشرة في الدوائر الخمسة ونفس المداولة فإنه لم تظهر عليها ملاحظات،كما أن هذا المجلس لعمالة وهران نشر تقارير حول قضية مراقبة الحجاج والضغط عليهم لتخفيض عددهم ومنعهم أحيانا بمبررات عديدة كأمراض الطاعون وغيرها وكانت الرخص تقدم من قبل لجنة يشرف عليها الحاكم العام.[1]

هدفت فرنسا لتضييع هوية الجزائريين من خلال استهدافها للغة العربية والدين الإسلامي بحكم أن الجزائر أصبحت قطعة فرنسية وتجريد الجزائري من كافة الحقوق التي يتمتع بها المواطن الفرنسي لأن القوانين التي صدرت في حقه لا تسمح له بحق المواطنة إلا إذا تخلى عن أحواله الشخصية.

نستخلص مما سبق لنا ذكره في هذا الفصل بأن الاستعمار الفرنسي كان له أهداف واضحة من خلال إصداره لمختلف القوانين التي كان لها دور كبير في إنجاح السياسة الاستيطانية وبسط سيطرة الكولون على الأراضي الجزائرية، شكلت هذه التشريعات خطرا لكونها أخذت الصبغة القانونية فالإدارة الاستعمارية وظفت مختلف الإمكانيات سواء كانت مادية أ ومعنوية لإحكام سيطرتها على الجزائريين خاصة في القطاع الوهراني .

استطاعت فرنسا إنجاح مشروعها الاستيطاني بالغرب الجزائري إذ أنها استولت على أراضي شاسعة وخصبة،بنواحي عمالة وهران، سيدي بلعباس،معسكر، تلمسان .

[1]- محمد بليل،التشريعات .....،المرجع السابق،ص،ص337، 338.

تطبيق المشرع الفرنسي لمختلف القوانين أدى إلى تفكيك وحدة القبيلة وإدخال الملكية الفردية فيها وبالتالي ترتب عن سياسة الاستيطان المنتهجة في منطقة الغرب أثار كبيرة على سكانها كتدهور أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، ما أدى بهم إلى التشرد والفقر والبطالة والعمل كخماسين بعدما كانوا أصحاب أراضي وعليه فإن هذه القوانين مست كيان المجتمع الجزائري في جميع المجالات .ظهر ذلك من خلال تطبيقها بالقطاع الوهراني.

# الفصل الثاني

# الشبان الجزائريين والتجنيد الإجباري

**المبحث الأول:مسار التجنيد الإجباري**

**- المشاريع و المناقشات التي سبقت تطبيق قانون التجنيد الإجباري للجزائريين:**

طرحت فكرة التجنيد بالصبغة الإجبارية منذ 1845م عندما كتب الجنرال موليMOLIERE يقول "إن النزعة القتالية طبع متأصل في الشعب الجزائري وبما أنه سيظل على حالة همجية مدة طويلة فإن فرض التجنيد بين صفوفه لا حدود لها" وبذلك كان في اعتقاد هذا الجنرال أن التجنيد أحسن وسيلة للاندماج فوضع فكرته قائلا "هل توجد طريقة للاندماج أفضل من الخدمة العسكرية "ولذلك فإن فرنسا كانت منذ سنة 1848م تفكرفي تطبيقه بين المسلمين الجزائريين،وعند زيارة نابليون الثالث إلى الجزائر تفاجأ بالتنظيمات العسكرية فيها وهذا ما ساعد URBAIN على إقناعه بضرورة إجراء مسابقة لدخول الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي ،وفي هذا الصدد كتب نابليون الثالث إلى ماك-ماهونMAC-MAHON"إن ما تستطيع إفريقيا إنتاجه لفائدة فرنسا هو الجنود هذا العرق العربي المحب للحرب ،يستطيع تقديم وحدات عسكرية تخفف على فرنسا أعباء التجنيد «وبذلك ظهر في عهده العديد من المحاولات لضم الجزائريين في الجيش الفرنسي [1].

سنة 1864م بعث الجنرال مارتمبريMARTIMPREY تقرير إلى الحكومة الفرنسية قدر فيه عدد المجندين ب5000رجل يتم تعيينهم من القبائل و الأعراش لمدّة خمسة سنوات يقضون أربعة منها في فرنسا وبالتالي تحقيق إجمالي قدره 25000جندي ،وخلال فترة الجندية يتم إدماجهم مع المجندين الأجانب و الفرنسيين وبذلك سوف يعتنقون أفكار نريد أن يتبنوها ويحملون معهم إلى بلادهم فكرة سامية عن فرنسا ويصبحون ناشرين للحضارة [2].

[1]-شارل روبير أجيرون،الجزائريون المسلمون وفرنسا .....،ج2،المرجع السابق،ص722.

[2]-Payson.lesservicemilitaireobligatoire.pourlesindigenesenAlgèrie-RA .N52.1908.p116.117.

كان هدف مارتمبري من ذلك إدماج فئة من الأهالي في الجيش الفرنسي وعلى الرغم من ذلك فإن هذا المشروع لم يلق الاهتمام من طرف الإدارة الاستعمارية، ولكن مبدأ الإعفاء تم قبوله و الموافقة عليه في 21-04-1866م[1].

سنة 1869م صرح ماك- ماهون أنه سوف يأتي اليوم الذي يطبق فيه التجنيد على كل السكان الفرنسيين والأهالي

أثناء حرب 1870م تأكدت فعالية مشاركة الأهالي الجزائريين في هذه الحرب وبذلك تقرر تجنيدهم إجباريا مثل الفرنسيين ،لكن حدث في ثورة المقراني 1871م إن رفضت فرق الصباحية مقاتلة الثائرين الجزائريين وأعلنت التمرد والعصيان ،وهذا ما دفع بالحاكم العام دي غيدون يصرح بأنها أولى مساعي رفض الأهالي للتجنيد في صفوف الجيش الفرنسي.[2] سنة 1874م أثناء المناقشات حول مشروع تطبيق القانون العسكري اقترح البعض تجنيد عدد محدود من الأهالي غير أن الظروف السياسية لم تكن ملائمة وقد اعترض النائبLUCET على تأسيس فيلق رابع وتجنيد الفرنسيين فقط، وأصبحت الفيالق التي تضم الأهالي 1/5 ثم انخفض عددهم في سنة1881م.

طرحت قضية التجنيد من جديد ما بين سنة 1881م-1882م وأثناء هذه الظروف طرح المقدم رانRANN دراسة تفاصيل قضية تجنيد الأهالي و خرج بنتيجة لضمان ولاء الأهالي وإخلاصهم ،يجب منحهم بعض الأولويات و الامتيازات مثل حق الملكية ولكن مجلس الحكومة رفض هذا المشروع رغم الموافقة الشخصية للرئيس ALLBRET ألبار قريني و الجنرال SOUSIER سوسه احد جنرالات الجيش.

فاتجه نحو تأسيس جيش كبير في إفريقيا وتجنيد القوات بشكل دائم دعمت هذه المشاريع بحملة سياسية وكتبتها الصحافة المتعاطفة مع الأهالي ،مثل صحيفةLETEMPS للتعبير عن قناعتها و

[1]-شارل روبير أجيرون ،الجزائريون المسلمون.....ج2،المرجع السابق ،ص723.

[2]-Payson Op-cit.p117.

التأكيد على أن الجزائريون لا يرضون بالعودة إلى أهاليهم إلا بصفة مواطنين،لا أهالي في حين أن الصحافة الجزائرية لم تعي الأبعاد الكامنة وراء التجنيد و لم تربط العلاقة بين تجنيد الأهالي وما سوف ينجر عنه من الإسراع في إدماجهم، تميزت سنة 1898م بمناقشة القانون في الجزائر و أكد THOMSONالشروط الخاصة بالتجنيد الإجباري التي يتم عليها بمقتضى المرسوم،ريثما يتم إصدار قانون خاص يحدد شروط الخدمة العسكرية للأهالي.[1]

قدم مقترح أول سنة 1900م بخصوص إصدار قانون التجنيد من طرف شوثنبCHAUTENPS،فهذا القانون يهدف إلى إنشاء جيش احتياطي من القناصة،إضافة إلى ذلك يقبل جميع الأهالي القادرين على حمل السلاح ثم قدم هذا الاقتراح للمرة الثانية أثناء انعقاد دورة البرلمان سنة 1902م موضحا أن في الوقت الذي يناقش فيه قانون التجنيد لمدّة سنتين وما يترتب عن ذلك من نفقات فلا مناص من التفكير بصورة جدية في الموضوع لأننا بصدد البحث عن عدد هائل من المقاتلين. [2]

صدر مرسوم آخر في 07-04-1903م ، أمر باستخدام الجنود في مختلف الفيالق في حين كان القانون 14-07-1903م يهدف إلى تنظيم احتياطي الجيش الفرنسي و تخفيض تكاليف العسكر الأهالي ،ثم كان قانون 1904م الذي أكد على الفكرة بدون منحة ولذلك كان الحل الأنجح في رأي الفرنسيين هو إنشاء جيش احتياطي بغرض الخدمة العسكرية وأثناء هذا نشرت صحيفة LETEMPSرسائل من الضباط تصب كلها في هذا الاتجاه خاصة رسالة الكابتنPASSOLSوهي دراسة موثقة حول الخدمة العسكرية حيث قال:"إنها الوسيلة لأنجح لإدماج الأهالي "وفرض مدّة ثلاث سنوات من الخدمة العسكرية الفعلية للذين تتراوح أعمارهم من سن 18 إلى 21سنة وإعفاء المدارس الإسلامية العليا واقتراح التأجيل لمن كانت له أعباء

[1]-عماري الخالدية ،النضال السياسي للشبان الجزائريين مابين1900م-1912م،مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر ،جامعة ابن خلدون –تيارت-2013م-2007م،ص،ص87، 88.

[2]-شارل روبير أجيرون،الجزائريون المسلمون وفرنسا.....،ج،2،المرجع السابق،ص،ص724، 725.

عائلية،كما كان ينبغي التفكير في الاستخلاف عملا برأي العائلات المسلمة بالمقابل اقترح أن يمنح قدماء الجنود الجنسية مع احتفاظهم بقانون الأحوال الشخصية ولكنهم لن يستفيدوا من حق الانتخاب وتخصص لهم الوظائف المدنية وفي الختام أعرب عن أمنيته بأن يرتقي الضباط المسلمون إلى أكثر من رتبة عقيد،وقبل نهاية عام 1904م وضع الحاكم العام جونار اقتراح أمام اللجنة العسكرية يقول فيه"يوجد على الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط خزان بشري معتبر ولكننا أهملناه يمكن تجنيد آلاف المتطوعين من الأهالي متى شئتم "[1].

طرحMESSIMYسنة 1908م مسألة التجنيد الإجباري للأهالي مجددا في رسالة أوضح فيها أن الجزائر لا تزود إلا بحوالي17000جندي في الوقت الذي تستطيع أن تجند 100000ثم واصل اقتراحه بأن فرنسا يمكن أن تحصل على جنود الأهالي بإقامة نظام على ما هو معمول في تونس ،أي تنظيم قوات الاحتياط وبهذه الصورة تكون مدّة الخدمة العسكرية في الجزائر ثلاث سنوات.[2]

إلى جانب مشروع ميسمي ظهر اتجاه ينادي بتعويض الوحدات العسكرية الفرنسية التي تنقل إلى أوروبا بالفرق المشكلة من الجنود الأفارقة الذين تم تجنيدهم من المستعمرات الفرنسية في إفريقيا الغربية فهي أضمن لأمن فرنسا في الجزائر ،لا سيما حالة حرب أوروبية على سبيل المثال وصرح الجنرال مانجان"أن تجنيد السود سيغني فرنسا عن تجنيد الجزائريين.....وسيضمن أمن المستعمرة و المستوطنين بشكل جيد" لكنه في نفس الوقت سيشكل خطرا على الأهالي ،ذلك أن الإدارة الاستعمارية تنقل أولئك إلى الجزائر كقوة ردع لهم، وأداة لترهيبهم إذا ما فكروا في الثورة ضد فرنسا،فكتوروباروكان صاحب جريدة الأخبارAKHBARفقد اعتبر" أن تجنيد الأفارقة ووضعهم في شمال إفريقيا هو احتقار للأهالي ،كما سوف يعيق سياسة التقارب بين الجزائريين و الفرنسيين وأكد برونيل أنه تم نقل بعض الفرق السنغالية إلى الجزائر كتجربة لمعرفة مدى تأقلم المجندين الأفارقة مع المناخ فيها وقد تأقلم أكثرهم لكن بصعوبة،نقلت الإدارة الاستعمارية هؤلاء

[1]-عماري الخالدية ،المرجع السابق،ص79.

[2]- شارل روبير أجيرون ،الجزائريون المسلمون وفرنسا.....،ج2،المرجع السابق،728.

بالتدريج وبأعداد ليست بالكبيرة وذلك أنها لن تعتمد على هؤلاء كليا في ضمان أمن البلاد وبالتالي فلابد من تجنيد الأهالي الجزائريين[1].

**ظروف صدور قانون 03 فبراير 1912م:**

لجأت فرنسا إلى تجنيد الأهالي الجزائريين في الجيش الفرنسي ،لتعزيز القوة العسكرية الفرنسية من جهة واستعدادا للحروب المحتملة ضد ألمانيا ،وإتماما لاحتلال المغرب من جهة أخرى ،ولعل من أبرز الظروف التي أدت إلى صدور هذا القانون نجد :

-التناقص الملحوظ في تعداد الجيش الفرنسي ،أي انخفاض عدد المجندين الفرنسيين لتناقص نسبة الولادات في المجتمع الفرنسي ،فكان الشعب الفرنسي لا يزيد إلا بمقدار يسير جدا إذا ماقيس بنمو تعداد الشعب الألماني ،مما خفف من حدة هذه المشكلة السكانية أن الجزائر كانت تحفظ لفرنسا عددا لابأس به من المقاتلين ،أما ألمانيا فكانت عدد ولاداتها في تزايد مستمر [2].

يمكن القول أن هذا العامل هو العامل الجوهري الذي جعل الحكومة الفرنسية تلجأ إلى تجنيد أبناء الأهالي لتغطية هذا النقص ،والإحصائيات التالية تؤكد ذلك :

| السنة | عدد الولادات بفرنسا |
|---|---|
| 1872م | 900000 مولود |
| 1902م | 845000مولود |
| 1911م | 742000مولود |

[1]-ناصر بلحاج ،مواقف الجزائريين من التجنيدالإجباري1912م-1916م،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،المدرسة العليا للأداب والعلوم الانسانية، بوزريعة2004-2005م ،ص،ص24، 25.

[2]-عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي ،التاريخ المعاصر ،أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية ا لثانية ،دار النهضة العربية ،بيروت،ص،410.

من خلال هذه الإحصائيات نلاحظ أن عدد الولادات بفرنسا تتناقص .بمعدل أكثر من 4000 مولود سنويا ،يعود سبب هذا التراجع في عدد الولادات إلى الثقافة التي انتشرت بفرنسا في هذه المرحلة وهي العزوف عن الولادة ،نظرا لوضعهم الاقتصادي الصعب نتيجة الضرائب الثقيلة والظروف المعيشية الصعبة بفرنسا.

- توتر الأوضاع السياسية في أوروبا وتزايد السباق نحو التسلح البري والبحري كان له دوره الهام في الضغط على الإدارة الاستعمارية لفرض الخدمة العسكرية الإجبارية على الجزائريين .

-شهد مطلع القرن العشرين تنافسا بين الدول الأوروبية على فرض السيطرة على المنطقة[1]وتميزت الدبلوماسية الألمانية اتجاه فرنسا بالتقلب بين الانفراج والتأزم ،حيث أخذت كل من فرنسا وألمانيا تبحث عن تعزيز تحالفاتها اعتبارا من عام 1911م وكانت باريس تطمح إلى إحداث تعهد إنجليزي من أجل الوقوف إلى جانبها في حالة وقوع حرب في القارة.

عندما بدأت بوادر الحرب العالية الأولى في الأفق ضغط المستوطنون الأوربيون على فرنسا حتى أصدرت في عام 1912م قرار فرض التجنيد الإجباري على الأهالي ،وشارك فعلا الجزائريون في الحرب العالمية الأولى

-التنافس الاستعماري على المغرب الأقصى :

نظرا للاضطرابات التي عرفها المغرب الأقصى قررت الإدارة الاستعمارية إرسال حملة إلى فاس ، بقيادة الجنرال موانيه سنة 1911م .

وفي أفريل1912م أصدرت فرنسا مرسوم ينص على إنشاء إقامة فرنسية في الأقصى[2]رأى وزير الحرب MILLERANDميليران أن تواجد فرنسا يجعل مسألة التجنيد الإجباري لا غنى عنه من

[1]-ناصر بلحاج ،المرجع السابق،ص ص،15-20

[2]-عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي،المرجع السابق،ص410.

دون الإدلاء به [1]وعليه فإن احتلال فرنسا للمغرب الأقصى ذو علاقة وطيدة بفرض الإدارة الاستعمارية للخدمة العسكرية الإجبارية على الأهالي،ذلك أن توتر العلاقات السياسية بين الدول الأوروبية وتزايد السباق نحو التسلح فرض على فرنسا ترك معظم قواتها بأوروبا ،وعدم نقلها إلى شمال إفريقيا لإتمام السيطرة على المغرب وبالتالي فقد اضطرت إلى الاعتماد على الفرق العسكرية المتكونة من الأهالي

التونسيين والجزائريين .

| عدد الفيالق المتواجدة في كل من الجزائر وتونس | عدد الفيالق المتواجدة بالمغرب | | |
|---|---|---|---|
| 12 | في الحدود الجنوبية | في الحدود الشمالية | في المغرب |
| | 01 | 05 | 13 |
| | | 19 | |

الجدول يوضح نقل فرنسا ثلثي 2/3 من الوحدات العسكرية المتكونة من الأهالي التونسيين والجزائريين .بمجموع 38000 جندي ،27000 منهم في إقليم الشاوية وفاس و11000في الحدود مع الجزائر .

[1]-شارل روبير أجيرون ،الجزائريون المسلمون وفرنسا.....،ج2،المرجع السابق ،ص741.

أكدت جريدة LISLAM[1] أن الحكومة الفرنسية تنوي احتلال كل المدن التي تربط الجزائر بمدينة فاس المغربية [2].

- **مضمون قانون التجنيد الإجباري 03 فبراير 1912م**

أصدرت السلطات الفرنسية مرسوما يقضي بالتجنيد الإجباري للشبان الجزائريين حيث رأى وزير الحرب ميليران أن تواجد فرنسا في المغرب يجعل مسألة التجنيد أمرا لا غنى عنه وكتب جريدة لوفي غار في 03جانفي1912م "ستلجأ الحكومة بدأ من هذه السنة إلى تطبيق التجنيد على الأهالي الذي سيكون موازيا لنظام التجنيد الاختياري"

ظهر التمييز من خلال هذا المرسوم ،حيث جند الشبان الجزائريين في سن الثامن عشر من العمر ،لمدة ثلاث سنوات بعد فحص طبي في حين يجند الشبان الجزائريين ابتداءا من سن العشرين .

أحصت الإدارة الاستعمارية الشبان الجزائريين الذين بلغوا السن الثامن عشر في سنة 1912م وكان عددهم 26622 موزعين على النحو التالي :

8423 في الجزائر ،13532 في قسنطينة ،4707 في وهران .

لقد نشر مرسوم 03فبراير 1912م في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية وهو يحتوي على أربعة أبواب تضمنت :الباب الأول عبارة عن أحكام عامة،المادة الأولى تنص على تجنيد الأهالي المسلمين بصيغة التطوع أو إعادة الانخراط بواسطة الإستدعاءات الخاصة مقابل منحة.

[1] - **جريدةLISLAM:**أنشأها الصادق داندان في سنة 1908م بالاشتراك مع عز الدين القلال في الجزائر العاصمة ،واستمرت تصدر بالغة العربية والفرنسية من (1912م إلى 1913م )ثم بالغة الفرنسية حتى عام 1914م وكانت وطنية الاتجاه إصلاحية النزعة ،ينظر رابح بن سليمان ، العلاقات الجزائرية العربية بين الحربين 1919م-1939م،رسالة الماجستير،باتنة، 2008م،ص62.

[2] -ناصر بلحاج ،المرجع السابق ،ص،ص19،20.

تلقى الحاكم العام يوم 24 فيفري أوامر لتطبيق الفوري للمنشورين ،فتقرر تجنيد حوالي 2400رجل أي ما يعادل بالضبط 03 فيالق التي أسسها MESSIMY في 1911م وقام الحاكم العام LUTAUD بإعداد النصوص الإجرائية لتطبيق المنشورات حيث صدر نصان في 02 و20مارس،كانت الإدارة تسعى إلى الحصول على المتطوعين ولا تلجأ إلى القرعة إلا في حالة العجز القصوى .

قام الأمناء العامون للولايات ومفتشون البلديات المختلطة بجولات لشرح المنشورين[1]،نشر هذا المرسوم (03 فبراير 1912م) في الجرائد الرسمية الفرنسية ،وجريدة المبشر وهو يحتوي على ثلاثين بندا مقسمة إلى ثلاثة أقسام،الأول خاص بالأحكام العامة للتجنيد بصيغة الانضمام الإرادي وإعادة الانضمام وهو يشمل البند الأول ،القسم الثاني فيه التأكيد على الأحكام الواردة في سابقه وهو يشمل البند الثاني .أما القسم الثالث يشمل ثلاثة وعشرين بند من البند الثالث إلى السادس والعشرين ،عبارة عن أحكام عامة بداية من أن المرسوم هو تكملة لنقص الانضمام الإرادي ،وتعيين العدد الإجمالي من مهام وزير الحرب.

البند الثالث:الإحصاء السنوي للشبان البالغين سن الثامن عشر سنة يكون حسب البلديات ،كل شاب يحصى في البلدية التي ينتمي إليها أو التي استقرها منذ أكثر من عام كامل –بند 08-ويكون التجنيد لمدة ثلاث سنوات ،في حين يعفى الابن أوالحفيد الوحيد المتكفل بوالدته الأرملة أو اليتيم الذي يعول إخوة له أصغر منه.

تتم عملية التجنيد بعد جمع الشبان الذين تم إحصاؤهم ثم تجري عملية القرعة لاقتطاع العدد المحدد –بند 17- وللمجند حق في إيجاد بديل عنه شرط أن يكون قادرا على تأدية الخدمة –بند 22-والذي لا يلتحق بالجيش ،وتم تعيينه بالجيش بالقرعة لمدة تجاوزت الثلاثين يوما يعتبر تمردا – بند 23- وأكد المرسوم أن المجندين من الأهالي يلقون نفس المعاملة التي يعامل بها الجندي المنضم

[1]- شارل روبير أجيرون ، الجزائريون المسلمون .....،ج2،المرجع السابق ،ص742,

إراديا ،لهم الحق في منحة قدرها مائتان وخمسين فرنكا 150فرنك ،منها يتلقونها بمجرد التحاقهم والبقية تمنح لهم بعد سنتين من الخدمة –بند25-أمّا البنود من 25إلى 30 فهي تحدد الامتيازات الخاصة بقدماء العسكريين ،وتنظيم احتياطي من الجنود،بقي المرسوم ساري المفعول في الإقليم المدني فحسب أما الإقليم العسكري فلم يكن معنيا به بعد،حمل المرسوم على توقيع رئيس الجمهورية ألبار .فاليار .وزير الحرب ميران[1].

[1]- صالح بلحاج ،المرجع السابق،ص،ص40،41.

## المبحث الثاني :موقف الجزائريين والفرنسيين من التجنيد الإجباري:

### مواقف الجزائريين السلمية:

### - المقاومة عن طريق الوفود والعرائض:

برزت فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى بوضع اقتصادي واجتماعي صعب بالنسبة للمجتمع الجزائري ومن ناحية أخرى اتسمت ظروف هذه الفترة بوعي وطني مفعم ونهضة سياسية ،صحبا ذلك الإجراء التعسفي الاستعماري المتعلق بالتجنيد العسكري الإجباري بالنسبة لأبناء الجزائريين من الشباب ،فالطبقات الاجتماعية المختلفة ومنها الطبقة السياسية الجزائرية لم تفوت تلك الفرصة عندما قررت سلطات الاستعمار الفرنسي رسميا إجراء عمليات الإحصاء للشباب الجزائري خلال سنتي 1907م -1908م وأثناء صدور قانون هذا التجنيد بموجب قانون ميسيمي[1] 03 فبراير 1912م وتطبيقه عمليا عبر مناطق القطر[2] الجزائري ،الأمر الذي سيدفع تلك الطبقات وعلى مختلف المستويات لتستنكر تلك الإجراءات وتعارضها معارضة شديدة بالمظاهرات والعرائض والبرقيات والعصيان .وهو ما سينجرعنه تشكيل الوفود الاحتجاجية الجزائرية وسفرها إلى باريس عام 1912م،مثل ابن التهامي[3] ووفد السي أمحمد بن رحال الندرومي[1]ممثلا عن قطاع الغرب الجزائري .

---

[1]- **ميسيمي:**هو شخصية عسكرية بارزة أصبح وزير للحربية سنة 1911م ،ينظر خديجة بختاوي ، إصلاحات1919 و أثرها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في عمالة وهران 1919م-1925م،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر2001م-2002م،جامعة وهران،ص11.

[2]- إبراهيم مهديد ،القطاع الوهراني..... ،المرجع السابق ،ص،ص179،180.

[3]- **بلقاسم بن التهامي:** دخل ميدان السياسة والمطالبة بالحقوق والمساواة مع الفرنسيين،وكان من بين الوفد الذي زار باريس سنة 1912م مطالبا بتعويض الخدمة العسكرية الإلزامية بالحقوق السياسية ومنها المساواة ،بدأ نشاطه السياسي بصعوبة وفي سنة 1904م فشل في الانتخابات البلدية،وفي سنة 1908م أصبح مستشارا بلديا وأعيد انتخابه سنة 1913م ،وكان من الناشطين في الجمعية الراشدية .ينظر عماري الخالدية،المرجع السابق،ص45

تميزت صحيفة الحق الوهراني بنزعتها الوطنية الإسلامية ،إلى جانب جريدتي الإسلام والرشدي بموقفهما الثابت ضد قانون التجنيد الإجباري واستنكرته استنكارا شديدا ،وهاجمته أعمدتها بمقالات غطت وقع الحدث داخل الأوساط المسلمة وعبر مدن وقرى القطاع الوهراني .والمقالات الوطنية الأولى للحق الوهراني ،طلعت ناقدة لمضامين قانون التجنيد العسكري الذي يجعل الشباب الجزائري مجبرا على العمل في الحقل العسكري لمدة ثلاث سنوات عوض اثنين ،كالمجندين الفرنسيين واليهود.

انتشر في الأوطان الجزائرية ،الأمر الدولي الملزم لأبناء المسلمين الوطنيين بالتجنيد العسكري مدة ثلاث سنوات ،ويعطي لكل مكتتب جائزة قدرها مائتان وخمسون فرنك فرنسي 250 فرنك كالتي تدفع للمتطوعين ،وقد شرع أولي الأمر في تنفيذه بسياسية ومهادنة ،بحيث لم ينفذوه في السنة الأولى إلا في بعض المواضع السهلة التي لا يفزع أهلها من إيقاعه عليهم ،و لم يلزم إلا عددا يسيرا لايحتس بهم بقصد المهادنة .

ترى الحق الوهراني أنه مادام القانون قد أصبح أمرا مفروضا مسنونا ولا مفر منه ،ولا سبيل إلى دفعه فل يكن هناك مقابلا يتمثل في المساواة بين الشباب الجزائري المسلم وغيرهم في أمد الخدمة العسكرية ،سنتين فقط وأن تلغى المكافأة النقدية حتى يدخلوها بشرف لأن أي جزاء مالي لا يستطيع تعويض دمهم وأرواحهم.

أدرجت جريدة الحق الوهراني شكاوى وعرائض الجزائريين ضد التجنيد الإجباري من مختلف نواحي القطاع الوهراني كسعيدة وسبدوو ندرومة والغزوات والمحمدية (باريكو) ومعسكر

[1]- **محمد بن الرحال:**من أسرة عريقة بتلمسان،والده هو محمد بن الحاج حمزة البشير بن أحمد بن علي بن الرحال،اخذ المعلومات الأولى بالمدرسة الفرنسية حظي بتعليم باللغتين (العربية و الفرنسية)،كان يتنبأ كغيره من المؤمنين بأن الإسلام لن ينقرض وأن أوان النهضة قريب.ينظر عبد الرحمن الجيلالي ،تاريخ الجزائر العام...المرجع السابق،ج5،ص304،ينظر شارل روبير أجيرون،الجزائريون المسلمون.....ج2،المرجع السابق،ص303.

ومستغانم وغيرها،كما حللت محتوى تلك الرسائل التي بعثت إلى رئيس الدولة الجمهورية الفارنساوية والسيد

رئيس الشكايات بباريس والسيد الوالي العام بالجزائر[1] وغيرهم من الحكام ...طالب فيها أهلها بتقصير أمد الخدمة العسكرية لسنتين ،ومنع الحقوق الفرانساوية مع احترام الشرائع ....

طالبت رسالة من أعيان مدينة ندرومة مثلا (إمضاء ابن بختي محمد الكبير ومصطفاوي العربي)أن يحترم ماهو معمول به في العادة وهو التطوع من طرف الذين يرغبون في ذلك ،بدل طريقة الإكراه ، <<و...أن تسقطوا عنا هذه الخدمة من أصلها حيث ما كانت إلزامية وأن تتركونا ندخل الجندية طوعا كما هي العادة جارية ...وأن تمنحونا من الحقوق كالفرنساويين وأن تحترموا دياناتنا وشعائرنا ...>>.

جاءت عريضة أخرى من ناحية الغزوات (إمضاء حمزة بن صالح )،بالإضافة إلى إمضاءات قبائل بني منير (57 إمضاء )والسواحلية (105 إمضاء)والغزوات (51 إمضاء)،تستنكر فيها الخدمة العسكرية الإجبارية .

أما مطالب أعيان مدينة مستغانم فكانت أكثر وضوحا عندما بعث النواب المحليون شكواهم إلى باريس (الحق عدد 35،11-18 جوان 1912م )تضمنت في حالة تطبيق الخدمة العسكرية يجب الحصول على حقوق المواطنة مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية للمجندين ،وتقليص مدة الخدمة إلى سنتين فقط وأن يتم الاستدعاء لهذه الخدمة الشبان البالغين 21عام فقط مثلما هو عليه الحال بالنسبة للفرنسيين .

يستكشف من الرسائل ونسخ العرائض التي تلقتها جريدة الحق الوهراني[1]خلال فترتي ربيع وخريف 1912م من مختلف أوساط القطاع الوهراني ،أن الرغبة كانت تدفع الجزائريين إلى تشكيل

[1]-إبراهيم مهديد ، القطاع الوهراني.....،المرجع السابق ،ص،ص180، 181.

وفد يسافر إلى باريس لطرح المسألة هناك،فتألفت الجمعيات في ندرومة ومستغانم والمحمدية والغزوات ووهران وتلمسان وغيرها ،توجهت اللجنة إلى باريس لتقدم مطالب المسلمين وتحامي عنها مشافهة وكتابة .

سافر الوفد يوم الخميس 27 جوان من العاصمة بعد وفد ابن التهامي مر بمقر جريدة الحق الوهراني ،برئاسة سي أمحمد بن رحال الذي أوكلت له باسم مسلمين مدينة ندرومة مسؤولية رفض أو قبول الخدمة العسكرية وفقا للشريعة القرآنية كما أوردته "الحق"(العدد 15-22 جوان)وفي الأساس فإن أمحمد بن رحال رأس وفدا موسعا يمثل القطاع الوهراني بأجمعه ،وبتشجيع من مسؤولي ومحرري جريدة الحق الوهراني نفسها (العدد 08-11جوان).[2]

تمثلت مهمة الوفد الوهراني بباريس بطرح مشاغل الجزائريين حيال تطبيق قانون التجنيد العسكري الإجباري على أبنائهم من جهة ،إلا أن مهمة الوفد هذه حملت معها كل أنواع الشكاوى والمظالم التي يتعرض لها الأهالي في وطنهم الجزائر، عبر عن ذلك سي أمحمد بن رحال أثناء استجوابه من طرف الصحافة ،فجاءت أجوبته شاملة ومفصلة عن وضعية الأهالي ومعاناتهم .

أستقبل الوفد الوهراني في باريس من طرف ألبان روزي ALBINROZETومسيميMESSIMY وكذا من رئيس الجمهورية فاليرسFALLIERESورئيس المجلس بوانكاريPOINCARE وقد طلب منه إقناع أعضاء وفده حتى يقبلوا مبدأ الخدمة العسكرية ،مع مواصلة المطالب السياسية التي أصبحت ضرورية ،إلا أن ابن رحال وبواقعية سياسية رأى أن القانون سيصبح ساري المفعول لا محالة ونذر الحرب في الأفق ،إذ أدرك أنه لا مناص من الفرار من ذلك القانون لذلك نجده يؤكد

---

[1]- **جريدة الحق الوهراني:** صدرت باللغة العربية والفرنسية والتي أنشأها الفرنسي سنة 1912م وكانت أسبوعية صدر منها نحو 46عدد، وكان يكتب فيها الشيخ عمر راسم وغيره،ظهرت جريدة الحق الوهراني رسميا مابين(1911م-1912م) فكان لجريدة الحق مطالب عديدة منها رفض القوانين الاستثنائية وانتقاد الواقع الاستعماري ،وكان الهدف من إصدار هذه الجريدة هو الدفاع عن مصالح الجزائريين وإسماع لمطالبهم المشروعة ،طالبت جريدة الحق في الظروف الصعبة بإلغاء الكامل لقانون الأندجينا والمحاكم الردعية .ينظر عماري الخالدية ،المرجع السابق ،ص،ص59، 60.

[2]-إبراهيم مهديد ،القطاع الوهراني.....،المرجع السابق،ص،ص182، 183.

على مسألتين إما الإصلاحات أو حرية الهجرة ،خصوصا وأن وفد ابن هامي الذي سبقه كان قد قدم عريضة موسعة تعبر عن مطالب الجزائريين .

وافق الوفد الوهراني على مضامين تلك الوثيقة التي قدمها ابن هامي خلال جوان 1912م ،شملت حسب الحق الوهراني (العدد 03-10 أوت 1912م):

- إلغاء قانون الأندجينا والمحاكم الخاصة .

- تغيير النظام المتعلق بالغابات .

- إصلاح الضرائب العربية ،وتغيير أساس الضريبة بتوزيع مردودها بعدالة .

- إصلاح وتوسيع النظام الانتخابي بالنسبة للأهالي .

- نشر التعليم الابتدائي وتحسين ظروف المعلمين من الأهالي مع تأسيس المراكز والمدارس المهنية[1].

- تنظيم مساعدة الأهالي بمنهجية وتنظيم التعليم العام والتعليم المهني لأعوان الأطباء .

- منح ضمانات حصينة للفلاحين ضد أي مباغتة لنزع أراضيهم .

- حماية المواطن الأهلي ضد المضاربة بتقنين القرض الفلاحي والتجاري.[2]

ظل الفزع مسيطرا على الأوساط الجزائرية المحافظة ،التي كانت تمثل غالبية الشعب الجزائري بميولها الإسلامية المحافظة ورفضت الامتثال لذلك التجنيد العسكري أكان ذلك مع الحصول على

---

[1]-جمال قنان ،نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر1830م-1914م،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،ص284.

[2]-أبو القاسم سعد الله،الحركة الوطنية.....ج2 ،المرجع السابق ،ص420.

حقوق سياسية أو بدونها .ففي ندرومة مثلا ظل موقف المواطنين معارضا للتجنيد ،وشرع الشباب المعني في الفرار .

في مدينة سعيدة ومعسكر لقيت السلطات الإدارية الاستعمارية صعوبات جمة في إحضار الشباب للفحص الطبي وتسجيله ،الأمر الذي دفعها إلى طلب المساعدة والاحتماء <<بوحدات من الخيالة والمشاة مدججة بأسلحتها الثقيلة وزعت على بعض النواحي تفاديا للمصادمات >>.[1]

**المقاومة عن طريق العصيان والتمرد:**

عمت ظاهرة الفزع والهروب من مواعيد الفحوصات وإجراء القرعة لتسجيل الأبناء الجزائريين في مختلف نواحي القطر الجزائري .وعلى غرار مناطق الجزائر كلها ،دبت الفوضى والمظاهرات والثورات والعرائض في المدن وداخل أرياف القطاع الوهراني ،لعل من أبرز هذه الثورات:

- **ثورة بني شقران** :التي ظهرت ببلدية معسكر في منطقة بني شقران ،قام فيها الأهالي بثورة ضد فرنسا سنة 1914م رافضين التجنيد الإجباري الذي زاد من المعاناة الاجتماعية والاقتصادية لأهالي المنطقة حيث كان القياد يطالبون بمبالغ مالية كبيرة من أجل إعفاء أبنائهم من الخدمة العسكرية .

جاء في تقرير سكان سيدي دحو إلى وزير الحرب أن قائد منطقتهم لخضر بن شنان أخذ منهم 1500 ألف و خمسمائة فرنك ،ورغم ذلك أجبروا على تجنيد أبنائهم ،قالوا عنه "منذ أن صار قائد علينا أكل لحومنا وهضم أموالنا "[2].

[1]-إبراهيم مهديد ،القطاع الوهراني.....،المرجع السابق ،ص186.

[2]يحي بوعزيز،ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين ،ج2،منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،ط2،1996م،ص34.

رفض أهالي المنطقة تجنيد أبنائهم و إعلان الجهاد إذ لزم الأمر ،وعزوف الشباب في مختلف قرى المنطقة عن تسجيل أسمائهم في البلديات ، مادفع بالمسئول الإداري بمعسكر للاجتماع بأعيان المنطقة وتحذيرهم و تهديدهم باستعمال العنف ضدهم إذا استمروا في الرفض ،وفي 04 أكتوبر اجتمع أعيان كل أعراش المنطقة ،واتفقوا على الاستمرار في رفض التجنيد ،ونجدة كل عرش تهاجمه القوات الفرنسية .

في صباح 05 أكتوبر شرعت السلطات الفرنسية في عملية إحصاء الشبان البالغين سن التجنيد في بني شقران ،وأثناء دخول الكتيبة إلى الدواوير واجهها الشيوخ الرافضين للتجنيد بصفة قطعية ، وأخبروهم أن أبنائهم فروا إلى الجبال ،فقاموا باعتقال ستة من زعمائهم ،وأطلقوا النار لترهيب الجمع ،فنادى الناس بالجهاد ،وحدث الاشتباك بين الجزائريين وجنود الكتيبة ،نتج عن هذه الاشتباكات انسحاب وهروب الجنود الفرنسيين بأمر من قائدهم[1].

حشدت الإدارة الاستعمارية 1500عسكري بقيادة الجنرال لارينLAREAT الذي اقتحم دوار الفراقين ،و أحرقوا عددا من المنازل وبعض ممتلكات الأهالي .

في 08 أكتوبر اتجهت القوات العسكرية إلى دوار بني نسيغ وحاصرتهم مدة أسبوع كامل،واستعملت العنف والقوة ،وخربت منازل كثيرة ،واعتقلت الكثير من الناس ،وصادرت بعض الأسلحة ثم حاصرت قرية بني خنيس ،وواصلت عمليات التمشيط على نطاق واسع لغاية 20 أكتوبر

حيث أخمدت هذه الانتفاضة باستعمال القمع[2] .

أشار كاتب فرنسي إلى أن ثورة بني شقران ،قد أخمدت بكل حزم ،ولكن هذه الإجراءات لم تستطع أن تضع حد للتمرد ،بالعكس ضاعفت الإدارة الفرنسية من قوتها [1]،بعد إنهاء العملية

[1]-ناصر بلحاج ،المرجع السابق ،ص162.

[2]-يحي بوعزيز،ثورات في الجزائر.....ج2،المرجع السابق،ص،ص37، 38.

ألقت القبض على 42 شخص وتم محاكمتهم بأحكام متفاوتة ،بين الإعدام على ثلاثة عشر منهم والسجن لفترات متفاوتة للبقية .

نظرا لقسوة هذه الأحكام استأنف سكان عرش بني شقران الحكم ،وولي بعض أغنياء المنطقة تمويل مصاريف إعادة المحاكمة أمام المحكمة العليا لمدينة الجزائر ،ووجه المسجونون رسالة إلى وزير الحرب طلبوا منه العفو ،فصدر يوم 08 فيفري 1915م قرار بتحويل أحكام الإعدام إلى السجن المؤبد ،ولكن السلطات الإدارية بالمنطقة فرضت عقوبات أشد وهي :مصادرة الأملاك العقارية للمتهمين وعائلاتهم ،إضافة إلى تطبيق العقوبات الجماعية على عروش بني شقران ،وفرض غرامات مالية ضخمة عليهم .

ولكن الحاكم العام رفض ذلك خشية تطور الأمور إلى الأسوأ،وقبل بعزل بعض القياد الانتهازيين بالمنطقة وتعزيز القوات العسكرية.[2]

لم تؤدي ثورة بني شقران إلى تأثيرات عميقة في الأوساط الفرنسية ،بل تمكنت من إرباك السلطة الفرنسية وتفتيت قوتها العسكرية ،وعطلت عملية الإحصاء لمدة نصف شهر في حين ذكر GKbertفي أطروحته أن مدة الانتفاضة أسبوع واحد فقط ،مما أجبر القوات الفرنسية على استخدام كل قواتها العسكرية من مدفعيات ،وبنادق ومسدسات،مقابل جماعة من الثائرين المزودين بأسلحة بسيطة[3] .

- **منطقة عين تيموشنت**:بدائرة وهران عرفت عدة أحداث عنف شملت أرياف المنطقة للتعبير عن رفض بعض الأفراد و الجماعات لتصرفات الإدارة الاستعمارية ،عرفوا لدى مصالح الأمن الفرنسي بالخارجين عن القانون الممثلين في الأخوة،بتزويرات حيث أبرزت صحافة المستوطنين والتقارير

[1]-أبو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية.....ج2،المرجع السابق ،ص214.

[2]- يحي بو عزيز ،الثورات في الجزائر.....،المرجع السابق،ص40.

[3]- بختاوي خديجة ،اصلاحات1919م وأثرها.....،المرجع السابق، ص41.

الأمنية أنشطتهم المعادية لفرنسا في 1915م ،لكن الجذور الأولى لنشاطهم في تراب المنطقة تعود إلى 1875م ،والعدد الكبير لفرق المشاة الملاحقة لبعض الأفراد ،تدل على التخوف المستمر للإدارة الاستعمارية من كل أنشطة الجزائريين المعادية لها ،وهي في نظر السلطات الأمنية مغامرات أفراد ،وجرائم منظمة،أما في نظر الجزائريين فهي أعمال بطولية ،تعبر عن صمت السكان الجزائريين وتواطئهم معهم في نظر الإدارة ،لأنهم يعتبرون أبطالا عكس المصطلح الفرنسي الذي يطلق عليهم بالخارجين عن القانون ،وهم في الحقيقة من المدافعين عن شرف الجزائريين.

لم يشمل الرفض منطقة محددة من عمالة وهران بل امتد لهيبها إلى مختلف المناطق ،و كانت متفاوتة الخطورة ومعظم الأحداث كانت غير مباشرة كمحاولات السطو على الضيعات التي غادرها أصحابها أو الحرائق التي كانت تندلع من وقت إلى أخر عبر مختلف غابات ومناطق العمالة ،إلى الاحتجاج المنظم ومقاطعة تنفيذ الأوامر الفرنسية والتي تحولت فيما بعد إلى مشادات بين السلطات الفرنسية و المجتمع الجزائري ،إن أول مظاهر الرفض تجسد بعض الأحداث التي اندلعت هنا وهناك في مختلف مناطق عمالة وهران ، فعرفت في معسكر أعمال سطو ومحاولة سرقة المحصول الزراعي ونفس العملية سجلت بمقاطعة مستغانم الدائرة المختلطة جبل الندور حيث قام البعض بسرقة المحاصيل الزراعية والسطو على المراكز الاستيطانية ،لم تقتصر الأحداث على محاولات النهب بل امتدت لتشمل بعض الأعمال التخريبية الأخرى كانتشار الحرائق ، مثلما حدث في غابة دولحيا وغابة سفيون في سيدي بلعباس وذلك في 05-08-1914م.

أما البلدية المختلطة الحناية شهدت أعمال تخريبية في السكك الحديدية ، تم فك براغي إحدى السكك وهذا ما كاد يتسبب في حدوث حوادث خطيرة و عرقلة المواصلات ، أما في بلدية سبدو فقد استغل شباب المنطقة فرصة انشغال فرنسا بالحرب وحملوا شعارات معادية لليهود الذين

وصلوا إلى مراتب عليا في السلطة الفرنسية و عبروا في هذا الاحتجاج عن موقفهم الرافض لفرنسا و اليهود في نفس الوقت [1].

**-موقف رجال الدين.**

على الرغم من الهدوء الذي زعمت فرنسا وجوده فقد جرت بعض الأحداث في مختلف أسواق البلديات الكاملة الصلاحيات أو البلديات المختلطة عند الإعلان عن التبعية العامة ولكنها مجرد أحداث فردية لا تعبر أبدا عن تمرد جماعي ضد السيطرة الفرنسية ، هذا حسب ما ورد في التقارير الفرنسية .

نجد فرنسا قد اعتمدت على مواقف بعض الأطراف من التجنيد ورأت في وقوف الطرق الصوفية إلى جانبها موقفا ايجابيا ،كون أن هذا التنظيم الاجتماعي يلتف حوله الكثير من الجزائريين وله تأثير مباشر عليهم ،فاعلان علام محمد الشيخ الزاوية سيدي عدة و السي العربي عبد القادر شيخ الزاوية استعدادهم لرفع معنويات فرنسا بتقديم العون لها من أجل الحفاظ على الأمن من شأنه أن يشجع الإدارة الفرنسية على القيام بعملية الإحصاء لمعرفة العدد الحقيقي الذي سيتم تجنيده ،أما في دوار الظهرة وعشعاشة المنطقة الجبلية و المعزولة فقد أظهر الزعيم الروحي للطريقة الدرقاوية عبد الوهاب شيخ عبد الصادوق رغبته لتقديم المساعدة لفرنسا ليس لحفظ الأمن فحسب بل مساعدة السلطات العسكرية من أجل القيام بعملية التسجيل و الترحيل خلال سنتي 1912مو1914م ، نفس الموقف اتخذه كل من سي محمد بن الرحال مقدم الزاوية الدرقاوية بندرومة و الذي أظهر عدوانية في البداية أثناء التسجيل العسكري و تسبب في مشاكل عويصة و أيضا سي محمد بن درويش مقدم الزاوية الطيبية و زاوية سيدي عمر في دوار بني مسهل

ذهبت بعض الطرق الصوفية إلى أبعد من ذلك إذ اعتبرتها حربا مقدسة و هذا ما جاء على لسان علي بن رحال إمام مسجد الكبير في ندرومة الذي خصص خطبة الجمعة إلى ضرورة

[1]-خديجة بختاوي ،إصلاحات1919م و أثرها.....،المرجع السابق،ص،ص ص36، 37.

مشاركة الجزائريين إلى جانب فرنسا في حربها ضد الألمان ، كان لهذه الخطبة تأثيرا مباشرا على ذهنيات المجتمع الجزائري الذي كان خاضعا لسيطرة هذه الشخصيات الدينية اذ لا يمكن لأحد أن يكذب أو يعارض [1]ما يقوله الإمام أو زعماء الزوايا ، ولهذا فعشية الجمعة تقدم ثلاثة شباب من نفس الدوائر من أجل التجنيد طيلة مدة الحرب وقد سهر الإمام بنفسه على ترحيلهم ، أما سي محمد بن رحال و الشيخ محمد بن سليمان فقد تقدما أمام السلطات الفرنسية ليعبرا عن كامل استعدادهما لتقديم المساعدة لفرنسا في أي وقت كانت وحسب ما اقتضت الضرورة إلى ذلك ، نفس الموقف وقفه مقدم الزاوية الطيبية بل وقد وعد بأنه مستعد للتوجه إلى بني منير بني مسهل وبني عابد و بني خالد للحفاظ على أمن و استقرار و ضمان عدم القيام بأي عمل من شأنه أن يهدد مصالح فرنسا .

من خلال هذا يتضح مدى تأثير الزعماء الروحيين على الأوساط الاجتماعية الجزائرية ومدى انسياق المجتمع لهم، فقد كانوا يتمتعون بنفوذ ديني قوي وهذا يعني أن المجتمع الجزائري إلى غاية تلك الفترة كان فيه الجانب الديني هو العامل الوحيد الذي يؤثر بشكل مباشر على ذهنيات المجتمع.

رغم وجود شيوخ و زوايا موالين لفرنسا إلا أن هناك مجموعة من القادة الصوفيين كانت تشكل مصدر قلق بالنسبة لفرنسا و لهذا كانت السلطة الفرنسية تركز على إرسال تقارير يومية عن كل الشخصيات الدينية وهياكلها [2].

الجدول 02. أسماء الجزائريين الذين اخضعوا تحت الحراسة السياسية 13-07-1914م[1]

[1]-صالح بلحاج ،المرجع السابق،ص،ص30، 31.

[2]-خديجة بختاوي،إصلاحات 1919م وأثرها.....،المرجع السابق ،ص ص30-32.

| اللقب و الاسم | الدوار | السن | الملاحظة |
|---|---|---|---|
| عالية محمد بن قدور | وردان | 35 | شخصية دينية يجب أن تخضع للمراقبة من طرف رئيس الدوار |
| قسوس حاج بلقاسم | ولد دفلتن | 55 | شخصية دينية خطيرة له اتصال مع أناس من خارج يجب أن تضع تحت المراقبة في دائرة بعيدة |
| تمامي محمد المعروف حاج مسعود | عجامة | 57 | شخصية دينية خطيرة يجب إبعادها من الدائرة |
| روابح حاج حبيب | أولاد دعيش | 65 | شخصية دينية خطيرة يجب إبعادها من الدائرة |
| واضح حاج سعيد | أولاد دعيش | 65 | له تأثير ديني كبير عدواني يجب إبعاده من الدائرة |
| محمد بن طيب بن طيب | أولاد دعيش | 40 | له تأثير ديني عدواني يجب إبعاده من الدائرة |
| شريفي واضح ولد محمد | أولاد إسماعيل | 65 | مقدم زاوية سيدي واضح شخصية مشكوك فيها و خطيرة تبعد في حالة وجود مشاكل سياسية مع حراسة مشددة |

[1]- خديجة بختاوي،إصلاحات 1919م وأثرها .....،المرجع السابق،ص33

يوضح لنا الجدول أن فرنسا كانت تخضع بعض الشخصيات الدينية للمراقبة الشديدة نظرا لميولاتهم السياسية المعادية لفرنسا وهناك من قامت بإبعادهم عن سكناهم وبذلك فرنسا كانت تخشى الشخصيات الدينية التي كانت تشكل خطورة عليها. [1]

**-موقف الأطراف الفرنسية من التجنيد الإجباري :**

انقسم الموقف الفرنسي إلى قسمين :القسم الأول مثله الكولون بمؤسساتهم المدنية كالصحافة والثاني مثله الجيش والسلطة السياسية الفرنسية ،اختلفت وجهة نظر كل منهما لاختلاف طبيعتهما،فالطرف المدني رافض من منطلق الدفاع عن وجوده وكيانه ومستقبله أمّا الطرف العسكري فدافع عن القوة العسكرية الفرنسية وهيبتها.

على الرغم من ارتفاع عدّة أصوات فرنسية معارضة لفكرة الاستعانة بالجزائريين في المجهود الحربي إلا أن السلطة الفرنسية تبنت الفكرة وسنت لها إطارها القانوني ،خاصة وأن مؤشرات الحرب أصبحت واضحة الأفق .[(2)]

مع بداية القرن العشرين ازدادت الأزمة في الجيش واضطرت الحكومة إلى تجنيد الأهالي مرغمة،بحيث كان يأمل بعض القادة العسكريين أن يكون ذلك في إطار إدماج العرقين العربي والأوروبي الفرنسي عن طريق التجنيس حتى لا يرفضه الأهالي ولا يتهربوا منه ،هناك من رفض من الفرنسيين تقديم الجنسية وحقوق المواطنة للأهالي مقابل تجنيدهم والاكتفاء بتحسين وضعهم وإعفائهم من بعض الضرائب الثقيلة ،والتخفيف من وطأة قانون الأهالي والقوانين الاستثنائية ،قال ميسمي في مؤتمر المستوطنين أن من يرفض التجنيد إنما يريد أن يترك الأهالي في تعاستهم ومعاناتهم

[1]- خديجة بختاوي ،إصلاحات 1919م و أثرها.....،المرجع السابق،ص،ص33، 34.

[2]- خديجة بختاوي ،إصلاحات 1919م و أثرها.....،المرجع السابق ،ص ص22-30.

الدائمة ،في حين يجب ترقيتهم وتحسين ظروفهم ليؤدوا الخدمة العسكرية لفرنسا في أحسن وجه [1].

أيدت صحيفة LETEMPS ذلك فيما يلي "سيعرف التجنيد الإجباري عدة انعكاسات على سياستنا تجاه الأهالي ،بتحسين أوضاعهم ولو جزئيا وهذا وفاء لمبادئنا الثورية ...نريد أن يكون التجنيد دافعا ومحفزا لدراسة جدية لقضية دمج الأهالي ،ودعت إلى الإنصات إليهم والاستجابة لمطالبهم المعقولة منها ،وهو نفس منحى جريدة AKHBAR لصاحبها الفرنسي فكتور باروكان المعروف بدفاعه عن حقوق الأهالي المسلمين الجزائريين ،فقد كان ينصحهم بقبول التجنيد الإجباري عليهم ويحثهم على أن يجعلوا منه عتبة لبلوغ مرتبة المساواة بالمستوطنين في الجزائر رغما عنهم " يجب أن يقبلوه ففيه مصلحة ومنفعة لهم.

ووجدت بعض الشخصيات السياسية الفرنسية التي رأت أن التجنيد الإجباري أمرا ضروريا مع مراعاة مصالح الكولون وحمايتها .

في الوقت الذي اشتدت فيه معارضة الكولون في عمالة وهران لفكرة تجنيد الجزائريين ،أظهر السيناتور أتيان أوجان ETIENNEEUGENE مساندته للفكرة إذ لا يرى ضرارا من هذه المشاركة مادامت السلطات الفرنسية قد وضعت قوانين خاصة بهذا الجانب دون تغيير وضعية الجزائريين ،أو المساس بالعلاقة القائمة بين المجتمعين الجزائري والفرنسي [2].

نفس الموقف تبناه جونار ودافع عنه بشدة دون شرط وطالب بضرورة الإبقاء على كل التسهيلات التي وردت في نصوص التجنيد ،ركز على التجنيد في [3]سن الثامن عشر .

---

[1]- صالح بلحاج ،المرجع السابق ،ص،ص36، 37.

[2]-حديجة بختاوي ،إصلاحات1919م و أثرها.....، المرجع السابق،ص،ص25، 26.

[3]-صالح بلحاج ،المرجع السابق،ص29.

هذا لايعني أن كل الأطراف كانت مؤيدة لهذا القرار من بينهم النائب البرلماني فريبال الذي عارض قانون التجنيد إن كان يمنح الجنسية الفرنسية للأهالي .

العنصر المدني الذي مثله الكولون كان رأيه مخالفا تماما لرؤية السلطة العسكرية

فالتجنيد بالنسبة لهم خطر يهدد مصالحهم ومستقبلهم ويرجعون سبب خوفهم إلى حصول المجندين الجزائريين على الحقوق السياسية والاجتماعية الطبيعية كالمواطنين الفرنسيين ،مقابل تأدية واجب الخدمة العسكرية الإجبارية للدولة الفرنسية لأن الخدمة في أي دولة لا يؤديها سوى أبناء تلك الدولة.

ونظرا لحاجة فرنسا إلى الجند كما ذكرنا سابقا سعت في البحث عن صيغة خاصة لتجنيد أهالي المستعمرات بشكل أوسع ،لذلك رأى ميسمي وبعض العسكريين والسياسيين ضرورة تحسين ظروف الأهالي ومساواتهم بالمستوطنين والفرنسيين في الحقوق كما في الواجب [1].

لم تكن مخاوف الكولون نابعة من العدم بل اعتمدوا على ماسمعوهعن المجندين الجزائريين "قد عرف عنهم التمرد والعصيان حتى على تقاليدهم خاصة في فرق المدفعية والرماة ،فكيف يعقل أن يتقبلوا السياسة الفرنسية بعد أن اكتسبوا الخبرة والقدرة على حمل السلاح "وتزعم الكولون بأن السلطة الفرنسية تعمل على تكوين مجموعة من المجرمين والقتلة[2] .هناك بعض المستوطنين عارضوا تجنيد الأهالي المسلمين في الجيش النظامي ،الذي يعتبر خطوة لاندماجهم في الكيان الفرنسي حيث كتب أحدهم "من الآن فصاعدا إن القرارات التي تصدر في شأن الأهالي ستكون صارمة ،لن تلبس النساء الحجاب ويستبدل الرجال العمامة بالقبعة "[3].

[1]-صالح بلحاج ،المرجع نفسه،ص37.

[2]-خديجة بختاوي ،إصلاحات 1919م و أثرها.....،المرجع السابق ،ص26.

[3]-صالح بلحاج ،المرجع السابق ،ص30.

نظرا لتعدد مخاوف الكولون الفرنسي فقد انتقلت المعارضة لتتخذ مظاهرة ملموسة ووسائل عديدة ولتشكل ضغطا على الحكومة الفرنسية ،ويمكن حصرها في الأسلوب السلمي ولكنه ذو فعالية وتأثير كبير على الرأي العام الفرنسي و أبرزها الاحتجاجات و المظاهرات .

انتشرت المظاهرات و الاحتجاجات الشعبية خاصة في عمالة وهران بحكم أنها أكثر العمالات استقطابا للكولون ،ولهذا فقد كانت هذه المسيرات أكثر صرامة ووضوحا ،رفعت خلالها اللافتات المعارضة لفكرة التجنيد ،كما رفعت شعارات أخرى تذكر فيها السلطة الفرنسية عن مستقبل هؤلاء المجندين ورفض فكرة المساواة بين الفرنسي والجزائري .لقد كانت عمالة وهران بمثابة السفارة التي يعبر من خلالها الكولون عن موقفهم الرافض لفكرة التجنيد ،وقد أظهرت هذه الاحتجاجات حقدا وكراهية للجزائري وعنصرية تجاه هذا المجتمع الذي كان يقدم المساعدة المتنوعة لفرنسا لمواجهة الخطر الخارجي،أما المساواة التي كان يخشاها الكولون فلم تظهر لا في طريقة التجنيد و لا في المعاملة و لا في المكافأة

أما الصحافة الفرنسية الموجودة في عمالة وهران فقد شنت حملة دعائية ضد فكرة التجنيد وهي بذلك تساند مخاوف الكولون ، جاء في إحدى مقالاتها بأن السلطة الفرنسية المقيمة في باريس تجهل حقيقة ذهنية المجتمع الجزائري ،فهي بعيدة عنه وغير محتكة به ولهذا فهي تصدر قررات من شأنها أن تضر بمصلحة المستعمرة ككل.

كان لهذه الاحتجاجات تأثيرا مباشرا على السلطة الفرنسية في عمالة وهران حين رفض رؤساء الدوائر إرسال القوائم الخاصة بالمسجلين الجزائريين ،وارتفعت أصوات أخرى تطالب بضرورة إبعاد الجزائري عن مشاكل فرنسا الداخلية والخارجية طالبوا بترك العرب بسلام[1].

من خلال ما تطرقنا له في الفصل نستنتج أن خضوع الجزائريين للتجنيد الإجباري كان بنسب متفاوتة ،إذ هناك نسبة قليلة من الجزائريين الذين قبلوا التجنيد كخطوة للحصول على حقوق قد

[1]-خديجة بختاوي ،إصلاحات 1919م و أثرها.....،المرجع السابق ،ص،ص27 ،28.

تمنحها لهم الإدارة الفرنسية مقابل تضحيتهم من أجلها بأرواحهم وأولئك هم أصحاب حركة الشبان الجزائريين المتفرنسين الساعين إلى الاندماج في الكيان الفرنسي .

هناك جزائريين استجابوا لنداء التجنيد الإجباري بصفة إجبارية كالفلاحين البسطاء أو العمال الموسميين مثل موسم الحصاد وكان مدخولهم متذبذبا ،أو كانوا عاطلين عن العمل إضافة إلى وجود شباب انضموا من تلقاء أنفسهم في بعض المناطق مثل بلعباس و تلاغ ،إلا أن الإدارة الاستعمارية كانت تستعمل القوة و العنف في عمليات التجنيد حيث كانت ترفق اللجان المكلفة بالتجنيد بفرق عسكرية لحمايتها من جهة و لملاحقة الشبان المسجلين على قوائم الإحصاء و الذين يتم تعيينهم عن طريق عملية القرعة لتجنيدهم من جهة أخرى .

قامت الفرق العسكرية أيضا بقمع احتجاجات الشبان المتظاهرين ضد التجنيد وأخذهم بالقوة أمثال الشبان الموجودون بندرومة و تلمسان حيث قامت الفرق العسكرية من الدرك و الرماة بالبحث عنهم وحملهم إلى الثكنة قسرا وهناك من فروا إلى الجبال وواصلوا تعبيرهم عن رفض التجنيد في شكل حرب عصابات سنة 1912م وأعلنوا الثورة ضد فرنسا كتعبير عن رفضهم،فعامة الجزائريين رفضوا التجنيد لأنهم رأوا في ذلك إبعاد أبنائهم عن تعاليم الدين و الشريعة الإسلامية ، ورغم ذلك استطاعت فرنسا أن تجند الآلاف من الجزائريين وهذا ما دفع البعض منهم إلى دفع الضرائب لكي لا يقوموا بالتجنيد.

# الفصل الثالث
# الحرب العالمية الأولى
# وسكان الغرب الجزائري

## المبحث الأول:الجزائريين في الحرب العالمية الأولى

### -اندلاع الحرب العالمية الأولى

برزت على الساحة الأوروبية ألمانيا وايطاليا كدولتين قويتين بعد تحقيق وحدتهما سنة 1870م وأخذتا تطالبان بنصيبهما في المستعمرات وتشاركان الدول الكبرى في التنافس الاستعماري ،وفي الوقت نفسه ازدادت التناقضات الأوروبية وازداد معها الشك وفقدان الثقة بين الدول الأوروبية وكان مبدأ تحكيم القوة بشكل مطلق في النزاع يسود ذلك العصر،فظهرت سياسة الأحلاف الكبرى القائمة على مبدأ توازن القوى وعرفت أوروبا سباق نحو التسلح كما أن الزعيم الألماني بسمارك قد ربط ألمانيا بمعاهدات تحالف ودفاع ضد كل من روسيا وفرنسا،فأدى ذلك إلى حدوث تقارب روسي فرنسي رغم اختلاف أنظمة الحكم بهما ،ووقع ميثاق عسكري بينهما سنة1893م ضد ألمانيا عرف بالحلف الثنائي ليقف في مواجهة التحالف الثلاثي بزعامة ألمانيا.[1]

هكذا انقسمت أوروبا إلى معسكرين وهذا ما دفع بالدول الأوروبية إلى عقد تحالفات أخرى منها معاهدة التحالف البريطانية اليابانية سنة1902م ،والاتفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا سنة 1904م وذلك بسبب تخلي بريطانيا عن سياسة العزلة المحايدة عن الدول الأوروبية ،ما نتج عنه التقارب بين لندن و باريس.

الأزمات التي كانت سببا في نشوب الحرب بين دول الوفاق ودول الحلف كانت أخطر هذه الأزمات في المغرب و البلقان ،ففي المغرب كانت سيطرة الفرنسيين الاقتصادية قد استقرت الإمبراطور ويليام الثاني فدعت ألمانيا إلى عقد مؤتمر دولي في الجزيرة الخضراء سنة1906م فتحول إلى صراع دبلوماسي بين فرنسا وألمانيا ،لقيت كل الدول التأييد من حليفتها وفي المؤتمر ظهر احتمال قيام حرب بين كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وروسيا ،أما الأزمة الثانية فقد وقعت في

[1]-عبد العزيز سليمان ،محمود جمال الدين ،التاريخ الأوروبي الحديث(من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى)،دار الفكر العربي .نصر،ص ص405-410.

البلقان عام 1908م ووقع الصراع عندما قررت ضم البوسنة و الهرسك إليها فبدأت الحرب وشيكة الوقوع ،وكذلك أزمة أغادير عام 1911موانتهاز فرنسا للوضع الداخلي في المغرب.[1]

تهيأت الظروف لنشوب حرب عالمية كبرى بين الدول الأوروبية عقب اغتيال ولي العهد النمساوي الأرشيد وقفرانز فرديناندو مع زوجته يوم 28جويلية-1914م من طرف الصرب، وانتهزت ألمانيا فرصة لتعلن الحرب عليها وسرعان ما انتشرت هذه الحرب لتشمل القارة الأوروبية كلها وأعلنت ألمانيا الحرب على روسيا ولما كانت فرنسا لها علاقة مع روسيا أعلنت الحرب عليها أيضا وأخذت في تنفيذ مشروعها الحربي في غزو فرنسا عن طريق اختراق بلجيكا و لوكسمبورغ وكانت تلك بداية الحرب العالمية الأولى التي شارك فيها ثلاثون دولة، حيث دخلت الدولة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا الحرب وفي هذه السنة استطاع الألمان تحقيق الكثير من الانتصارات وفي عام 1916م كانت هناك معركتين كبيرتين في فرنسا وهما معركة فردان و السوم وفي نفس السنة جرت حرب بحرية بين الألمان و الانجليز عرفت باسم جاتلاند .

شهدت سنة 1917م نجاح الثورة البلشوفية وفي عام 1918م تشجيع خروج روسيا من حرب القيادة الألمانية والاستفادة من 400جندي ألماني كانوا على الجبهة الروسية وتوجههم لقتال الانجليز و فرنسا ، و استطاع الألمان تحطيم الجيش البريطاني الخامس و انتهت الحرب وعرفت باسم معركة المارن الثانية يوم جوان 1918م وتعرض الألمان لهزائم شنيعة من طرف القوة البريطانية و اجتاحت ألمانيا أزمة سياسية فطالبت بإجراء هدنة دون قيد أو شرط ورفضوا الحلفاء التفاوض و هذا ما تسبب في قيام الجمهورية في ألمانيا بعد استقالة الإمبراطور الألماني ووقعت الهدنة التي أنهت عام 11-نوفمبر-1918م.[2]

وعليه نستخلص أن الحرب قد امتدت إلى المستعمرات الأوروبية و من بينها المستعمرة الجزائرية،حيث قامت فرنسا باستغلال كل الإمكانيات البشرية و الاقتصادية للجزائر بدءا بتجنيد

[1]- عبد العزيز سليمان،محمود جمال الدين ،المرجع السابق،ص447.

[2]-عبد العزيز سليمان، محمود جمال الدين ،المرجع نفسه،ص ص447- 454.

الشباب الجزائري في جبهات الحرب لدفاع عنها ، إضافة إلى استغلال كل الموارد وثروات الجزائر وهذا ما سنتطرق إليه في العنصر الموالي.

- **مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى**

اندلعت الحرب العالمية الأولى سنة 1914مبين ألمانيا و الحلفاء و سيق الجزائريون إليها مرغمين فأعلنت فرنسا الأحكام العرفية في الجزائر لأن الفرنسيين لم ينسوا1871مثورة،و أثناء الحرب العالمية الأولى خافت فرنسا من حدوث شغب عندما قصف الألمان عنابة و سكيكدة فخاطبهم الحاكم العام ليتودLutaudقائلا "هل كان الألمان يحلمون بحصول شيء منالتخاذل أو الخيانة ؟إن ذلك بمثابة شتيمة في حقهم ....إن الله لا يحب الخائنين ....أيها المسلمون إن الجمهورية عاقدة العزم على فرض النظام و الطاعة في كل مكان فمدوا لنا يد المساعدة في هذا الأمر " وأظهر الجزائريون الوفاء ونظموا مظاهرات عامة تعبيرا عن ولائهم لفرنسا ،ثم تليها حركة تطوع واسعة ،و لهذا حاولت الإدارة الاستعمارية في بداية الحرب استعطاف الأهالي و كسب ودهم فاستعملت خطابا استعطافيا أشار فيه أن الأهالي سيعاملون أفضل إذا شاركوا في الحرب وهذا ما جعل فئة من الجزائريين تشارك[1]، فالبراح العمومي كان يعمل على إرسال هذا النداء " إلى سلاح أيها الجزائريون لابد من الدفاع على أسيادكم وعلى جلاديكم ليستطيعوا مواصلة قمعكم و إهانتكم" فقد نجد في بعض الأحيان أخوان أو ثلاثة مجندين معا في مختلف الجبهات من أجل فرنسا.

شارك الجزائريون في تحرير فرنسا المستعمرة بدمائهم آملين من خلال هذه التضحية التي قدموها أن تمنحهم حقوقهم المشروعة ولكنها ظلت تنظر إليهم على أنهم رعايا في خدمة فرنسا و لا يمكنهم أن يكونوا غير ذلك.[2]

وبناءا على رأي الكتاب الفرنسيين فإن جميع الطبقات الاجتماعية الجزائرية قد ساهمت في الحرب وهي كالأتي :

---

[1]-شارل روبير أجيرون،الجزائريون المسلمون.....،ج2،المرجع السابق،ص813.

[2]-بوعلام نجادي،المرجع السابق،[2]ص76.

1-جماعة النخبة الذين انظموا إلى فرقة المشاة ،و كان عددهم صغيرا و لكن حبهم لفرنسا كان مخلصا .

2-أهل الجاه و شباب الأسر الكبيرة الذين انضموا إلى الفرق القومية الخيالة .

3-الرماة الذين كانوا قد دربوا بعناية كالجنود و أولئك الذين ليس لهم أي مأوى أو مهنة دائمة.[1]

كانت جماعة النخبة لها دور كبير في مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى نظرا لاقتناعهم بأنهم يدافعون عن الحرية و الديمقراطية و رأوا في أن مشاركتهم في الدفاع عن العلم الفرنسي و تضحيتهم سيحصلون على حقوقهم الطبيعية في الحياة كمواطنين كحاملي الحقوق.[2]

استغلت فرنسا الإمكانيات البشرية بالجزائر الممثلة في الشباب الجزائري أقصى استغلال باستعمالها للإرهاب المتطرف والقمع الشديد من جهة و الإغراءات لأبناء الأهالي الجزائريين من جهة أخرى ، من بينها منح مبلغ مالي لذويهم وكان ذلك لاستغلال الشباب الجزائري دون مراعاة لقدراتهم الصحية أو لمدى تحملهم فالمهم للفرنسيين هو توجيه تلك الطاقات البشرية للعمل تحت الراية الفرنسية بدلا من تركها تعمل ضد الوجود الفرنسي في الجزائر.

وفي 7-سبتمبر-1916م جاء مرسوم يقضي بتجنيد كافة الجزائريين ، قد بلغ مجموع من تم تجنيدهم للقتال حسب الإحصائيات الفرنسية نحو 177800فردا ليكونوا عدد الجزائريين المشاركين في الحرب العالمية الأولى من نوعها كبيرا ففي سنة 1919م نشرت المجلة الإفريقية الفرنسية إحصاءات عن الأهالي الجزائريين المشاركين كالآتي :عدد الجنود 17700جندي وعدد العمال 75000عامل وعدد المشاركين 252000مشارك.[3]

---

[1]- أبو قاسم سعد الله ،الحركة الوطنية.....ج2،المرجع السابق،ص197.

[2]- ناصر بلحاج ،المرجع السابق،ص130.

[3]- عابد زهور،مادیابتسام،مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى و إنعكساتها عليهم(1914م-1919م)،مذكرة لنيل شهادة الماستر (2014-2015)،جامعة ابن خلدون،ص35.

كما كانت اليد العاملة الجزائرية حاضرة في كل مكان إلى جانب فرنسا ،حيث عوض العمال الجزائريون في المصانع والحقول الزراعية والمناجم والموانئ فضلا عن أعداد أخرى كانت متواجدة من قبل في فرنسا.[1]

نجد الشبان الجزائريون في الغرب الجزائري قد استغلوا فرصة الحرب لتأكيد موقفهم من التجنيد في الجيش الفرنسي و أعلنوا استعدادهم للقتال لصالح فرنسا ،حيث صرح النائب البلدي بوهران علي محي الدين الذي تحدث باسم الأهالي المسلمين قائلا "إن موقف الدولة العثمانية لا يعنينا ولا يغير من ولاءنا و إخلاصنا لفرنسا شيئا ،بل يربطنا بها و بحكومتها أكثر".[2]

استغلت فرنسا إلى جانب العنصر البشري اقتصاد و خيرات الجزائر فالإدارة الفرنسية رأت أن هناك ضرورة إدراج الإمكانيات المادية لدعم القوات العسكرية و اقتصاد فرنسا ، برغم من تدهور الإنتاج الفلاحي للجزائر إلا أنها ساهمت في تمويل فرنسا ووجهت صادرات لتمويل المستشفيات التي تستقبل جرحى الحرب في فرنسا و أيضا من خلال ما قدمته مختلف المؤسسات في الجزائر، البلديات المنظمة المنتشرة عبر جهات الوطن وكذا أعوان و موالين للاستعمار بمساعدتهم لدى الأهالي بجمع التبرعات و المساعدات المختلفة الجوانب ،ونجد إقرار المجلس العام لعمالة الجزائر في جلسة أكتوبر 1914م منح مبلغ 250000فرنك لمساعدة اللاجئين البلجكيين .

أما المجلس العام لعمالة وهران فقد أقر بمبلغ مالي قدره 10مليون فرنك للاجئين البلجكيين وكذا القاطنين في العمالات الفرنسية المتضررة من الغزو الألماني .

نجد بعض الموظفين لدى السلطة الفرنسية لم يعارضوا فكرة التجنيد أو المشاركة في الحرب بل عبروا عن ولائهم لضمان وظائفهم مثل" عائلة بن شبان الحاج قدور بنان"من معسكر.[3]

---

[1]-يحي بوعزيز،السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري(1830-1945)،دار البصائر،الجزائر،2009،ص202.

[2]- ناصر بلحاج،المرجع السابق،ص131.

[3]- عابدزهور،مادي ابتسام ،المرجع السابق،ص40.

ومن الشخصيات المشاركة في الحرب نجد الدكتور "ابن تامي" و المحامي "عبد السلام طالب"و"محمد سويلح" المتحصلين على الجنسية وفق شروط الفرنسيين،لقد تواصلت عملية الدعم من طرف الموالين لفرنسا سواء بالجنود أو الأموال إذ أن بعض هؤلاء دفع 38ألف فرنك من الذهب للميزانية الفرنسية .[1]

رغم إتباع فرنسا أسلوب الإغراء من أجل كسب مؤيدين لها وجنود إلا أنه لم تتمكن من ضم الجميع إلى صفها وكان لها معارضين أكثر من مؤيدين في الجزائر باعتبار أن المجتمع الجزائري بأكمله كان رافضا رفضا مطلقا للفكرة كما فرضت السلطات الفرنسية على الأهالي الجزائريين ضرائب عدة حتى وصل الأمر عند الكثير منهم إلى بيع ممتلكاتهم لدفع ضرائب الحرب المسلطة عليهم.[2]

وعليهم نستخلص أن فرنسا قامت باستغلال الجزائريين بشريا واقتصاديا من أجل خدمة مصالحها في الحرب ضد ألمانيا و حلفائها دون مراعاة الظروف المعيشية للجزائريين.

[1]- أبو قاسم سعد الله،الحركة الوطنية.....،ج2،المرجع السابق،ص198.

[2]-عابد زهور ،مادي ابتسام،المرجع السابق،ص37 .

**المبحث الثاني: أثر حرب العالمية الأولى على أوضاع عمالة وهران**

**1)الجانب الاقتصادي**

شهد الجانب الاقتصادي أزمة حادة تميزت بالتدهور بسبب التراجع الكبير في المعاملات الاقتصادية أي التضخم المالي من جهة و انهيار البنية المادية من جهة أخرى الذي نتج عنه ركود في الحركة الاقتصادية في البلاد و اختلال في الميزان التجاري الذي نشأ جراء الحرب العالمية الأولى وهذا كان بعد حالة الاستنفار القصوى التي شملت عمالات الجزائر وعلى رأسهم عمالة وهران خلال فترة الحرب نظرا لتوجيه كل المحاصيل إلى جبهات القتال في أوروبا

ليكون لها تأثيرات واضحة على المجتمع الجزائري[1] ففي عمالة وهران كل المشاريع ماعدا الصناعة العسكرية تعطلت، أما الزراعة فقد وجه نشاطها وفق متطلبات السوق الفرنسية فاهتمت بالمحاصيل الضرورية و الإستراتيجية خاصة الحبوب.

عملت السلطات الفرنسية أثناء الحرب على توسيع حجم الملكيات الزراعية لدى الأوروبيون بالرغم من أنهم كانوا يشكلون أقلية مقارنة مع الأكثرية الجزائرية فقد كانوا يمثلون 20%من مجموع السكان ،حيث كانوا يستحوذون على أكبر المساحات الزراعية و أكثرها خصوبة من ذلك حصولهم على 81% حوالي (14850 هكتار) من الملكية الزراعية بتلمسان، أما في سيدي بلعباس سيطر الكولون على35787هكتار وعلى حوالي14850هكتار في بني صاف،ليبقى للجزائريين بعض الهكتارات تقدر مساحتها908هكتار فقط ما نتج عنه تقلص في حجم الممتلكات الجزائرية خاصة بعد أن عرفت العمالة هجرات جماعية حين باع أو تخلى العديد من الجزائريين عن ممتلكاتهم.[2]

بالإضافة إلى ذلك استمرار استخدام اليد العاملة الجزائرية بشكل كبير و بأجور زهيدة مع اهتمام المعمرين بإنتاج الكروم بشكل كبير حيث بلغ معدل إنتاج الخمور 10ملايين هكتار و

[1]-.عابد زهور ،مادي ابتسام،المرجعالسابق،ص53 .

[2]-خديجة بختاوي،إصلاحات 1919م وأثرها .....المرجع السابق،ص45.

ليتر في السنة ،و بفضل الجهد المبذول من طرف الكولون أصبحت زراعة الكروم تشمل 134000هكتار بوهران و90000هكتار بالجزائر و14000هكتار بقسنطينة .[1]

نتيجة لذلك عمل الجزائريون عند الإقطاعيين الجزائريين و بعض المعمرين كخماسين أي العمل مقابل خمس المحصول أو أقل من ذلك في بعض الحالات من جهة وأصبح الكثير منهم عاطلين عن العمل تماما من جهة أخرى ، الأمر الذي دفع بهم إلى السطو على مزارع الكولون و أخد المحصول من مخازنهم .[2]

برزت الأزمة المالية مع بداية الحرب وتراجع العملة الفرنسية بسبب تطور ظاهرة التضخم المالي الذي أدى إلى إيقاف المشاريع ذات الصبغة العمومية مابين1914م و1916م ما أدى إلى ارتفاع الأسعار وغلاءها حتى بلغت زيادتها أحيانا بنسبة 300% وانخفاض مستوى الدخل[3]، و كنتيجة لهذا الوضع عجز الاقتصاد التقليدي الخاص بالجزائريين عن الصمود في وجه السياسة الاقتصادية الفرنسية التي طبقت أثناء فترة الحرب ،ومن مقاومة الركود الشامل فانخفضت بعض الصناعات التقليدية وتقلصت المساحة الزراعية و تراجعت اليد العاملة بشكل كبير الأمر الذي أرهق كاهل الجزائريين وأصبحوا غير قادرين على الصمود أمام هذه الأزمة الاقتصادية.[4] هذا ما أرغم الكثير على مغادرة مدنهم بحثا عن مصادر عيش أخرى ،ومن جديد لجأ الجزائريون إلى الهجرة للمرة الثانية وقد كانت هذه المرة جماعية وفردية شرعية وغير شرعية و لم تكن المدن قادرة على استيعاب أعداد ضخمة من المهاجرين أولا،ولأن المشاكل كانت عامة في كل العمالات دون استثناء ثانيا وعموما لقد تضافرت عدة عوامل للهجرة منها ما يعود إلى ما قبل الحرب نلخصها فيما يلي:

- الخدمة العسكرية وأثارها .

---

[1]-أحمد توفيق المدني ،هذه هي الجزائر،مكتبة النهضة المصرية للنشر و التوزيع ،القاهرة ،د ط، ص384.

[2]- عابد زهور ،مادي ابتسام،المرجع السابق،ص،ص55،54.

[3]-بشير بلاح ،المرجع السابق،ص355.

[4]- خديجة بختاوي،إصلاحات 1919م.....،المرجع السابق،ص46.

- مصادرة ما تبقى من ممتلكات الجزائريين .
- مضايقة الجمعيات الثقافية و المساجد التي كانت تحافظ على اللغة والدين الإسلامي .
- إجبار الجزائريين على تسجيل أراضيهم .
- المضايقات و المحاكم الاستثنائية مثل أحكام قانون العرق الحربي.
- إرهاق كاهل المجتمع بالضرائب
- الأزمات الاقتصادية المتكررة
- انخفاض مستوى الصناعة التقليدية
- المنافسة الأوروبية

خشيت السلطات الفرنسية من تدفق المهاجرين و لم تعترف بأنها هي المتسبب الأول و الوحيد في ظهورها وادعت أنها تحريض خارجي لا أكثر هذا ما جاء على لسان الحاكم العام لتود حيث أبعد دور فرنسا واتهم العالم الخارجي خاصة الإسلامي في ظهورها.[1]

كان العامل الاقتصادي أحد الأسباب الجوهرية التي أدت إلى هجرة الجزائريين إلى فرنسا فالسياسة الاقتصادية التي انتهجتها أثناء الحرب انعكست سلبا على وضع الجزائريين،اعتمدت هذه السياسة على تكثيف عملية التنقيب والاستغلال فمشاركة العمالة كبقية العمالات فعالة من خلال المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية إلى جانب المواد الأولية فلم تشارك أي مستعمرة إلى جانب فرنسا كما شاركت الجزائر.

عرفت الفترةمن1914مإلى1918م تناقص في المحاصيل الزراعية كما فرضت الحرب تعبئة المنتجات الجزائرية سواء بالشراء أو المصادرة ،حيث تزايد الطلب على الحبوب و الخمور و الفواكه و الصوف و الجلود تزايد بشكل كبير وسريع ما أثر على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي معا .

في مجال الزراعة ساهمت عمالة وهران بمحاصيل زراعية متنوعة ،فقد كانت تصدر الحبوب و الحوامض كالبرتقال و الليمون و التي كانت تزرع في البساتين مثل:مسرغين، بوتليلس و تلمسان

[1]-عمار بوحوش،التاريخ السياسي.....،المرجع السابق،ص216.

،سان دنيس، سيق ،بريقوا إلى جانب الخضر المبكرة في المناطق الساحلية في كل من أرزيو،العنصر،بوسفر،عين الترك ،الأندلس هذه المحاصيل التي كانت تعتبر محاصيل مربحة عرفت تطورا ملحوظا في الإنتاج فمن 28950قنطار سنة 1904م من الفواكه و19258قنطار من الخضر ارتفعت سنة 1913م إلى 154618قنطار 106839قنطارا ولكنها تراجعت خلال فترة الحرب لتنزل إلى 35425قنطار و32321قنطار سنة 1919م.[1]

تراجع الإنتاج الزراعي لدى الجزائريين على عكس الكولون إذ عرف انخفاضا كبيرا فمثلا سنة 1912م قدر إنتاج الشعير ب283344قنطار ومحصول القمح 2198567قنطارأي انخفاض بنسبة 44%بالنسبة للشعير و 41%بالنسبة للقمح ومع ذلك لم يسلم الفلاح الجزائري من الضرائب والتي قدرت ب15% ضريبة اللزمة و11%ضريبة الزكاة .[2]

هناك قطاع هام إلى جانب مجال الزراعة وهو القطاع الصناعي فهذا الأخير لم يسلم من إجراءات الإدارة الفرنسية ،وركزت عليه الإدارة الاستعمارية نظرا لعدة أسباب من أبرزها حاجة فرنسا للمواد الأولية و المتزايدة لخدمة الصناعة العسكرية خاصة الفحم و الحديد المستعمل في المواصلات وطحن الحبوب و المعامل الصغرى ،لتعرف الجزائر استنزافا بالغا في مواردها الأولية وتسخيرها لخدمة الحرب.[3]

كانت عمالة وهران من أهم العمالات التي زودت فرنسا بهذه المادة الإستراتيجية ومع ذلك فقد كانت بكميات قليلة وجدت في غابة الجبل الأسد و لكنه ذو نوعية رديئة [4]، استخدمت فرنسا كل الوسائل لإنجاح عملية التنقيب ليصل الباحثين سنة 1911م إلى إيجاد مادة الفحم وذلك في الجنوب الوهراني و بالضبط منجم" قنادسةكولسب بشار" فكانت الواردات من الفحم في التطور 225100طنا سنة 1913م إلى 1692000طنا و 1491000طنا سنة 1915م ثم 1153000طناسنة

---

[1]- خديجة بختاوي،إصلاحات 1919م و أثرها.....،المرجع السابق،ص48.

[2]- عمار بوحوش،التاريخ السياسي.....،المرجع السابق،ص209.

[3]- لاكوست ليف و آخرون ،الجزائر بين الماضي والحاضر،تر:اسطمبولي رابح ومنصف عاشور،ديوان المطبوعات الجامعية ،1984،ص416.

[4]-خديجة بختاوي،إصلاحات 1919م و أثرها.....،المرجع السابق،ص49.

1916م و757000طنا سنة 1917م ،وفي السنوات الأخرى كانت كمية التصدير تمثل معظم كمية الإنتاج كما هو الحال في سنة 1912مو 1916م وفي السنوات الأخرى بكميات أقل مثل سنة 1916م.[1]

عرف الإنتاج و التصدير تذبذبا واضحا فبعدما كان مرتفعا خلال السنوات الأولى من 1912م إلى1913م تراجع نسبيا من 1914م إلى 1916م و يشهد ارتفاع في 1917م إلى 1918م ،وتعود أسباب هذا التراجع إلى الاستخراج أو الاستتراف الكبير الذي شهده المنجم خلال السنوات الأولى نظرا لازدياد الطلب عليه مما تطلب البحث عنه في أعماق بعيدة ، ما كلف الميزانية الفرنسية أموالا طائلة لم تكن قادرة على توفيرها بسبب مجريات الحرب ومع ذلك تبقى عمالة وهران أقل العمالات من حيث تزويد فرنسا بهذه المادة الإستراتيجية [2]

| عمالة وهران | إنتاج /بالطن |
|---|---|
| بني صاف | 375999 |

| عمالة الجزائر | إنتاج /بالطن |
|---|---|
| بربار | 33557 |
| رويبة | 48773 |
| بوراشد | 3783 |
| زكار | 7746 |
| كف النور | 10275 |

[1]- لاكوست ليف وآخرون، المرجع السابق،ص416.

[2]-خديجة بختاوي ،إصلاحات 1919م واثرها.....،المرجع السابق،ص50

| عمالة قسنطينة | إنتاج / بالطن |
|---|---|
| بني فكال | 8374 |
| الونزة | 239905 |
| فلفة | 6750 |
| كارساس | 210 |

يوضح الجدول إنتاج الحديد في العمالات الثلاث

يبين الجدول الفرق بين عمالة وهران والجزائر وقسنطينة فعمالة وهران فيها منجم واحد فقط أما عملات الأخرى فيها أكثر من واحد فالجزائر يقدر إنتاجهاب103121طن أما مجموع إنتاج قسنطينة يقدر بـــ655239طن ويعود إلى ضخامة إنتاج منجم الونزة فديونه بلغت القيمة الإنتاجية بـــ15334طن فقط- وهنا تظهر مكانة منجم بني صاف نظرا لموقعه الإستراتيجي وقربه من الميناء ووجوده في مكان واحد وهذا لايتطلب تكاليف مرتفعة.

إلى جانب المواد الطاقوية استغلت فرنسا في عمالة وهران مادة الحديد أيضا فأوكلت مهمة البحث عنه لشركة مقطا الحديدElhdid- Makta وقد كانت مناجم بني صاف الممول الرئيسي لهذه المادة إذ عرف الإنتاج بضخامته وجودته، ولهذا تكلفت نفس الشركة مهمة بناء ميناء خاص للتصدير قدرت مساحته بخمسة عشرا هكتارا وبهذا فقد كان قادرا على الاستيعاب حمولة تقدر بـــ سبعة ألاف طن، وعرف الإنتاج تطورا ملحوظ من سنة إلى أخرى.[1]

[1]-خديجة بختاوي،إصلاحات 1919م و أثرها.....،المرجع السابق،ص،51.

| السنة | الإنتاج | التصدير |
|---|---|---|
| 1912 | 462962 | 424142 |
| 1913 | 475068 | 577577 |
| 1914 | 303694 | 307784 |
| 1915 | 291772 | 215324 |
| 1916 | 372955 | 201151 |
| 1917 | 340039 | 408646 |
| 1918 | 452917 | 413302 |

- الجدول يوضح الإنتاج والتصدير في عمالة وهران

من خلال الجدول يتبين أن كل من كمية الإنتاج و التصدير مرتبطة ببعض .[1]

لقد زاد سوء أوضاع الجزائريين نظرا لارتفاع حركة الأموال في سنة 1918م ضعف ما كانت عليه طوال الأربع سنوات الماضية ما أدى إلى تدهور حالة المواصلات البحرية ،و أضحت الحياة اليومية شاقة بالنسبة لهم خاصة وأن الأسعار ارتفعت ارتفاعا فوضويا ،فلم يسلم الجزائريون من الخريف القاسي و الربيع الذي عم فيه الجفاف حيث نقصت المواد الأساسية من السوق ،مما أدى لتظاهرات كبيرة شملت مناطق عديدة منها :وهران ،سيدي بلعباس،غليزان،سعيدة...مطالبين بتوفير المواد الغذائية من قهوى وسكر و شاي....إلخ.[2]

ظلت المنتوجات في ضعف طيلة ما بعد الحرب من 1919مإلى 1920م و لم يطرأ تغيير كبير على حياة الجزائريين عدا إعفائهم من الضرائب الباهضة بينما ظل التمييز العنصري بين العمال الجزائريين والأوروبيين قائما من حيث المعاملة و قيمة الأجور،فمثلا في منطقة وهران كان التمييز كبير بين العمال الجزائريين و الأوروبيين في أمر الأجور في سنة 1913م وما بعد الحرب سنة 1920م.

[1]-حديجة بختاوي،إصلاحات 1919م و أثرها .....،المرجع السابق،ص51.

[2]-.عابد زهور ،مادي ابتسام،المرجع السابق،ص57.

| السنة | الجزائريون | الأوروبيين |
|---|---|---|
| 1913م | من 5 إلى6فرنك | من6 إلى 8 فرنك |
| 1920م | من5 إلى 6فرنك | من10إلى 12فرنك |

- أجور الجزائريين و الأوروبيين سنتي 1913مو 1920م

يوضح الجدول مدى التفاوت في الأجور بين العمال الجزائريين و الأوروبيين ومواصلة استغلال العامل بأجر زهيد.[1]

## 2)الجانب الاجتماعي:

قامت الإدارة الاستعمارية بتشجيع عملية الاستيطان وتوسيعها أثناء الحرب من أجل تعويض الأوروبيين المجندين في الحرب، حيث كانت وهران أكثر العمالات تضررا من مصادرة الأراضي الزراعية .بمقدار 282000هكتار من أجل منح مساحة كبيرة منها للمعمرين في بناء قرى جديدة لهم.

بدأت عملية التوسع مع سنة 1900م واستمرت إلى غاية 1914م عمالة وهران أولا وعمالة قسنطينة ثانيا،و شملت الهضاب العليا الوهرانية لتشمل سهل سرسو الذي كان أهم مركز استيطاني،وأهم مستودع للحبوب بالنسبة لفرنسا ونظرا لأهميته فقد ظهرت به مشاريع خاصة بمد تطوير شبكة المواصلات من اجل تسهيل عملية نقل الإنتاج إلى الموانئ،ولم يبقى التوسع حكرا على الأراضي الزراعية،بل شمل وامتد إلى مدن أخرى لتظهر أحياء عمرانية جديدة في عمالة وهران.[2]

في حين تم تشريد وتفقير الأهالي الجزائريين الذين صاروا يقطنون بيوتا تميزت بالرداءة وسوء حالتها فهي عبارة عن بيوت من قصدير،وأكواخ أي بيوت من القش والطيب وسكني البادية التي هي خيام من الصوف والوبر،كانت خالية من أدنى شروط الحياة من الطرق والمياه

[1]- .عابد زهور ،مادي ابتسام.،المرجع السابق،ص58.

[2]- خديجة بختاوي،إصلاحات 1919م و أثرها.....،المرجع السابق،ص53.

والإدارة،معزولين عن القرى الحضارية التي كان يتنعم فيها الكولون الأوربي [1]،الأمر الذي أدى إلى انتشار الأمراض الفتاكة لا سيما في عمالة وهران،التي عانى أغلب مناطقها من أزمة المياه وما زاد من تأزم الوضع ظهور المجاعات منها .المجاعة التي عرفتها عمالة وهران مابين1911م إلى 1914م التي أدت إلى انتشار خطير لمرض الكوليرا بين السكان خاصة في بعض المدن كسيدي بلعباس،وتلمسان مما نتج عنها حدوث عدة وفيات[2]. وانعدام المراقبة الصحية بالجزائر أدى إلى استمرار الأمراض التي أصبحت تفتك بالعديد منهم في مختلف أرجاء البلاد و عمالة وهران خير دليل على ذلك ، خاصة عندما عادت المجاعة في سنة 1917م تصحبها الحمى الصفراء التي ارتفعت خطورتها بسبب نقص الأطباء و الأدوية مما أدى إلى تكاثر الوفيات لا سيما في تلمسان ،معسكر،وهران بعد الانتشار الكبير لمرض الزكام الحاد وبقي الوضع متدهور إلى غاية 1921م.[3]

بالإضافة إلى ماسبق ذكره انتشرت أيضا الظواهر الاجتماعية السلبية كالبطالة و السرقة والتسول وهي ظواهر حتمية فرضت على المجتمع الجزائري بسبب انتزاع مصادر رزقه،أدت ظاهرة البطالة إلى إتباع شريحة الفقراء و المعوزين خاصة في عمالة وهران بسبب الطابع الفلاحي الذي كانت تمتاز به المنطقة و لم تجد هذه الشريحة وسيلة أخرى سوى السطو على الضيعات الزراعية الأوروبية و انتشرت هذه الظاهرة في مختلف دوائر عمالة وهران وكانت مرتبطة كلها بسرقة المحاصيل الزراعية ، أرغم هذا الوضع السلطات الفرنسية المحلية على تشديد عملية الحراسة أما ظاهرة التسول فقد تركزت بشكل كبير في المدن الكبرى.

كان هناك ظاهرة أخرى وهي الهجرة نحو الداخل و الخارج التي ازدادت بعد الحرب العالمية بسبب فقدان المجتمع الجزائري لكل الإمكانيات المعيشية و كانت الهجرة الداخلية قد أنتجت فئة من المجتمع الجزائري أرغمت على التخلي عن جذورها الريفية والاستقرار في المدن وهنا ظهرت البيوت القصديرية بجانب المدن الأوروبية الكبرى ،أي التطور العصري للفرنسيين و البؤس والشقاء

---

[1]- أحمد توفيق المدني،المرجع السابق،ص132.

[2]- محفوظ قداش ،تاريخ الحركة الوطنية (1919-1939)،تر:محمد بن البار ،دار الأمة ،الجزائر،2011،ص27.

[3]- .عابد زهور ،مادي ابتسام ،المرجع السابق،ص60.

للجزائريين هذا الوضع نجم عنه انتشار ظواهر سلبية أخرى هي حب التسلط لدى فئة محدودة من المجتمع وانتشار الرشوى هذه الظاهرة المكتسبة قد تزامنت مع تطبيق قانون التجنيد الإجباري .

فقد استغل بعض القياد قانون الاستبدال وطالبوا من طبقة الملاكين أموالا مقابل إعفاء أبنائهم من تأدية الخدمة ،هذا ما حدث بالفعل في الدائرة المختلطة معسكر حيث أخد القايد مبلغ ألف وخمسة فرنك من طبقة النبلاء وبعد مرور شهر عاد نفس القايد لإجراء عملية الإحصاء بهدف التجنيد وقد أحصى حوالي 250شاب من سن الثامن عشر إلى سن الستة وأربعين هذه الظاهرة أرغمت سكان الدائرة على طلب إداري فرنسي بدل القايد الجزائري لأنهم مع الفرنسي كانوا يشعرون بالأمان وهذا ما جاء على لسانهم.[1]

ومن النتائج الوخيمة التي أسفرت عنها الحرب حصيلة الخسائر البشرية التي بلغت 25711جندي من القتلى ما يعادل نسبة 30%و72035جندي من الجرحى أي ما يعادل نسبة 50%ومنهم 8779جندي مشوه بسبب تعرضهم للغازات في حروب الخنادق،كما عانت العائلات الجزائرية أحزان فراق وألام اشتياق لأبنائهم المجندين ذلك لأن عشرات الآلاف من المجندين لم يرجعوا إلى بلادهم تاركين عشرات من اليتامى وآلاف من الأرامل .[2]

لم تتوقف معاناة الجزائريين هنا فقط بل تعدتها لتشمل المجال التعليمي فوصف الزعيم و المناضل المصري الأستاذ "محمد فريديك وجدي" الذي زار الجزائر سنة 1901م لنا حال أهلها المستضعفين و حال التعليم ومؤسساته التعليمية و الثقافية خير وصف إذ يقول "فالتعليم الديني لا وجود له تقريبا ولولا من يتكبد مشقة العلم من جامعنا الأزهر لأصبح نسيا منسيا ،أما ما اتفق على تسميته بالتعليم العصري فلا وجود له بالنسبة للمسلمين أبدا نعم يوجد بالقطر الجزائري مئات من المدارس الابتدائية الفرنساوية على طراز مدارس فرنسا لكنها كلها مخصصة لأولاد الفرنساويين ،ولا تقيد من يدخلها من العرب لعدم تعليم اللغة العربية بها وباختصار فحال التعليم بالقطر الجزائري سيئة جدا ولو استمر الحال على هذا المنوال لحلت اللغة الفرنساوية محل اللغة العربية بالمرة

[1]- خديجة بختاوي،إصلاحات 1919م وأثرها.....، المرجع السابق،ص،ص54-55.

[2]- بوعلام نجادي،المرجع السابق،ص76.

فلا الحكومة الفرنساوية تسعى في حفظها ولا تدع الأهالي يؤلفون الجمعيات لفتح المدارس ؛لأن الاجتماع ممنوع خوفا من أن تستغل جمعياتهم بالأمور السياسية"،من خلال هذه الشهادة يتضح واقع التربية و التعليم في الجزائر مع مطلع القرن 20 ذلك الواقع التربوي المنهار الذي استمر متدهورا إلى غاية الاستقلال.[1]

فرنسا كانت ترى أن التعليم العربي الإسلامي يشكل خطورة عليها لذا رأت من الضروري التدخل بطريقة مباشرة من أجل تنظيمه و إعادة توجيهه لخدمة مشروعها الاستعماري فشنت حركة عدائية ضد الزوايا و الكتاتيب و المشايخ وذلك بعرقلة نشاطهم وفي الجهة المقابلة فتحت بعض المؤسسات التعليمية الخاصة بالجزائريين وهي شبيهة بالمؤسسات الفرنسية من حيث بعض المرافق و لكنها تختلف في المضمون و الأهداف و البرامج ،وفي هدا الشأن خصصت الإدارة الاستعمارية في عمالة وهران بعض الأقسام وقد عرفت تطورا نسبيا مع 1908م حيث تضمنت خمسة و ثمانون قسما، ستة وسبعون للذكور و تسعة للإناث نضيف إليها تخصيص ثمانية عشر قسما للتلاميذ الجزائريين من مجموع مائة وثلاثة أقسام كانت مخصصة للفرنسيين،فالجزائريون لم يقبلوا بها بل كان مفروضا عليهم بشكل مطلق لأسباب دينية كون أن المدرسة الفرنسية هي مؤسسة مسيحية ليس لها علاقة بالدين الإسلامي أضف إلى ذلك أسباب سياسية ونقصد بها محاولة إفشال مخططات فرنسا الهادفة إلى تسهيل عملية الاستيطان من خلال السيطرة على الذهنيات و على فكر المجتمع الجزائري من خلال التعليم ،وذلك بغرس مفاهيم وأفكار فرنسية و المحو التدريجي لكل ماله علاقة بالمجتمعات العربية [2]،كما نجد أن السلطات الاحتلال الفرنسي قد ركزت على التعليم المهني في المجالين الصناعي و الفلاحي بهدف تكوين يد عاملة بسيطة وقادرة على مواكبة الأنشطة الفرنسية لتتماشى مع الوضع الاقتصادي لها بالإضافة إلى تشجيع فكرة إنشاء مدارس خاصة للفتيات لتعليمهن صناعة الزرابي طيلة فترة الحرب من أجل كسب إنتاج يمنحها ربحا ينفعها في خدمة المجهود الحربي بدلا من التعليم الابتدائي الذي سيؤدي إلى إخراج الجزائريين من بوتقة

[1]- أحمد عيساوي ،واقع التربية و التعليم.....،مجلة أفاق الثقافة و التراث، ع50،2005،ص50.

[2]- خديجة بختاوي،إصلاحات 1919م و أثرها.....،المرجع السابق،ص،ص56 ،57.

التخلف والولوج إلى العمل السياسي،غير أن الجزائريين تمسكوا بمزاولة تعليمهم في مختلف المؤسسات الدينية التي تسعى لترسيخ الدين الإسلامي و الدفاع عن اللغة العربية رغم المضايقة الشديدة المسلطة عليهم من طرف السلطات الفرنسية إلا أنهم استطاعوا تحدي الإدارة الفرنسية من خلال فتحهم للمدارس.[1]

نجد من المدارس الخاصة بالتعليم المهني قد وجدت في عمالة وهران منذ1911م في كل من مقاطعة وهران و فرندة و ندرومة و مستغانم ولكنها مع سنة 1912م تحولت إلى ورشات للتعليم و لم تنفصل عن المدارس الابتدائية ولكنها كانت عبارة عن ملحقة لها يتلقى فيها التلاميذ بعد تخرجهم من المدارس الابتدائية بشهادات ،منها الرسم و الحساب و التشريع الصناعي ،وكان هذا باللغة الفرنسية أما التعليم الخاص بالصناعة التقليدية فقد كانت كل المؤسسات تتخصص في نوع معين من الصناعات حسب طبيعة كل دائرة و مقاطعة.[2]

أثرت الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية السالفة الذكر في العنصرين السابقين عن تعبئة الجزائريين خاصة المثقفون منهم الذين باتوا يفكرون في مواجهة فرنسا بنفس أساليبها من خلال العمل السياسي و الصحفي للتعبير عن أفكارهم و مشاريعهم السياسية وذلك ما سيتم مناقشته في العنصر الموالي.

## 3)الجانب السياسي:

بعد انتهاء الحرب عاد الجزائريون إلى بلدهم أين وجدوا وجوه الأوروبيين العابسة ومع تصرفاتهم التي تدل على قلة احترام و تقدير العنصر الأهلي كانت هذه الأفعال أيضا مع العناصر التي شاركت في الحرب إلى جانب فرنسا ودافعت عنها وهذا ما فاجأهم ،ونظرا لاختلاطهم بالفرنسيين الأصليين في فرنسا قد أقنعوهم بأن العنصر الأوروبي المقيم في الجزائر ما هو إلا عنصر غريب الطباع و متسلط ، هذه التصرفات هي التي ستزيد الهوة اتساعا بين أبناء المجموعة الأوروبية

[1]-..عابد زهور ،مادي ابتسام،المرجع السابق،ص63.

[2]- خديجة بختاوي،إصلاحات 1919م و أثرها.....، المرجع السابق،ص،ص58،57.

في الجزائر وأبناء الجزائر الأصليين الذين شعروا بضرورة تصعيد الصراع السياسي و تحرير بلدهم كما تحررت فرنسا من الاحتلال الألماني.[1]

لقد كان من أهم ايجابيات مشاركة الجزائريين إلى جانب فرنسا في الحرب العالمية الأولى هو تأثر المشاركين بالأفكار السياسية و الإيديولوجيات المختلفة التي كانت منتشرة في ذلك الوقت ،ومما زاد في تطور الأفكار الجزائرية هو انعقاد المؤتمرات الدولية و على رأسها مؤتمر الصلح في سنة 1918م مناهضة الأنظمة الديكتاتورية و المطالبة بالحرية و الديمقراطية .

كما أن الجزائريون وجدوا في الاستعمار الفرنسي صورة مشابهة للأنظمة الديكتاتورية التي ندد بها العالم وحاربها وأخذ يحاول التخلص منها و ساعدها على ذلك الدعم الذي وجدته من القوى الحديثة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بحق الشعوب في تقرير مصيرها التي نادى بها الرئيس الأمريكي ويلسن WILSON الذي جاء بمبادئه الأربعة عشر خاصة المبدأ الخامس المتمثل في تقرير المصير بالإضافة إلى الأفكار التي تبنتها الشعوب الإسلامية في المشرق العربي خاصة دور جامع الأزهر الذي كان يمثل مركز الانتفاضة ضد السيطرة الأجنبية .[2]

ففي الوقت الذي كان يطالب فيه الشعب بحق تقرير المصير أو على الأقل المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين في جميع الحقوق السياسية و الاقتصادية جاء قانون 4-فيفري -1919م يحمل جملة من الحلول و تمثلت في:

1)إعطاء الحق لبعض الطبقات للحصول على الجنسية الفرنسية وبناءا عليه فإن الجزائري يستطيع أن يرقى إلى حالة المواطن الفرنسي عند طلبه[3]بشرط أن تتوفر فيه الشروط التالية :

- أن يبلغ من العمر 25سنة.
- أن يكون متزوج بامرأة واحدة أو أعزب .
- لم يحكم عليه بجرم أو ارتكب خطأ يجرده من حقوقه السياسية .

---

[1]- عمار بوحوش،التاريخ السياسي.....،المرجع السابق،ص،ص215 ،216.

[2]- خديجة بختاوي،إصلاحات 1919م و أثرها.....،المرجع السابق،ص،ص،62،63.

[3]- عماري خالدية،النضال السياسي .....،المرجع السابق،ص122.

- أن يكون قد أقام في بلديته سنتين على الأقل ،سواء كان ذلك في فرنسا أو في الجزائر أو في مستعمرة أخرى.

2) حق الانتخاب و الترشح للمجالس البلدية والعمالية ،وتقتصر نسبة تمثيل الجزائريين في هذه المجالس إلى الربع،كما هناك قسم آخر في هذا القانون تحت عنوان "النظام السياسي للأهالي الجزائريين المسلمين ليسوا مواطنين فرنسيين وقد نص هذا على أن الجزائريين الذين لا يريدون أن يصبحوا مواطنين فرنسيين سيمثلهم في كل المجالس الاستشارية في الجزائر أعضاء منتخبون كما نص على أن المستشارين الجزائريين في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة سيكون لهم حق المشاركة في انتخاب رؤساء المجالس البلدية ومساعديهم ومن جهة أخرى فإن الجزائريين الذين يعينهم الفرنسيون قد أصبحوا ممنوعين من تولي منصب انتخابي و بناءا على هذا القانون فإن الجزائريين الذين لم يتجنسوا سيسمح لهم بتقليد بعض الوظائف ولكن تحت شروط معينة [1]

3) لها حق شراء و اكتساب سلاح الصيد وذخيرته مثل الفرنسيين ويدخل ذلك في الحصول على بعض وظائف الدولة ولكن لا يحق لهؤلاء الحصول على هذه الحقوق إلا بالتخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية ،و الذي يجري عليهم هذا القانون و الذي بلغ عددهم في جميع القطر الجزائري نحو أربعمائة ألف نسمة فكان لابد أن يحصلوا على المؤهلات التالية:[2]

1- أن يكونوا قد أدوا الخدمة العسكرية (خدمة في الجيش،أو البحرية الفرنسية).

2- أن يكونوا أصحاب أملاك أو مزارعين أو تجار مكلفين بالضريبة و مقيمين .

3- أن يكونوا موظفين لدى الدولة،أوالدائرة،أوالبلدية،أو المتقاعدين .

4- أن يكونوا حاصلين على شهادة التعليم الابتدائي أو شهادة عليا .

5- أن يكونوا أعضاء غرفة الزراعة أو التجارة .

6- أن يكونوا تقلدوا أوسمة فرنسية .

[1]- أبو قاسم سعد الله،الحركة الوطنية.....،ج2،المرجع السابق،صص،272-274.

[2]-عماري خالدية ،النضال السياسي.....،المرجع السابق،ص123.

7- أن يكونوا قد فازوا بجوائز في المسابقات أو المعارض الزراعية ، واستحدثت بفضل التسجيلات التلقائية التي ألغت حاجز الطلب المسبق هيئة انتخابية البلدية تضم 425000مسلم وتشمل 43%من المجموع.[1]

الأحداث العالمية السابقة الذكر ليست الوحيدة في لجوء الجزائريين إلى الانشغال بالمجال السياسي فقط، حتى إصلاحات 1919م التي قدمتها فرنسا كان لها دورها الفعال أيضا بحيث تمنح للجزائريين بعض الحقوق السياسية، فاستغلتها بعض الأوساط الجزائرية وحاولت التفاعل مع الوضع الجديد من خلال استخدام ما أقرته السلطة الفرنسية لصالحهم ،كحق التمثيل النيابي و المشاركة في الانتخابات.

تبنت فئة من المجتمع الجزائري – ليس بصفة جزائرية محضة ،ولكن بشكل جماعي مع شمال إفريقيا- فانضم شباب من عمالة وهران بالتحديد من تلمسان إلى اللجنة التونسية و اشتركا في كتابة عريضة أرسلت إلى مؤتمر الصلح المنعقد في باريس يوم 18-جانفي 1919م طالبوا فيها بضرورة إصلاح أوضاعهما الداخلية مقابل المجهود المبذول خلال الحرب العالمية الأولى،فأدركت بعض الأوساط الفرنسية جدية وخطورة هذه الخطوة وحاولت التدخل بطريقة تخدم بها المصلحة الفرنسية أولا لتفادي ظهور أفكار سياسية من شأنها أن تقضي على وجودها في الجزائر ثانيا ،ومن أبرز هذه الشخصيات كليمونصوا[2] Clémenceau الذي نادى بضرورة أخد المطالب بمحمل الجد و موضوعية و إدراك عمقها و التفاعل معها وفق المصالح الفرنسية.

كان على السلطة الفرنسية أن تقف عند مطالب هذه النخبة خاصة في عمالة وهران قد سبق لها وأن مارس سكانها نشاط السياسة في عهد الأمير عبد القادر ولكن بقالب يعتمد فيه على النمط الاجتماعي الجزائري المرتبط بالفكر العربي الإسلامي ،و الذي يعتمد على القبيلة و الخليفة ،

---

[1]- شارل روبير أجيرون،تاريخ الجزائر المعاصر....،المرجع السابق ،ص448 .

[2]- **كليمونصو:(1929م-1841م)**Georges Benjamin Clemenceauرجل دولة فرنسي ،وطبيب وصحفي أنتخب مرتين لرئاسة الحكومة الفرنسية كرئيس للوزراء الثاني والسبعين للمرة الأولى في الفترة بين 1909م-1906م والرئيس الخامس والثمانين للمرو الثانية 1920م-1917م ،قاد فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى ،ينظر عدّة بن داهة ،الاستيطان.....ج2،المرجع السابق،ص508.

تناول سكان العمالة عدة مصطلحات سياسية كالسلطة الحديثة و الدولة و الوحدة الوطنية كل هذا ورد في ثورة الأمير عبد القادر الذي حاول في ثورته توحيد القبائل و إلغاء الامتيازات الشكلية التي كان يتمتع بها بعض الأوساط الجزائرية ،هذا ما اعترفت به السلطة الفرنسية

لقد أعطى الأمير عبد القادر للجزائريين نوعا من الوحدة الوطنية وعلى هذا الأساس فإن النشاط السياسي في الجزائر كان موجودا ولكن في قالب مختلف يخالف تماما الممارسة السياسة الفرنسية ،ومع نهاية الحرب ستتضح ملامح هذا النشاط ليأخذ صورة واضحة ولو بشكل محدود في البداية [1]،المقاومة التي اتبعها الجزائريون والتي سميت بالمقاومة ضد الحكم الفرنسي و استعمال العرائض فلم تكن جديدة في تاريخ الجزائر تحت حكم فرنسا فكان منذ الاحتلال و الذي افتتح العمل بهذه الطريقة حزب المقاومة الذي كان يقوده حمدان بن عثمان خوجة ،و لكن هناك فرق بين طريقة العرائض القديمة و الجديدة ، بينما لجأت الجزائر القديمة عموما إلى الاحتجاج و الشكوى عمدت الجزائر الجديدة إلى تقديم مطالب معينة موضحة بأنها كانت تطالب بذلك باعتباره حقا أخلاقيا و سياسيا .[2]

كانت بداية التيارات السياسية في الجزائر عندما قرر الشعب الجزائري مع نهاية الحرب العالمية الأولى تغيير أسلوب مقاومته ضد الاحتلال الفرنسي إذ لم يعد يعتمد على المقاومة الشعبية المسلحة المنطلقة من الأرياف بل سلك أسلوب جديد و المتمثل في النضال السياسي[3] فكانت بداية ظهور النشاط السياسي في الجزائر تدريجيا تماشيا مع المعطيات السياسية و الفكرية و الاجتماعية لتلك الفترة و مثلتها ثلاث اتجاهات أساسية وهي:

## 1)الإصلاحيون:

التيار الإصلاحي لا يحمل المفهوم التقليدي للإصلاح بمعنى ديني وإنما سيأخذ بعد آخر فهو يشمل كل الأفكار الهادفة إلى تغيير الوضع العام للجزائريين و الارتقاء بهم إلى مرتبة أفضل،ولهذا

[1]- خديجة بختاوي،إصلاحات 1919م و أثرها.....،المرجع السابق،ص،ص63 ،64.

[2]- أبو قاسم سعد الله،الحركة الوطنية.....،ج2،المرجع السابق،ص173.

[3]- عمار عمورة،المرجع السابق،ص163.

فقد تضمن هذا التيار الطبيب و المحامي و التاجر وأصحاب الأعمال الحرة و الحرفيون مع وجود تباين فيما بينهم في طبيعة الثقافة فمنهم المعرب و المفرنس و مزدوج الثقافة[1]،لقد برز هذا التيار بعد الانقسام الذي حدث في قيادة النخبة سنة 1919م أثناء الانتخابات البلدية في العاصمة التي جرت كنتيجة للإصلاحات الجديدة.[2]

انقسم التيار الإصلاحي إلى قسمين قسم طالب بدمج الجزائر في فرنسا عن طريق التجنيس الجماعي بغض النظر عن الجانب الديني، إلى جانب المطالبة بالتعليم الإجباري و إتباع النمط المعيشي الفرنسي[3] و المساواة التامة مع الفرنسيين،وببرنامج معتدل لبعض الإصلاحات الأساسية ، كان يتزعم هذا الحزب ابن التهامي كان أعضاء الحزب ينفون انتمائهم إلى مجتمعهم الأصلي و أحيانا أخرى كانت تنفي صلتها بالإسلام وذلك بالابتعاد عنه إلى درجة التجنس و الاندماج في الحياة الفرنسية ودعوا إلى الاندماج في فرنسا ثقافيا و سياسيا و حتى دينيا كما اعتبروا الدين معرقلا لفرنسة الجزائر.[4]

لقد شارك زعيم هذا التيار في انتخابات المجالس البلديات سنة 1919م أمام الأمير خالد[5] إلا أن ابن التهامي انهزم فيها فبينما حصلت قائمة الأمير خالد –الحاج موسى على 940صوتا، حصلت قائمة ابن التهامي –ولد عيسى على 340صوتا فقط ،[6] كان لهذا الاتجاه مركزه في نفوس الجزائريين باتخاذه هذا الموقف المخذل لهم بقبولهم دمجهم مع فرنسا و مناداتها بالتجنيس

---

1- خديجة بختاوي ،إصلاحات 1919م و أثرها.....،المرجع السابق،ص66.

2- أبو قاسم سعد الله،الحركة الوطنية.....،ج2،المرجع السابق،ص289.

3- خديجة بختاوي،إصلاحات 1919م و أثرها.....،المرجع السابق،ص66.

4- بوعبد الله حفيظ،فرحات عباس بين الإدماج و الوطنية(1919-1962)،رسالة ماجستر(2005-2006)،ص59 .

5- **الأمير خالد:**ولد في دمشق يوم20-2-1875م هو الهاشمي بن الأمير عبد القادر،تردد على معاهد دمشق الدينية منذ طفولته،درس في ليسه لويس لوغراند ثم انتقل إلى كلية سان سيري العسكرية سنة1893م بباريس رفض الجنسية الفرنسية ،فرضت الإقامة الجبرية على عائلته ببوسعادة ارتقى إلى رتبة ضابط عام 1897مثم رتبة نقيب سنة 1908م استقال من عمله سنة1913م،ومنح له ووسام جوقة الشرف فارس نظرا لشجاعته في حملة 1908م.ينظر بسام العسيلي،الأمير خالد الهاشمي والدفاع عن الجزائر الإسلام،دار النفائس،ط2،بيروت،1984،ص ص،92-100.

6-أبو قاسم سعد الله،الحركة الوطنية.....،ج2،المرجع السابق،ص292 .

الجماعي ضاربة بمبادئ الدين الإسلامي عرض الحائط و بقي هذا الاتجاه يبحث عن مخرج من العزلة التي فرضت عليه إذ نكرته الحكومة الفرنسية و رفضه الكولون و تركه الشعب الجزائري [1].

أما القسم الثاني من هذا التيار فقد ضم جماعة النخبة التي طالبت بتحقيق المساواة بين الأغلبية المسلمة و الأقلية الأوروبية المستعمرة هذا القسم يرأسه الأمير خالد و رفاقه في نهاية الحرب العالمية الأولى إلى منتصف عقد العشرينيات[2] فهم لم يتقبلوا فكرة الجنسية الجماعية على أساس معيارين، الأول متعلق بالمجتمع الجزائري الرافض لفكرة المواطنة الفرنسية خارج الإطار العربي الإسلامي إلى جانب رفض التعليم الفرنسي الإجباري بالمقابل طالبوا بالمساواة في الحقوق السياسية و العمل بالقضاء الإسلامي ،أما المعيار الثاني فقد أدركوا عدم اقتناع السلطة الاستعمارية بفكرة منح الجنسية بصفة جماعية وفعلا بلغ عدد الجزائريين الذين منحت لهم الجنسية الفرنسية خلال سنة 1919م نجد أن العدد القليل يكاد لا يذكر ،فحسب ما ورد في الكشف العام الرسمي للحكومة العامة الجزائرية فإن عدد المجنسين في عمالة وهران لم يتجاوز عشرة أشخاص وهو عدد قليل مقارنة مع الكثافة السكانية للعمالة ،مثل هذا الفريق في العمالة كل من محمد بن رحال و أبو بكر عبد السلام وغيرهم هذه الشخصيات مثلت تيار الحركة الإصلاحية المبكرة و كانت أفكارهم تصب في اتجاه الأفكار الإصلاحية المطروحة في الساحة الجزائرية.[3]

رغم الاختلاف بين هذين القسمين فقد كان للتيار برنامج خاص به يعبر فيه عن طموحاته و هو نفس برنامج الأمير خالد الذي جاء فيه :

-المساواة مع الفرنسيين و التمتع بالحقوق التامة بما في ذلك الخدمة العسكرية .

- تمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي (مثل الأوروبيين).

- السماح للجزائريين أن يحصلوا على مناصب في الوظائف العامة.

---

[1] -عماري خالدية،النضال السياسي.....،المرجع السابق،ص137 .

[2] -يحي بوعزيز،سياسة التسلط.....،المرجع السابق،ص73 .

[3] - خديجة بختاوي،إصلاحات 1919م و أثرها.....،المرجع السابق،ص،ص66 ،67 .

- احترام حرية التعبير و إنشاء الصحافة بحرية تامة .
- فصل الدين عن الدولة[1].
- تنفيذ قانون التعليم الإجباري على سائر المسلمين مع إعطاء الحرية للتعليم الحر.
- الحرية التامة للمسلمين في السفر لفرنسا[2].
- إصدار عفو عام .
- إصدار قوانين تشريعية تسمح للعمال الجزائريين أن يحصلوا على حقوق مماثلة لحقوق العمال الفرنسيين .[3]

يهدف هذا البرنامج إلى تخليص الجزائريين من استبداد المعمرين في الجزائر بحكم التفرقة و تطبيق القوانين الاستثنائية عليهم[4] ، ووضع الأمير خالد خطة في أول جلسة عقدها بالمجلس البلدي و الانتخابات البلدية التي انتصر فيها هو و رفاقه سنة 1919م فكان الأمير خالد في مدينة الجزائر و قايد بن حمود في المدية و الدكتور موسى في قسنطينة و الخوالي أحمد في سطيف و عبورة في معسكر و بن رحال في وهران و تلمسان . [5]

كما أن هذه المطالب تبين مدى وعي الجزائريين و مسايرتهم لوضع الجزائر المعاش فلم تكن مطالبهم راديكالية و إنما كانت موضوعية تماشيا مع ذهنية الكولون أولا ومع طبيعة الاستعمار ثانيا ومع ذلك شكل التيار خطورة على المصالح الفرنسية فإن لم تكن بارزة في عمالة وهران فقد سجلت و جودها في عمالة الجزائر حيث تم التصويت على إحدى عشر عضو جزائريا في افتتاح دورة المجلس لسنة 1920م ،كما تم التصويت على ستة آخرين بصفة الأهالي و خمسة مستشارين وهم الأمير خالد،تامزالي حمود و حاج عمر و سيدي بومدين ومحمد بن يحي و شيكيكين و مرابط محمد و ساطور ومع ذلك فقد رأى الأمير خالد أن هذا العمل لا يعكس حقيقة الآمال التي كان

---

[1]-عمار بوحوش،التاريخ السياسي.....،المرجع السابق،ص،227.

[2]-عمار عمورة،المرجع السابق،ص،166.

[3]-عمار بوحوش،التاريخ السياسي.....،المرجع السابق،ص،228.

[4]-عماري خالدية،النضال السياسي.....،المرجع السابق،ص ،ص138 ،139

[5]-محفوظ قداش،جزائر الجزائريين.....،مرجع السابق،ص،274.

يعلقها على فرنسا و لهذا فقد استغل زيارة الرئيس الفرنسي ميليران Melliron إلى الجزائر سنة 1920م ليذكره بموقف الجزائريين و حقهم في التعويض و المساواة و التمثيل النيابي و غيرها ،غير أن هذه المطالب لم تلقى الاستجابة بل رأت فرنسا أن ما حققه الجزائريون خلال تلك الفترة كان كافيا و لا يمكن التطلع إلى ما هو أكثر من ذلك .[1]

اختفى التيار الإصلاحي بعد أن نفت السلطات الاستعمارية زعيمه الأمير خالد فقد الاتجاه قوته الدافعة و حاولت فرنسا للمرة الثانية استمالة المجموعة الأولى السالفة الذكر بعد أن تخلت عنها من أجل كسر شوكة هذا التيار ،غير أن النفي كان عاملا ايجابيا على الحركة الوطنية حيث وجدت الحرية التي كانت تفتقدها في الجزائر من أجل ممارسة السياسة وكسب مؤيدين لها.[2]

**2)المحافظين:**[3]

سمي هذا الحزب أحيانا بحزب الإقطاعيين أو بني "وي وي" وكان زعماء هذا الاتجاه رؤساء الأسر الكبيرة ،المحاربون القدماء، وبعض المرابطين و قليل من الإقطاعيين المحظوظين بحكم خدمتهم لفرنسا،كانت هذه الفئات تختارهم فرنسا و تعينهم في مراكز مختلفة كمساعدين لبعض الإداريين الفرنسيين أو ممثلين نيابيين في مختلف المجالس المحلية أو مستشارين للجان الفرنسية المختلفة المهتمة بمشاكل الجزائريين وكانوا عادة يختارون لولائهم المطلق لفرنسا و لجهلهم بأحوال العالم، و لعدم اهتمامهم بالمشاكل المحلية ولكن اختيارهم كان على حساب الأهالي[4]،تكونت عام 1900موكان من بينهم بعض المعلمين والصحفيين كانوا يؤمنون بالقومية الإسلامية و معادين لفكرة التجنيس و الخدمة العسكرية تحت العلم الفرنسي .[5] فئة المحافظين لم تكن لها برامج محددة و إنما كانت فئة

---

[1]-حديجة بختاوي،إصلاحات 1919م و أثرها.....،المرجع السابق،ص68.

[2]-أبو قاسم سعد الله،الحركة الوطنية.....،ج2،المرجع السابق،ص293.

[3]- **المحافظين:**يعني لغويا حافظ على أو أبقى عن شيء وتمسك بفكرة ما،أما اصطلاحا فهي تعني بالمفهوم السياسي الإبقاء على النظام السياسي والحفاظ على البرامج السابقة أو الحفاظ على الوضع الراهن،ينظر خديجة بختاوي،إصلاحات 1919م و أثرها .....،المرجع السابق،ص69 .

[4]-أبو قاسم سعد الله،الحركة الوطنية.....،ج2،المرجع السابق،ص293 .

[5]-ناجي عبد النور،البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية الجزائرية،مجلةالتراث العربي،ع107،برج باجي مختار،ص28.

منساقة وراء طموحاتها هدفها الحصول على مناصب إدارية هامة، و لم تكن الإدارة الفرنسية تراعي في شروط منحها الوظائف مستواها التعليمي و إنما كانت تركز على أصولهم الأسرية و مواقفهم السياسية و اتخذتهم بذلك وعينتهم مستشارين و مساعدين و قياد إلى جانب هذا شاركت هذه الفئة في الانتخابات و مكنتها وظائفها من الفوز،و برزت بشكل خاص في القرى و الأرياف ونجد أيضا بعض الشخصيات الجزائرية التي لا تمثل هذا التيار و الذي حازت على نفس المكاسب [1]فلم تتقبل هذه الفئة وصول الشرائح الجزائرية الأخرى تختلف عليها في الولاء لتفوز بمثل هذه المناصب نظرا لرفعتها و لهذا سعت لاحتكارها فهذه الفئة لا تمثل المجتمع الجزائري و إنما تمثل نفسها لذلك لا تلاحظ ميولاتها الوطنية لكنها كانت موجودة ككيان مستقل وذي وزن اقتصادي سياسي في عمالة وهران.

أما الفئة الثانية من المحافظين فهي تختلف عن المجموعة الأولى ليس من حيث شخصياتها فحسب بل حتى من حيث توجهاتها وتنظيمها ،فقد ضمت ثلاث مجموعات متباينة من تركيبة نجد فيها الشريحة البرجوازية المثقفة حسب التعبير الفرنسي و من أمثالهم بن الحاج شيحا ،و الباي إبراهيم بن سلامة و نجد إلى جانبهم المحاربين القدامى مثل داود الحبيب القيطان و ابن دار و مصطفى إلى جانب ذلك الملاكين و التجار مثل الحاج صالحي قارا ،محمد بوعباد ،محمد بن عبورة و لطرش.[2]

تضم كتلة المحافظين برنامج فيه النقاط التالية:

- المساواة في التمثيل النيابي بين الجزائريين و الأوروبيين.
- معارضة التجنيس و إلغاء قانون الأهالي و حرية التعليم بالعربية .
- حرية التنقل و الهجرة إلى المشرق العربي[3]
- المساواة في الضرائب و الفوائد من الميزانية .
- احترام العادات و التقاليد الجزائرية .

---

[1]- خديجة بختاوي،إصلاحات 1919م وأثرها.....،المرجع السابق،ص،ص69،70.

[2]- خديجة بختاوي،إصلاحات 1919م و أثرها.....،المرجع السابق،ص70.

[3]- ناجي المختار،المرجع السابق،ص28.

- استرجاع العمل بنظام القضاء الإسلامي.
- الدعوة إلى الجامعة الإسلامية[1] .

وعليه فإن تيار المحافظين فيه قسمين الأول يضم النخبة التقليدية المحافظة التي تكونت في المدارس القرآنية و جامعات الشرق دافع أصحابها عن الهوية العربية الإسلامية و طالبوا بالتغيير في الإطار العربي الإسلامي ،و القسم الثاني يضم النخبة الجديدة ممن تخرجوا من المدارس الفرنسية الجزائرية و طالبوا بالإصلاح .[2]

لم ينحصر التطور السياسي لسكان عمالة وهران في هذه التيارات فقط و إنما ظهرت أنشطة أخرى لها صلة بالنشاط السياسي ،مثلتها الجمعيات و النوادي.

عرفت عمالة وهران ظهور عدة جمعيات و نوادي قبل 1919م و في مقاطعات مختلفة من العمالة أبرزها نادي الشباب التلمساني 1913م و النادي الوهراني1911م وقد كان بن رحال عضو فيه وجمعية المدربين الأهالي لعمالة وهران 1912م نادي المسلمين سيدي بلعباس 1910م واتحاد تغنيف1913م كل هذه النوادي كانت تضم الطبقة المثقفة التي كانت تحاول
التأقلم مع الوضع السياسي الجديد[3]،وكان هناك ظهور وتدعيم من طرف الصحافة الوطنية و معظم هذه الصحف كانت إما باللغة العربية أو باللغتين فكان لكل تيار سياسي و ثقافي صحافته الخاصة [4]ومن أهم الصحف التي ظهرت في عمالة وهران جريدة الحق الوهراني الصادرة سنة 1911م وهي إحدى الصحف التي كانت تدافع على مطالب و مصالح الجزائريين .[5]

و بالتالي نستنتج أن الحرب العالمية الأولى لم تأتي بأي حل لمشاكل الجزائريين بل أثرت أحداثها و نتائجها على كل مظهر من مظاهر الحياة تقريبا في الجزائر وهكذا فإن وقع الحرب على

---

1- أبو قاسم سعد الله،الحركة الوطنية.....،ج2،المرجع السابق،ص146.

2- ناجي المختار ،المرجع السابق،ص28 .

3- خديجة بختاوي،إصلاحات 1919م و أثرها .....، المرجع السابق،ص74 .

4- أبو قاسم سعد الله،الحركة الوطنية.....،ج2،المرجع السابق،ص269.

5- خديجة بختاوي،إصلاحات 1919م و أثرها.....،المرجع السابق،ص74.

الجزائريين كان بلا حدود،كما أن الحركة الوطنية الجزائرية عشية الحرب العالمية الأولى أصبحت قوة كبيرة وضعت فرنسا في صف المدافع.

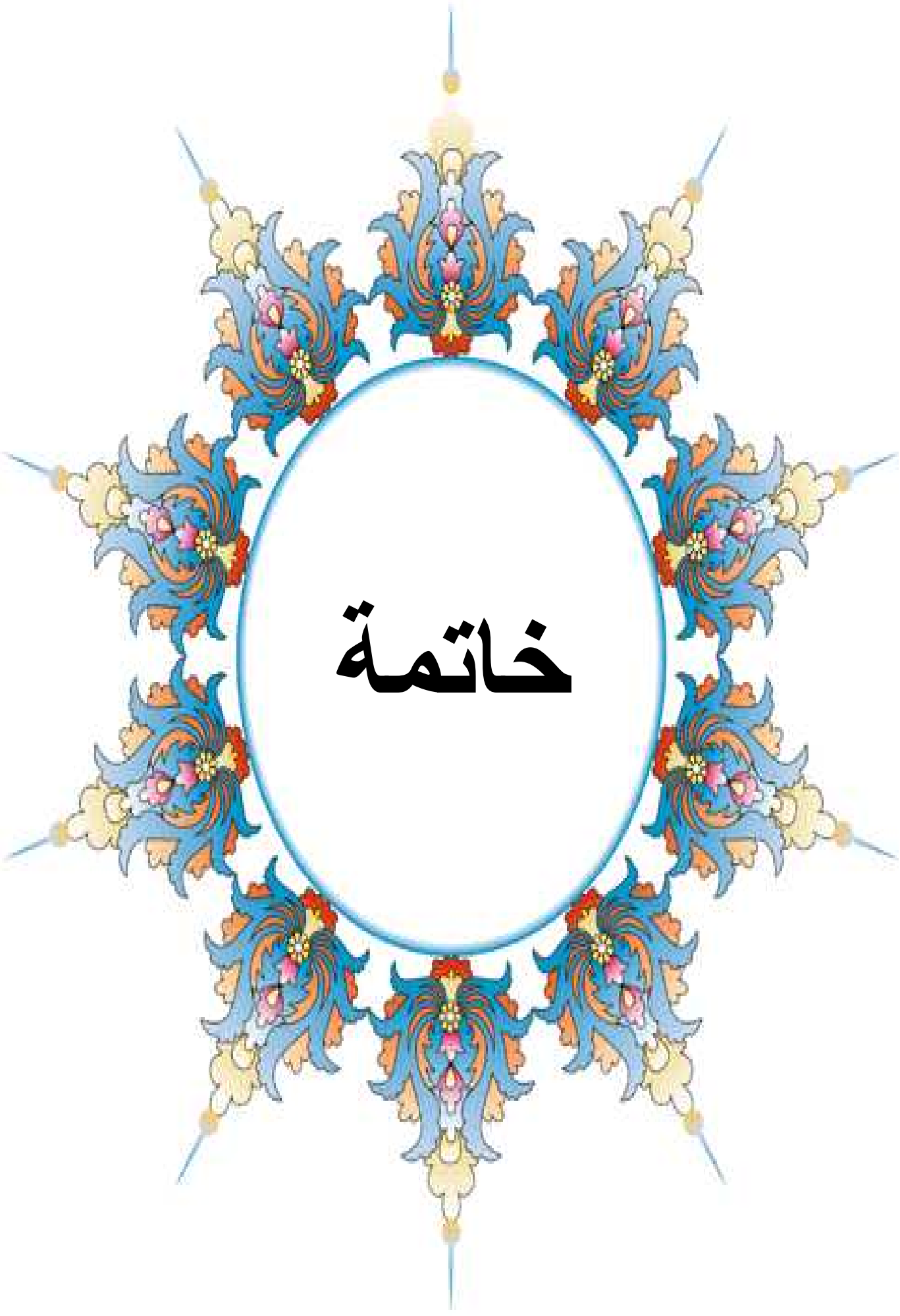
خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع أثر المشروع الاستيطاني على منطقة الغرب الجزائري في الفترة الممتدة(1850م-1919م) استخلصنا مجموعة من النتائج وهي كالتالي:

- السلطة العثمانية لم تملك الأرض كلها على خلاف ما حاولت السلطة الفرنسية عمله حين حاولت تفتيت القبيلة واستولت على أرضها.

- لقد ركزت الإدارة الاستعمارية منذ المراحل الأولى على الاستيطان كدعامة أساسية لسياستها الزراعية بالغرب الجزائري،و بذلك تحولت إلى مستعمرة استغلال زراعي لا تستفيد منها إلا فرنسا و الكولون ما نتج عنه إبعاد العنصر الأهلي عن مجال التسيير العقاري.

- كانت الأرض أكثر من رمز فتثبيت العنصر الأهلي بالغرب الجزائري كان بها و تعتبر هوية أكثر مما كانت مصدر رزق استمر أثرها في توجيه السياسة الفرنسية خاصة بعد أن استولت الإدارة الاستعمارية عليها و حولتها إلى الدومين و منحها للمعمرين.

- من خلال التشريعات العقارية الفرنسية الصادرة من طرف الإدارة الاستعمارية يتضح أن هذه القوانين مرتبطة ارتباط قوي بالأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية ،كما أن البنية العقارية لم تستطع الصمود أمام الإدارة الفرنسية المدعمة بمختلف القوانين العقارية أهمها قانون السيناتوسكونسيلتو القوانين الأخرى تنظم الملكية التي أحدثت تحولا في ملكية الأرض و بنية المجتمع بالغرب الجزائري.

- دعمت فرنسا حركة الاستيطان بالغرب الجزائري من خلال الخطابات التي قدمها الحكام الذين تداولوا على السلطة و الحكم سواء العسكريون أو المدنيون ،فكان تشجيع الأوروبيين على التوجه إلى الجزائر و تعميرها ضروريا للسلطة الفرنسية لذا وفرت كل الشروط الضرورية للاستيطان على حساب أصحاب الأراضي و من بين هذه الشروط السكن و الوظائف و رواتب تفوقهم بباريس وكذا ضمان الحماية لهم .

- بعد أن استولى المستوطنون على أجود الأراضي بالغرب الجزائري تم القضاء على المنتوج الرئيسي المعتمد بالدرجة الأولى من طرف الأهالي ألا وهو الحبوب لتحل مكانه منتوجات أخرى من أهمها المنتوجات التجارية التي تخدم الاقتصاد الفرنسي و المصادر المادية للمستوطنين كالكروم و الحبوب اللينة و الحمضيات التي أصبحت تدر أرباحا طائلة على المستثمرين و توسعت هذه المستثمرات توسعا كبيرا في الغرب الجزائري.

- لم يكن رد فعل الشعب بالغرب الجزائري عقيما إذ أن الفلاحين عبروا على أنفسهم بمختلف الطرق في شكل ثورات تعاقبت حتى نهاية القرن العشرين و في شكل سلمي و قانوني كالاحتجاجات و المذكرات و الرسائل التي لم يكن لها أذان صاغية.

- القوانين التي أصدرتها الإدارة الاستعمارية مثل قانون 1863م،1873م،1881م وغيرها لعبت دور كبير في بسط سيطرة الكولون على أراضي الغرب الجزائري و هيأت كل الإمكانيات لإنجاح سياسة الاستيطان ،كما أن هذه التشريعات هدفها الكبير كان تجريد الفلاح الجزائري من أرضه وتوزيعها على الكولون الذي قدم من فرنسا و أوروبا مثل الإسبانيين الذين جاءوا من إسبانيا وتمركزوا بالغرب الجزائري نظرا للقرب الجغرافي.

- سعت السياسة الاستعمارية إلى ترسيخ المشروع الاستيطاني وتقنين عمليات نهب ممتلكات الشعب الجزائري.

أحدثت هذه السياسة تغييرات على الأنظمة الاقتصادية مثل استتراف الثروات الموجودة بالغرب الجزائري ما أثر على البنية الاجتماعية كانتشار الفقر و المجاعة كما حدث سنة1865م و 1867م وإحداث تغيرات في الأنظمة الإدارية و القضائية مثل إلغاء القضاء الإسلامي،و لم يسلم من ذلك الجانب الثقافي بمحاولة طمس الهوية الوطنية و القضاء على الدين الإسلامي.

- يتضح من خلال القوانين و القرارات و تواريخ إصدارها أن فرنسا كانت مهتمة أشد الاهتمام بامتلاك لأراضي الجزائرية وذلك في إطار الخطة الاستيطانية الشاملة بحيث اعتبرت أراضي مملكة للاستعمار الفرنسي.

- شجعت فرنسا الاستيطان بالغرب الجزائري بدافع الأطماع في خيراته و ثرواته الاقتصادية.

- الجزائر تبقى في المخططات الاستعمارية بلدا فلاحيا ،أي أن الفكر الفرنسي منذ البداية كان يرى أن الاحتفاظ بالجزائر لا يكون ممكنا إلا باحتلال الأراضي الموجودة بمقاطعاتها خاصة بمقاطعة الغرب الجزائري بحكم أنه كان أكثر استقطابا للعنصر الفرنسي و الأوروبي وتثبيت المستوطنين فيه.

- من خلال التشريعات العقارية التي أصدرتها فرنسا تمكنت من تدعيم الاستيطان الفرنسي في الغرب الجزائري وبث عناصر أوروبية في جميع القطاعات والنشاطات الحيوية للاقتصاد الجزائري وفي مقدمته الميدان الزراعي حيث تحول الكولون من أداة للاستيطان إلى أداة للضغط وأصحاب قرارات سياسية نافذة.

-الانعكاساتالتي عرفتها الجزائر بصفة عامة والغرب بصفة خاصة كالمجاعة والكوليرا والجراد جعل الجزائريين يقومون برهن ممتلكاتهم الزراعية وكرائها للكولون والتحول إلى أجراء يعملون في أراضيهم السابقة كخماسين وعمال بأجور زهيدة، كما أن سياسة الاستيطان والتعمير المتزايد قد عرض الجزائريين للحرمان من الاستفادة من مواردهم.

- كان ارتكاز الإدارة الاستعمارية منذ المراحل الأولى على الاستيطان كدعامة أساسية لسياستها الزراعية في الجزائر،فإذا كانت المصادرات الأولى قد أعطت للاستيطان الرسمي دفعا جديدا فإن إقامة الملكية الفردية محل الملكية المشتركة بين أفراد القبائل قد سهلت الاستيطان الحر بمختلف أشكاله، إذا استعملت فرنسا نقاط ضعف الملكية العقارية المتبعة و الذي كانت فيه القبيلة والعرش محور الحياة وسنت مجموعة من القوانين الجديدة التي تسهل عملية نقل الملكية العقارية من الجزائريين إلى الفرنسيين بصفة شرعية لا سيما بعد اشتراطها على الجزائريين تقديم وثائق تثبت ملكيته للأرض أو العقار.

- رغم معارضة المستوطنون والعسكريون الفرنسيون في الغرب الجزائري لقانون 3فبراير1912 خوفا من منح الأهالي الجزائرية حقوق المواطنة الفرنسية كشرط لتطبيق التجنيد الإجباري إلا أن السلطات الفرنسية أصدرت القانون من أجل تطبيقه لأنها كانت بحاجة إلى جنود لضمان أمنها لا سيما قرب حربها مع الألمان إلا أنها أرضت الفرنسيين المعارضين لفكرة التجنيد بعدم منحها أي حقوق للأهالي مقابل التجنيد الإجباري.

- عندما أصبح التجنيد أمر لابد من تطبيقه لجأ الجزائريون بالغرب الجزائري إلى الهجرة والفرار من البلد لا سيما سنة1911م حيث هاجر الكثير من تلمسان بسبب التجنيد واستغل المستوطنون الفرصة وبدؤوا يحرضون على الهجرة للاستيلاء على أراضيهم وممتلكاتهم بأثمان زهيدة.

-اتبعت الإدارة الاستعمارية، القوة والعنف ضد الشبان الجزائريين من أجل الاستجابة لنداء التجنيد وبدأ الكثير من الشبان يفرون إلى الجبال حيث كانوا يشنون الهجمات المسلحة على المراكز الإدارية والعسكرية الفرنسية على شكل حرب عصابات، أما الشبان الذين جندوا قسرا كانوا يفرون كلما وجدوا الفرصة .

- رفض عامة الجزائريين في الغرب الجزائري التجنيد الإجباري من الأساس لأنه يتناقض مع مبادئ الدين الإسلامي ويتعارض معها وكان أيضا بعض المصلحين في الغرب الجزائري لهم نفس الموقف

ونفس السبب نجد من أبرز الانتفاضات التي عبرت عن رفضها للتجنيد من عامة الناس كانت انتفاضة بني شقران بمعسكر وغيرها من الأحداث المعبرة عن رفضهم .

– بعد تفطن الجزائريون للسياسة الفرنسية الهادفة إلى القضاء على الجزائر من خلال القوانين التعسفية التي فرضتها عليهم عبروا عن رفضهم لها بإتباع أساليب مختلفة من أبرزها العرائض فكانت أحسندليل معبر عن رفضهم .

- إن الفكر السياسي والتنظيمي الجزائري كان موجودا قبل الاحتلال وما تم التأثر به هو شكل من التعبير عن تلك المفاهيم من خلال الأحزاب وطرق تنظيمها وأساليب نشاطها ووضع برامج سياسية، وبعد الحرب العالمية الأولى بدأت تظهر الأحزاب السياسية بنحو بارز ومتطور ببرامجها السياسية ومطالبها الوطنية.

- ظهرت المقاومة السياسيةفي الجزائر بشكل ضعيف منذ بدايتها ولكنها تطورت تدريجيا مع بداية القرن العشرين بظهور ظروف جديدة ساهمت في التطور السياسي ونمو الوعي الوطني الجزائري عن طريق ظهور فئة من المثقفين الجزائريين ،كان بعضها ذو ثقافة عربية إسلامية والبعض الأخر ذو ثقافة فرنسية بالرغم من الاختلاف في توجهاتهم إلا أنهم طالبوا بالدفاع عن الحقوق المسلوبة للجزائريين .

- خرجت الجزائر كبقية المستعمرات متأثرة بالحرب بأفكار وأراء جديدة ،رغم الضعف الذي أصابها في العديد من المجالات إلا أنها اكتسبت تجارب جديدة ظهر منها زعماء جدد تابعوا النشاط السياسي.

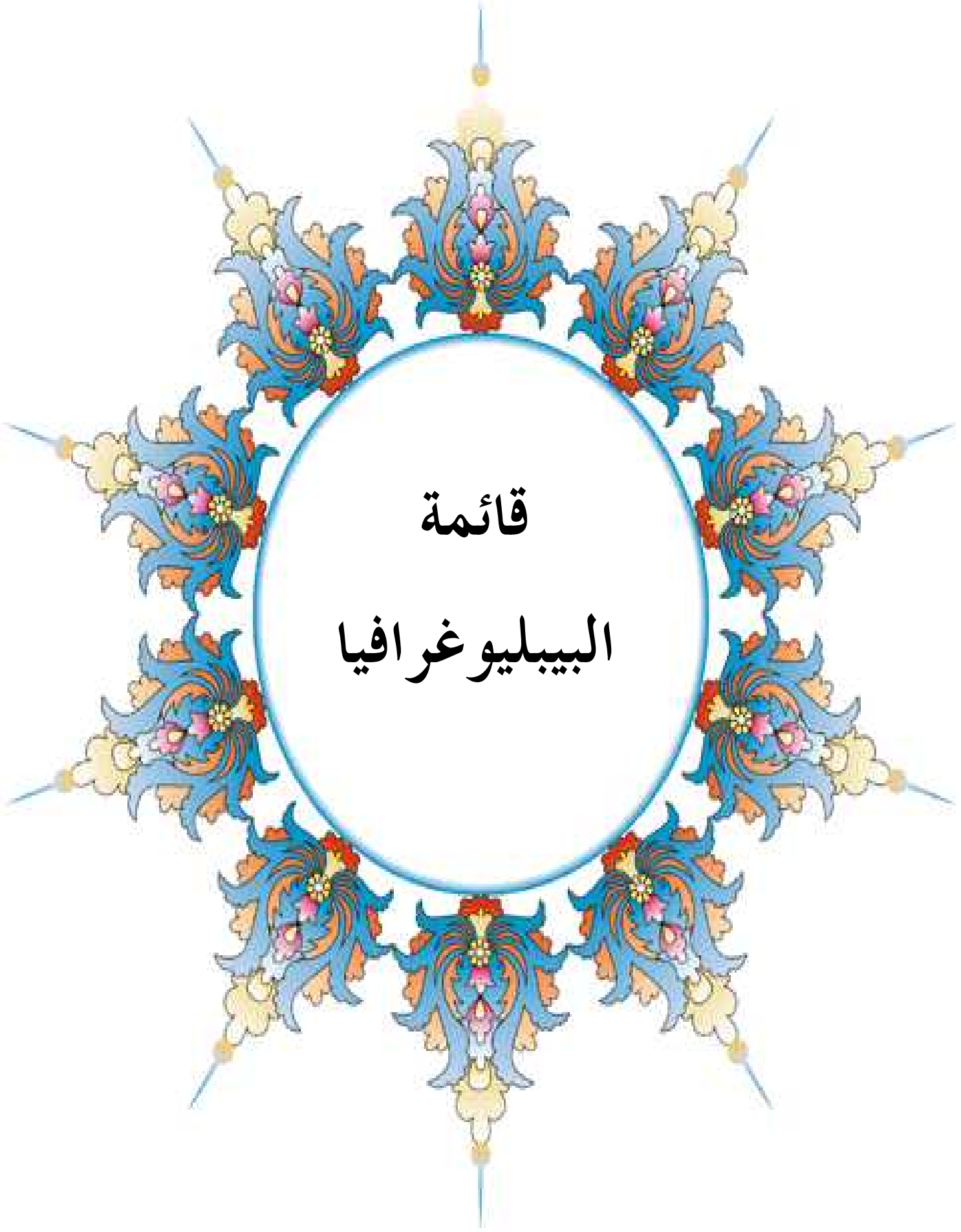

# قائمة

# البيبليوغرافيا

**المصادر**

1-برونو أتينيا ،عبد القادر الجزائري ،ترجمة ،ميشيل خوري ، دار عطية للنشر و التوزيع، الطبعة 1، 1997م .

2-خوجة حمدان بن عثمان ،المرأة ،تقديم،تعريب،تحقيق،محمد العربي الزبيري،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع.

3-دوطوكفيل ألكس،نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان،ترجمة ،تقديم،إبراهيم صحراوي،ديوان المطبوعات الجامعية 2008م.

4-سبنسر وليم،الجزائر في عهد رياس البحر ،تعريب عبد القادر الزبادية،دار القصبة للنشر ،الجزائر، 2006م.

5-عباس فرحات ،ليل الاستعمار ،ترجمة ،أبو بكر رحال ،وزارة الثقافة ،الجزائر 2005م.

**المراجع باللغة العربية:**

1- أجيرون شارل روبير ،الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871م-1919م،الجزائر ،الجزء 1 ،2007م.

2- أجيرون شارل روبير ،تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871م إلى اندلاع حرب التحرير 1954م،دار الأمة ،الجزء 2،الطبعة 2، 2008.

3- الأشرف مصطفى ،الجزائر ،الأمة والمجتمع ،تحقيق،حنفي بن عيسى ،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 1983م.

4- أوحميدة عميراوي ،أثار السياسة الاستعمارية الاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830م -1914م،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954م،الجزائر ،2007م.

5- أوحميدة عميراوي ،السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة 1838م-1839م،دار الهدى ،الجزائر 2004م.

6- بشير كاشة العربي ،مختصر ووقائع أحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م-1968م،دون طبعة.

7- بلاح بشير ،تاريخ الجزائر المعاصر 1830م-1989م،دار المعرفة للطباعة ،الجزائر 2006م.

8- بليل محمد ،تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين بين 1881م -1914م،دراسة نماذج من التشريعات وتطبيقاتها على الجزائريين بالقطاع الوهراني عمالة وهران ،دار سنجاق الدين للكتاب ،وزارة المجاهدين ،الجزائر .

9- بن داهة عدّة ،الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م-1962م ،الجزء1و 2،طبعة خاصة وزارة المجاهدين .

10- بن داهة عدّة ،الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830م-1962م،منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر، 2007م.

11- بوحوش عمار ،تاريخ الجزائر السياسي من البداية ولغاية 1962م ،دار الغرب الاسلامي،الطبعة 1، 2007م.

12- بوزيان سعدي ،جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بيجو إلى الجنرال أوزاريس ،دار الهومة،2009م.

13- بوضرساية بوعزة ،الجزائر الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث ،الجزائر 2007م.

14- بوعزيز يحي ،السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954م )،دار البصائر ،الجزائر 2009م .

15- بوعزيز يحي ،ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ،منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،الطبعة2،الجزء1996،2م.

16- بوعزيز يحي ،سياسة التسلط الاستعماري 1830م-1954م،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 2007م.

17- الجيلالي عبد الرحمان ،تاريخ الجزائر العام،دار الأمة،الجزائر،الجزء5،2005م

18- حلوش عبد القادر ،سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ،دار المعرفة.

19- خرشي جمال ،الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1870م-1962م،ترجمة ،عبد السلام عزيزي ،دار القصبة ،الجزائر ،2009م.

20- الزبيري محمد العربي ،مذكرات أحمد باي، حمدان خوجة وبوضربة ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،1937م.

**21-** سعد الله أبو القاسم ،الحركة الوطنية الجزائرية ،الجزء 1،دار الغرب الإسلامي ،بيروت .

**22-** سعد الله أبو القاسم ،تاريخ الجزائر الثقافي ،دار الغرب الإسلامي،الجزء3،بيروت .

**23-** سعد الله أبو القاسم ،خلاصة تاريخ الجزائر (المقاومة والتحرير) 1830 م-1962م،دار الغرب الإسلامي ،الطبعة 1،1428 -2007م.

**24-** سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الاحتلال ،طبعة خاصة ،دار الرائد،الجزائر 2006م.

**25-** سلاماني عبد القادر ،الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض مشروع الدولة الجزائرية الحديثة (1832م-1847م)،وهران 2009م.

**26-** سليمان عبد العزيز، محمود جمال الدين ،التاريخ الأوروبي الحديث (من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ) ،دار الفكر العربي .

**27-** صاري جيلالي ،تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830م-1962م،ترجمة،قندوزعباد فوزية،منشورات المركز الوطني والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م المنعقد بولاية سيدي بلعباس 20-21 ماي 2006م .

**28-** صاري جيلالي ،قداش محفوظ ،الجزائر في تاريخ المقاومة السياسية 1900م-1914م الطريق الثوري ،ترجمة عبد القادر بن الحراث المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر 1987م.

**29-** الطيبي محمد ،الجزائر عشية الغزو والاحتلال ،دراسة في الذهنيات والثبات والمألات ،ابن نديم للنشر والتوزيع ،الجزائر ،الطبعة 1،2009 م

**30-** عاشوراكس محمد،صفحات تاريخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلح ضد جبروت الاستعمار الفرنسي الاستيطاني 1500م-1962م،منشورات المؤسسة العامة للثقافة .

**31-** العسيلي بسام ،المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي ،دار النفائس،الطبعة1،بيروت 1982م.

**32-** عمورة عمار ،الجزائر بوابة التاريخ (ما قبل التاريخ إلى 1962م)،دار المعرفة ،الجزء2،الجزائر.

**33-** فركوس صالح ،الحاج أحمد باي قسنطينة 1826م-1850م،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 2007م.

**34-** فركوس صالح ،المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق- م -1962م،دار العلوم للنشر والتوزيع ،الجزائر 2002م

**35-** قداش محفوظ ،تاريخ الحركة الوطنية (1919م-1939م)ترجمة ،محمد بن البار ،دار الأمة،الجزائر 2011م .

**36-** قداشمحفوظ،جزائر الجزائريين تاريخ 1830م-1954م ترجمة ،محمد المعراجي ،طبعة خاصة،وزارة المجاهدين ،منشواتANEP .

**37-** قنان جمال ،نصوص سياسية جزائرية في القرن 19(1830م-1914م)،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر .

**38-** لونيسي رابح ،تاريخ الجزائر المعاصر ،دار المعرفة ،الجزائر 2010م.

**39-** ليف لاكوست وآخرون ،الجزائر بين الماضي والحاضر ،تر إسطمبولي رابح ومنصف عاشور،ديوان المطبوعات الجامعية 1984م .

**40-** محساس أحمد ،الحقائق الاستعمارية والمقاومة ،دار المعرفة ،الجزائر 2007م .

**41-** المدني أحمد توفيق،هذه هي الجزائر،مكتبة النهضة المصرية للنشر و التوزيع،القاهرة،د ون طبعة .

مفلاح لحسن محمد ،تاريخ إقليم عمي موسى القرنان 19-20م،دار أم الكتاب،الجزائر، 2010م.

**42-** مفلاح محمد ،أعلام من منطقة غليزان ،أعلام التصوف ،الشعراء الملحدون بمنطقة غليزان،دار المعرفة 2008م ،الجزائر .

**43-** مفلاح محمد ،سيدي لزرق بلحاج ثورة 1864م المندلعة بمنطقة غليزان،دار هومة الجزائر،2005م.

**44-** منور العربي ،تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19،دار المعرفة 2006م،الجزائر .

منور العربي وآخرون ،تاريخ الجزائر المعاصر 1830م-1889م.

**45-** مهديد إبراهيم ،القطاع الوهراني مابين 1850م-1919م ،دراسة حول المجتمع الجزائري،الثقافة والهوية الوطنية ،منشورات دار الأديب،وهران.

**46-** الميلي محمد مبارك ،تاريخ الجزائر في القديم والحديث ،مكتبة النهضة الجزائرية ،الجزء3.

**47-** نوار سليمان عبد العزيز ونعنعي عبد المجيد ،التاريخ المعاصر ،أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية ،دار النهضة العربية،بيروت

**المراجع بالغة الفرنسية**

1) Agèron charles robert .les algèriens musulmons et la France . T1.paris-puf.1968.
2) Ch.A.Julien.histoire de l algerieconteporaine.Paris .presse universitaire de la France.1964.
3) Payson .le service militaire obligatoire pour les indigenes en Algèrie-revue africaine .N :52.1908.

**المقالات**

1- التميمي عبد الجليل،الحاج أحمد باي قسنطينة (1830م-1837م)،المجلة التاريخية الغربية،العدد15-16،جويلية،1979م.

2- حمد مؤيد محمود،أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني(1518م-1830م)،مجلة الدراسات التاريخية ،المجلد05،العدد16،جامعة تقرت.

3- عبد النور ناجي،البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية الجزائرية،مجلة التراث العربي،عدد107،برج باجي المختار.

4- عيساوي أحمد،واقع التربية و التعليم في الجزائر غداة الاحتلال الفرنسي،مجلة أفاق الثقافة و التراث،عدد 50،2005م.

5- محمد بليل،التوسع الفرنسي في المناطق الداخلية و الهضاب العليا الغربية و انعكاساته على الجزائريين،عدد خاص،2009م،جامعة تيارت.

**الرسائل الجامعية**

1- بختاوي خديجة،التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في عمالة وهران(1870م-1939م)،مذكرة لنيل دكتوراه،2012م-2013م.

2- بختاوي خديجة ،إصلاحات 1919م و آثارها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في عمالة وهران (1919م-1925م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،2001م-2002م،جامعة وهران.

3- بلحاج ناصر،مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري(1912م-1916م)،مذكرة لنيل الماجستير،2004م-2005م،مدرسة العليا للآداب و العلوم الإنسانية بوزريعة.

4- بوعبد الله، فرحات عباس بين الإدماج و الوطنية (1919م-1962م)،مذكرة لنيل الماجستير،2005م-2006م.

5- سليمان بن رابح ،العلاقات الجزائرية العربية بين الحربين(1919م-1939م) ،رسالة ماجستار،باتنة،2008م.

6- عماري الخالدية ،النضال السياسي للشبان الجزائري ما بين (1900م-1919م)،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،2013م-2014م،جامعة ابن خلدون – تيارت.

7- زهور عابد،مادي ابتسام ،مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى وانعكاساتها عليهم 1914م-1919م،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،2014م-2015م جامعة ابن خلدون تيارت .

# الملاحق

## الملحق رقم03:

عريضة أهالي معسكر إلى رئيس لجنة العرائض في غرفة النواب بالبرلمان الفرنسي بتاريخ 05 ماي 1912.

"بعد التحية (...)

لقد أثبت الأهالي ولاءهم لفرنسا عبر تاريخ السيطرة الفرنسية على الجزائر، حيث ضحوا بدمهم من أجلها كلما احتاجت إليهم في التوسع على الأراضي الجزائرية، وفي حرب القرم وفي إيطاليا والمكسيك وضد بروسيا وفي مدغشقر، وهم الآن يقاتلون في المغرب (...) في سبيل إتمام تشكيل الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية في شمال إفريقيا (...)

نحن مستعدون للتضحية من أجلها لكننا نعارض المنحة التي تجعلنا مرتزقة (...) ونطلب تسويتنا بالإسرائيليين والأجانب، فبما أننا متساوون معهم في ضريبة الدم، يجب أن نتساوى أيضا في كل شيء فيمنح لنا حق المواطنة الفرنسية ويلغى قانون الأهالي والمحاكم الرادعة وقانون الغاب ويساوى بيننا في الضرائب وفي التشغيل وغيرها.

تقبلوا منا تحياتنا وفائق إخلاصنا"

المصدر: **El Hack**, N. 32, Du 18 au 25 Mai 1912.



[287]- نقلا عن ملاحق ،ناصر بلحاج ،المرجع السابق ،ص 178.

## الملحق رقم04:

عريضة أهالي سعيدة إلى رئيس لجنة العرائض بغرفة النواب بالبرلمان الفرنسي بتاريخ 20 أفريل 1912.

"بعد التحية (...)

نحن واعون ومستعدون لتأدية الواجب والتضحية من أجل فرنسا، ولكننا نرفض المنحة لأنها احتقار بالنسبة لنا.

نحن نطلب مساواتنا مع المتساكنين معنا من الإسرائيليين والأوروبيين في الحقوق كما في الواجبات، فوضعيتنا مزرية من جراء قانون الغاب والضرائب الثقيل والمحاكم الرادعة وقانون الأهالي.

لقد أبرزنا ولاءنا لفرنسا منذ القدم حيث وهبنا أبنائنا فداء لها، نحن واثقون من حكمة وعدل فرنسا وواثقون من أنها ستسمع لنا، وتمنحنا تعويضات عن ضريبة الدم خاصة حقوق المواطن الفرنسية.

تقبلوا منا فائق تقديرنا وإخلاصنا".

المصدر: **L'Islam**, N. 116, Dimanche 05 Mai 1912.



[288]- ناصر بالحاج ،المرجع السابق ،ص179.

**الملحق رقم05:**

| البلديات المختلطة(م)وكاملة الصلاحيات | عدد الشبان الجزائريين المسجلين على قوائم الإحصاء | عدد الشبان المطلوب تجنيدهم لسنة 1912 | عدد الشبان الدين يتم تجنيدهم لتغطية العجز عند الحاجة | عدد الشبان المنظمين إراديا كما سجلته لجان الإحصاء | عدد المجندين بصيغة التجنيد |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| دائرة وهران | | | | | |
| عين تيموشنت(ك م | 24 | 02 | 01 | . | 01 |
| عين الخيال (ك م) | 35 | 04 | 01 | . | 04 |
| عين تيموشنت (م) | 230 | 24 | 03 | 10 | 14 |
| زهانة (م) | 695 | 69 | 07 | 10 | 59 |
| دائرة معسكر | | | | | |
| سعيدة (ك م) | 48 | 04 | 01 | 02 | 02 |
| سيدي قادة (م) | 340 | 34 | 04 | . | 34 |
| فرندة (م) | 259 | 25 | 03 | . | 25 |
| سعيدة (م) | 513 | 51 | 06 | 02 | 49 |
| دائرة مستغانم | | | | | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| تيارت (ك م) | 63 | 06 | 01 | 06 | . |
| تيارت (م) | 360 | 36 | 04 | 38 | . |
| جبل نادور (م) | 558 | 55 | 06 | 14 | . |
| مينة (م) | 572 | 57 | 06 | 17 | 40 |
| دائرة بلعباس | | | | | |
| بلعباس (ك م) | 92 | 09 | 01 | 09 | . |
| مقرة (م) | 267 | 26 | 03 | 15 | 11 |
| تلاغ (م) | 288 | 28 | 03 | 28 | 33 |
| دائرة تلمسان | | | | | |
| مجموع بلديات تلمسان التي جاءت نتائجها متأخرة | 363 | 36 | 04 | . | 36 |
| المجموع | 4707 | 466 | 54 | 211 | 276 |

- جدول الإحصائيات العام والخاص بنتائج عمليات التجنيد الإجباري لسنة 1912م بعمالة وهران[289]

[289]-صالح بلحاج ،المرجع السابق،ص114.